وزارة الدفاع
أكاديمية ناصر العسكرية العليا

مركز الدراسات الإستراتيجية



موسوعة التاريخ العسكري المصري

في العصر الحديث

الكتاب الخامس

التاريخ العسكري للجيش المصري في الفترة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية

(١٩١٤-١٩٤٥)

تأليف

عميد أ.ح.م / يسري عبد العليم

مهندس / حسين أحمد فريد

١٩٩٣



وزارة الدفاع
أكاديمية ناصر العسكرية العليا
مركز الدراسات الإستراتيجية

موسوعة التاريخ العسكرى المصري

فى العصر الحديث

الكتاب الخامس

التاريخ العسكرى للجيش المصرى فى الفترة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية

(١٩١٤-١٩٤٥)

تـأليـف
عميد أ٠ح٠م / يسرى عبد العليم
عقـيـد / فطين أحمد فريد

١٩٩٣

تقديـــم

بنظرة شاملة للتاريخ العسكرى المصرى عبر كل العصور يستلفت النظر أن القدرة الذاتية المصرية أخذت تتراكم و تتصاعد وتلافى عوامل الضعف فيها منذ فجر التاريخ وحتى قيام الدولة الحديثة الفرعونية ، ثم بدأت هذه القدرة تفقد بعض عناصرها ، الأمر الذى أدى إلى دخول مصر فى مرحلة تكاد تكون فيها مفتقدة لمعظم عناصر قدرتها الذاتية ، وذلك بتوالى إحتلالها بواسطة الفرس ثم الإغريق ثم الرومان ثم العرب بدولهم المختلفة ثم فرض السيطرة عليها بواسطة حكام أجانب من أيوبيين ومماليك لا يفترقون كثيرا عن الغزاة الفاتحين . ثم استمرت هذه المرحلة من فقدان عناصر القدرة بإحتلال العثمانيين لها إلى أن أتت الحملة الفرنسية إلى مصر .

وهناك من الشواهد ما يشير إلى أن مصر بدأت تستعيد بعضا من عناصر قدرتها الذاتية منذ تلك الآونة وحتى الآن ، رغم ما تلاقيه من صعوبات جمة توضع فى طريقها وصلت إلى الإنذارات و التهديدات بل وإستخدام القوة المسلحة ضدها فى كثير من الأحيان .

ونظرا للأهمية الواضحة لتتبع المسيرة المصرية فى مرحلة محاولة إعادة بناء قدرتها الذاتية ، خصصت دراسات الجزء الثالث من هذه الموسوعة للتاريخ العسكرى المصرى . ولقد تم تقسيم الفترة الزمنية منذ الحملة الفرنسية على مصر وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى أحد عشر فترة ، تميزت كل منها بطابع خاص رغم عدم تساوى الفترات زمنيا .

فلقد تميزت فترة الحملة الفرنسية بأنها الفترة التى تم فيها إستثارة المشاعر القومية المصرية.

وتلتها فترة حكم محمد على و إبراهيم و التى تميزت بأنه تم فيها إشتراك الجندى المصرى فى الجيش المصرى بعد طول غياب دام أكثر من ثلاثة وعشرين قرنا من الزمان . وفيها وضح تكاتف الدول الخارجية – رغم مابينها من عداوات تقليدية – فى الوقوف ضد السماح للمارد المصرى من الانطلاق .

أما فترة خلفاء محمد على حتى نهاية حكم إسماعيل فلقد تميزت بمحاولات حكام مصر تثبيت

وتوسيع سلطانهم ، ويفتح الباب للتدخل الأجنبي فى شئون مصر الداخلية .

أما فترة حكم توفيق وعباس الثانى من بعده فلقد تميزت فى بدايتها بوصول المشاعر القومية المصرية إلى ذروة لم تقف أمامها القوى الخارجية مكتوفة بل تدخلت تدخلا عسكريا سافرا متعاونة مع حكام مصر الدخلاء لوضع حد لتفجر الطاقة المصرية ، بل والسيطرة الكاملة عليها ، كما تميزت هذه الفترة أيضا بظهور حالة فريدة فى نظم حكم الدول المحتلة . فلقد أصبحت مصر على رأسها حاكم (خديو) ليس من أهلها ، ومن الناحية الشكلية هى ولاية عثمانية خاضعة للسلطان العثمانى وفى نفس الوقت هى دولة واقعة تحت الإحتلال الإنجليزى العسكرى مع إشتراك إنجليزى / فرنسى فى السيطرة على إقتصادها . الأمر الذى لم يظهر له مثيل فى تاريخ أى دولة .

أما الفترة التى تلت حكم عباس الثانى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية فلقد تميزت بنمو المشاعر القومية المصرية من جديد ووصولها إلى ذروة جديدة إنتهت بعد صراعات ومواقف مختلفة إلى بدايات السماح للقدرات الذاتية المصرية بالإنبثاق من جديد تحت سيطرة خارجية قابضة .

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قيام ثورة يوليه ١٩٥٢ فكان أهم ما يميزها هو النمو السريع المسيطر عليه فى القدرة الذاتية المصرية وبدأ إشتراك مصر فى الصراع العسكرى العربى الإسرائيلى .

وفى الفترة السابعة كانت بدايتها ذروة جديدة فى المشاعر القومية المصرية بإندلاع ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ وتخلص مصر من حكم أسرة محمد على ثم تلى ذلك محاولة مصر الإنطلاق من جديد بإقامة صرح حضارى جديد ببناء السد العالى بأسوان الأمر الذى دفع القوى الخارجية لمحاولة إيقاف هذه الإنطلاقة فتطورت الأحداث وأدت إلى تأميم قناة السويس من جانب مصر . تلى ذلك العدوان الإسرائيلى الإنجليزى الفرنسى عليها والذى إنتهى بإنسحاب هذه الدول وعادت بذلك إلى مصر حريتها كاملة وأصبحت مصر دولة مستقلة لأول مرة بعد أن إستمرت تحت الإحتلال فى صور مختلفة منذ الغزو الفارسى لها عام ٥٢٥ قبل الميلاد .

ولم تضيع مصر الوقت فحاولت أن تسابق الزمن فى تطوير صناعتها فى المجالات المختلفة

وعلى رأسها الصناعات الحربية ، كما خاضت مصر فى تجربة رائدة فى مجال القومية العربية - رغم فشل هذه التجربة بعد ذلك - بإتحادها مع سوريا فى وحدة إندماجية مكونة « الجمهورية العربية المتحدة » .

وتأتى الفترة الثامنة بتجربة مصرية جديدة فى مجال القومية العربية ألا وهى الدعم المصرى العسكرى لحماية الثورة اليمنية ضد التدخلات الأجنبية .

ويلى ذلك الفترة التاسعة التى تلقت فيها مصر ضربة كان الغرض منها الحد من قدرتها وتحجيمها فى محاولة لوقف التيار المصرى الدافق نحو التقدم الحضارى المحتوم .

أما الفترة العاشرة فلقد أطلق عليها الكثيرون فترة حرب الإستنزاف ولكن الحقيقة من الواجب أن يطلق عليها فترة إعادة البناء .

وفى الختام تأتى الفترة الأخيرة والتى يمكن أن يطلق عليها إسم « الشموخ العسكرى » وفيها تمت حرب أكتوبر المجيدة والتى أعادت إلى الأذهان أمجاد المصريين القدماء أيام أحمس فى طرده للهكسوس .

وإذ نسأل المولى عز وجل الهداية والتوفيق ندعوه سبحانه أن يكتب لمصرنا العزيزة فى قدره المحتوم كل المجد وكل الفخار ولجيشها كل سؤدد وإزدهار .

المحتويـات

مـــقـــدمـــة

يتناول هذا الكتاب فترة من تاريخ مصر الحديث تضمنت حوالى ثلاثين عاما ، وشملت أحداث سياسية وعسكرية هامة فقد وقعت خلالها حربين عالميتين كان لهما تأثير قوى على الحياة السياسية والعسكرية فى مصر ، كما تصاعدت خلال هذه الفترة الحركة الوطنية حتى وصلت مصر بعد أن حصلت على شبة إستقلال سياسى أن تدعم هذا الإستقلال ببناء جيشها على أحدث الأساليب ولاقت فى تحقيق هذا الهدف صعوبات كبيرة .

وقد تم تناول هذا الموضوع فى جزئين على النحو التالى :

الجزء الأول : ويتناول الفترة من بداية الحرب العالمية الأولى وحتى معاهدة عام ١٩٣٦ ويشمل ثلاثة أقسام كالآتى :

القسم الأول : الجيش المصرى من إعلان الحماية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى .

القسم الثانى :الجيش المصرى من إخلاء السودان إلى أزمة ١٩٢٧ .

القسم الثالث : الجيش المصرى من المفاوضات المصرية البريطانية من ١٩٢٧ وحتى معاهدة ١٩٣٦ .

الجزء الثانى : ويتناول الفترة بعد معاهدة ١٩٣٦ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ويشمل ثلاثة أقسام كالآتى :

القسم الرابع : معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الجيش المصرى .

القسم الخامس : حركة التطوير والتحديث فى الجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦ .

القسم السادس : مصر والحرب العالمية الثانية .

وقد راعينا فى هذا الكتاب أن يشتمل على أكبر قدر من المعلومات عن تلك الفترة من تاريخ مصر ، وأن يشمل بيانات عن قوة الجيش المصرى بجميع أفرعه ، خلال المراحل المختلفة التى مر بها الجيش المصرى فى هذه الحقبة التاريخية .

ونرجو أن نكون وفقنا فى تزويد القارىء بما يرجو من ثقافة تاريخية وعسكرية من خلال هذا الكتاب .

الجزء الأول

من الحرب العالمية الاولى حتى معاهدة ١٩٣٦

القسم الأول

الجيش المصرى من إعلان الحماية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

القسم الأول
الجيش المصرى من إعلان الحماية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

١ - **تمهيد :**

ا - شهدت الفترة التالية لحرب السبعين [١] صراعا بين الدول الإستعمارية من أجل الإستيلاء على الأراضى والمناطق التى لم تكن من قبل مملوكة لأحد حتى تكون مصدرا للموارد الأولية وسوقا للسلع الصناعية ورأس المال ، وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك أى مستعمرات يمكن الإستيلاء عليها ، ولم تحصل دول مثل ألمانيا وإيطاليا بسبب تأخر الحركة القومية والنهضة الصناعية فيهما إلا على نصيب ضئيل من المستعمرات بحيث أصبح الهدف من أى حرب هو إعادة التقسيم أو التوزيع بما يتلائم مع القوة النسبية لتلك الدول .

ب - وترتب على نجاح الثورة الصناعية أن عظمت حدة التنافس فى ميدان التجارة الدولية وكانت إنجلترا أكثر الدول الصناعية إحساسا وتأثرا بهذه المنافسة وبخاصة من ناحية ألمانيا. وإنعكست هاتان الظاهرتان فى صورة تسابق خطير فى التسليح البرى والبحرى. وأهم من هذا كله أن الدول - إستعدادا منها للصراع المسلح المحتدم - عملت على تنظيم صفوفها ، وإذ بالعالم الأوروبى ينقسم إلى معسكرين ، أحدهما دول التحالف الثلاثى ، وثانيهما دول الوفاق الثلاثى [٢] . وعندما وصل التنافس بين المعسكرين إلى أقصى درجات حدته نشبت الحرب فى صيف عام ١٩١٤ [٣] .

---

(١) هى مجموعة الحروب التى دارت على ساحة القارة الأوروبية وبين دولها من أجل السيطرة وإقامة الإمبراطوريات وتحقيق كل دولة لأطماعها . وقد بدأت هذه الحرب (حرب السبعين) بمجيىء نابليون إلى الحكم (١٧٩٩ - ١٨١٤) وقد إستمرت هذه الحرب حتى عام ١٨٧٠ ، ومن ثم سميت بحرب السبعين . فيعتبر عام ١٨٧٩ - ختاما لعدة حركات سياسية نتج عنها تكوين الإمبراطورية الألمانية والمملكة الإيطالية والجمهورية الثالثة الفرنسية والمملكة الثنائية (النمسا والمجر) .

(٢) بلدان الوفاق الثلاثى هى ألمانيا والمملكة الثنائية (النمسا والمجر) والإمبراطورية العثمانية ، ودول التحالف الثلاثى هى إنجلترا وفرنسا وروسيا .

(٣) حدثت الحروب الأولى بين دول الوفاق (ألمانيا والمملكة الثنائية والإمبراطورية العثمانية وبلغاريا) ودول التحالف إنجلترا وفرنسا وروسيا وصربيا واليابان وإيطاليا .

جـ - الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى :

(١) كانت العلاقات بين النمسا وصربيا تسير من سيىء إلى أسوأ والولايات اليوغسلافية حانقة على الحكم الإمبراطورى النمساوى وتوالت المؤامرات اليوغسلافية لإغتيال كبار الموظفين النمساويين ، وقد نفذ صبر النمساويين على ما كان يوجه إليهم من إهانات وإعتداءات ، وأخذ " بروشتلد" وزير خارجية النمسا فى يونية ١٩١٤ يدير الوسائل السريعة التى تستطيع بها النمسا القضاء على صربيا وفى ٢٨ من ذلك الشهر قتل أحد الطلبة الصربيين الأرشيدوق فرانز فردناند ولى عهد العرش الإمبراطورى النمسوى أثناء زيارة رسمية فى سراييفو عاصمة البوسنة وكانت الحادثة فرصة ملائمة للنمسا وألمانيا لكى تتخذها ذريعة لإعلان الحرب .

(٢) ومر شهر حدثت خلاله إتصالات سرية بين النمسا وألمانيا أكدت الأخيرة لحليفتها أنها تؤيدها فى كل خطوة تخطوها ولم تكن الحكومة الفرنسية تقدر عواقب تلك الحادثة حتى أن "بوانكارية" رئيس جمهوريتها "وفيفاني"رئيس وزرائه ذهبا إلى "بطرسبرج" فى زيارة رسمية لروسيا ، وإنتظرت حكومة النمسا حتى بدأ الرئيس الفرنسي ورئيس وزرائه يعودون من الرحلة الروسية ، ثم ألقت قنبلتها السياسية بإرسال الإنذار المشهور إلى صربيا فى ٢٣ يولية تطالبها بحل الجمعيات الوطنية التى تقوم بالدعاية ضد النمسا وإغلاق المدارس ومراقبة الصحف حتى لا ينفث الأساتذة كراهية النمسا في نفوس التلاميذ ومصادرة الكتب المدرسية التى وضعت بقصد الدعاية ضد الإمبراطورية النمساوية وعزل القواد والموظفين الذين إشتهر عنهم كراهية النمسا والقبض على شخصين نمساويين جاء ذكرهما فى التحقيق الخاص بمقتل ولى العهد.

(٣) ومع أن صربيا خضعت وقبلت معظم المطالب النمساوية التى تكاد تنتزع منها إستقلالها إلا أن النمسا إعتبرت ردها رفضا للإنذار وأعلنت عليها الحرب فى ٢٨ يولية . وقد حاول القيصر الألمانى التخفيف من حدة النمساويين قبيل إعلان الحرب إلا أنه لم ينجح فى محاولته . أما روسيا فقد إستعدت لتقف فى جانب صربيا ضد النمسا وأعلن القيصر التعبئة العامة ، فأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا فى أول أغسطس سنة ١٩١٤ وإنضمت فرنسا إلى حليفتها روسيا، فأعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا فى ٣ أغسطس وأخذت ألمانيا تستعد لتنفيذ مشروعها الذى وضعه العسكريون

وهو غزو فرنسا عن طريق إختراق بلجيكا ولكسمبورج لإكتساح فرنسا قبل أن تستعد روسيا للقتال .

كذلك اخذت الحكومة الالمانية تتصل بالحكومة البريطانية تطالبها بأن تقف على الحياد فى نظير ان تتعهد المانيا بضمان استقلال بلجيكا و هولنده بعد الحرب ، لكن بريطانيا رفضت ذلك التعهد الالمانى و اعتبرت ان خرق حياد بلجيكا مبرر لاعلان الحرب على المانيا و أرسلت أنذارا الى المانيا فى ١٤ اغسطس تطالبها فيه بسحب قواتها من بلجيكا فى الحال و لما لم يصلها الرد اعلنت بريطانيا العظمى الحرب على المانيا و فى ٦ اغسطس اعلنت النمسا و المجر الحرب على روسيا، و انضمت منتنجرو (الجبل الاسود) الى صربيا ضد النمسا وفى ١٩ أغسطس قطعت كل من صربيا ومنتنجرو علاقاتهما بالمانيا و فى اليومين التاليين اعلنت فرنسا و انجلترا الحرب على النمسا .

(٤) وسرعان ما أصبحت الحرب عالمية بإنضمام معظم الدول إليها ، ودخلت اليابان الحرب فى صف الحلفاء لأنها ترمى من وراء ذلك إلى بسط نفوذها على الصين ، وإنتهزت الفرصة لإحتلال المنطقة التى كانت تحتلها ألمانيا فى شبة جزيرة شانتونج فى الصين .

د – إنحازت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوفاق وأعلنت حالة الحرب بينها وبين إنجلترا وحلفائها فى ٥ نوفمبر من السنة ذاتها ، وكانت النتيجة المباشرة لهذا العمل أن صدر إعلان فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٢٤ يوضع مصر تحت حماية بريطانيا وإشتمل الإعلان كذلك على تقرير زوال سيادة تركيا على مصر ، وفى اليوم التالى صدر إعلان آخر يقضى بخلع الخديوى عباس حلمى الثانى وتولية السلطان حسين كامل العرش وهنا يعد التبليغ البريطانى إلى السلطان وثيقة تاريخية هامة كشفت عن نيات بريطانيا وأهدافاها الحقيقية . ونظرا لما كان لهذا الإجراء من رد فعل فى نفوس الشعب المصرى عمدت السلطات العرفية البريطانية إلى أعمال الكبت ومصادرة الرأى وإضطهاد الوطنيين .

٢ – مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الأولى :

ا – كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الأولى تحدده معاهدة لندن المبرمة سنة ١٨٤٠ التى كانت صكا دوليا إلتزمت الدول بإحترامه ، وأهم أحكام هذه المعاهدة الإعتراف لمصر بحكم ذاتى تحت السيادة العثمانية مع ضمان الحكم فيها بالتوارث فى أسرة محمد على . ولم يكن يحد من أستقلا ل مصر سوي قيد السيادة العثمانيه التي قررتها المعاهدة ، وقد تراخت هذة السياده مع الزمن حتي سارت سياده اسميه إذ لم يبق منها إلا اهم مظاهرها وهى الجزية السنوية (مقدارها ٧٥٠،٠٠٠ جنيه عثماني اي حوالي ٦٨١،٤٨٦ جنيه مصرى) التى ألتزمت مصر بها حيال تركيا وقد رهنتها الحكومه التركيه الى دائنيها من البيوت الماليه الاجنبيه بان حولتها اليهم وقبلت الحكومه المصرية هذه الحواله وتعاهدت لولئك الدائنيين بأن تدفع لهم اقساط ديونهم خصما من الجزية لغاية سنة١٩٥٥ م ، عندما الغاها الرئيس جمال عبد الناصر .

فمصر إذن كانت من الوجهة الرسمية تكاد تكون شبة مستقلة وكان هذا الاستقلال المكفول بمعاهدة دولية لايقيده سوى السيادة الاسميه لتركيا ، تلك السيادة التي كانت سائرة من نفسها نحو الفناء والزوال ، ولم يكن لهذة السيادة مظهرا ما او أثر عملي يحد من الاستقلال إذا قورنت بالامتيازات الاجنبية وفي ذلك يقول المارشال "ويفل " في كتابة عن " اللنبي " " قليل من البريطانيين من كان يعرف أن مصر كانت تتمتع بإستقلالها الذاتي تحت السيادة التركية منذ عهد محمدعلى وأن هذا الاستقلال كادأن يكون تاما إذا أستثنينا الامتيازات الاجنبية .

ج– ذلك كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الاولى ، وفي الحقيقة فإن الاحتلال البريطاني كان قد عصف بإستقلالها منذ سنة١٨٨٢ ، فإلى جانب الاستقلال الذاتي قام الاحتلال الفعلى الذي حمل في ثناياة الحماية المقنعة واضحي المعتمد البريطاني هو الحاكم الحقيقي للبلاد ، وخضعت الحكومة الاهلية للسيطرة الانجليزية التي استبدت بشئون البلاد كافة ، وحاول فصل السودان عنها ، والغت الدستور الذي كان قائما قبل الاحتلال .

٣- موقف مصر عقب نشوب الحرب :

أ ـ اخذت الحكومة المصرية – بتأثير وجود الاحتلال البريطاني – موقف المستعمرات البريطانية تجاه الدول المتحاربة .
فخولت انجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة في الموانيء المصرية ، وفي جميع البلاد ، واول عمل اتخذتة في هذا الصدد هو القرار الذي اصدرة مجلس الوزراء فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ ، أى عقب إعلان الحرب بين إنجلترا وألمانيا مباشرة بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين ألمانيا وبريطانيا ، فقد جاء فى ديباجته ما يدل على تبعيتها لإنجلترا فى تلك الحرب حيث ذكر :
« بما أنه قد قضى لسوء الحظ بإعلان الحرب بين جلاله ملك بريطانيا وأيرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند ، وبين إمبراطور ألمانيا ، ونظرا لأن وجود جيش الإحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية ، وبما أنه من الضرورى نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من إتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصرى ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الإجراءات الآتية ، فلهذه البواعث قرر مجلس الوزراء برئاسة الخديوى منع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ومنع السفن المصرية من الإتصال بأى ثغر ألمانى وحظر التصدير إلى ألمانيا وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانى المصرية ، وإعتبار السفن الألمانية الراسية فى الثغور المصرية سفنا معادية وحجزها فى تلك الثغور .

ب ـ وتشير الوثائق إلى أن الضغط الذى تعرضت له الحكومة المصرية لإصدار هذا القرار ، هو التهديد بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية .. فقد أورد الخديو عباس الثانى فى مذكراته صورة مذكرة من حسين رشدى باشا رئيس النظار وقائم مكان الخديو وقتذاك بتاريخ أول سبتمبر ١٩١٤ يقول فيها « غدوت واثقا عن طريق المستشارين العائدين من إنجلترا أنه لولا ذلك القرار (قرار ٥ أغسطس) لكان قد أعلن ضم مصر إلى الإمبراطورية » .

جـ - وفى الحقيقة فإن إنجلترا لم تكن تستطيع تنفيذ هذا التهديد فى ذلك الحين ، إذا لم يكن ثمة ما يبرره من ناحية القانون الدولى ، ولذلك فحين تردد فى تركيا أن الحكومة البريطانية تبحث مسألة ضم مصر إلى إمبراطوريتها - سارع السير "إدوارد جراى" يوم ٧ أغسطس وطلب إلى سفيره فى الآستانة أن يؤكد للحكومة التركية أنه إذا ظلت تركيا على الحياد ، وبقيت مصر هادئة ولم تنشأ ظروف ليست متوقعة ، فأن حكومة صاحب الجلالة لن تقترح تغيير وضع مصر السياسى .

د - ولما كان الهدف من الضغط على الحكومة المصرية لإصدار هذا القرار هو الحصول على معاونة مصر الحربية فإن هذا يفسر مدى تأثير هذا القرار على الجيش المصرى . فيؤخذ من المعلومات التى أوردها "الليفتنانت كولونيل كيرزى" ، أن الجيش المصرى كان يدخل فى خطة الدفاع البريطانية عن القناة . وفى آخر أغسطس ١٩١٤ أمر فيلق الهجانة المصرى بالقيام بأعمال الدوريات على شواطئ القناة للوقاية . ولما كان الإجراء الأخير من شأنه أن يثير ريبة الأتراك فقد ...سل "اللورد جراى" إلى ممثله فى الآستانة يطلب إليه أن يبلغ الحكومة التركية أن الحكومة المصرية إنما تقوم بعمل الدوريات على جانبى القناة للتأكد من ضمان سلامة المرور فيها وأنه لا توجد فكرة للقيام بعمليات عسكرية .

هـ - وفى ١٣ أغسطس ١٩١٤ أصدر مجلس الوزراء المصرى قرار آخر بسريان أحكام القرار السابق على النمسا والمجر ، وفى شهر أغسطس أيضا وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج أو بينها وبين السودان ، وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ وضعت الحكومة قانونا لمنع التجمهر والعقاب عليه .

و - وعلى أثر نشوب الحرب بين تركيا وروسيا فى أول نوفمبر ١٩١٤ أعلن الجنرال السيرجون مكسويل قائد جيوش الإحتلال الأحكام العرفية البريطانية بموجب قرار إصدره يوم ٢ نوفمبر ١٩١٤ حيث جاء على النحو التالى : " ليكن معلوما أنيأمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن أخذ على كاهلى مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى نضمن حمايته ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه . وترتب على ذلك وضع الرقابة على الصحف وإعلان الأحكام العرفية " .

ز - ثم دخلت تركيا الحرب ضد إنجلترا وحلفائها فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ فأصدر "الجنرال مكسويل" إعلانا يؤكد فيه أن بريطانيا العظمى أصبحت فى حرب مع تركيا .

ح - وفى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية ونص إعلان الحماية على : " يعلن وزير الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفا ع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها .

ط - وبهذا الإعلان حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة التى فرضتها إنجلترا على مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، ومن السهل أن ندرك ما فى هذا الإعلان من معنى البغى والعدوان إذ ما علاقة موقف تركيا فى الحرب بإعلان الحماية البريطانية على مصر . لقد كانت النتيجة الطبيعية عنها يصبح إستقلالها تاما ، أما ترتيب إعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية ، فأمر لا يفسر إلا بالغرض الذى كانت إنجلترا تسعى له ، وهو إهدار إستقلال مصر الداخلى والتام وتلك كانت نيتها منذ سنة ١٨٨٢ .

ى - وفى اليوم التالى لإعلان الحماية البريطانية على مصر صدر بالقاهرة البيان التالى : " يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الإنضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله .

وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش ، وجهت إليه الحكومة البريطانية تبليغا على لسان السير ملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى ، أوضحت له الأسباب التى سوغت بها أحداث هذا الإنقلاب ، وحددت النظام الذى فرضته على البلاد فى عهد الحماية .

ك - وقد ترتب على إعلان الحماية أن يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية الحكومة البريطانية وتزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد الجيش المصرى ويصبح من حق السلطان حسين الإنعام بالرتب والنياشين .

ل - وبهذا أرادت الحكومة البريطانية تسويغ الإنقلاب الذى أحدثته فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولا شك أن الأسانيد التى قدمتها بريطانيا لتبرير وضع مصر تحت حمايتها قد إحتوت على كثير من المغالطات والحجج الواهية ، فإذا كانت تركيا قد إنضمت إلى أعداء إنجلترا ، فما ذنب مصر حتى تتحمل تبعة النظام ؟ وتفقد من أجله إستقلالها وحريتها ؟ لقد كان المنطق السليم يقتضى بعد زوال السيادة التركية أن تؤول هذه السيادة إلى مصر فيصبح إستقلالها تاما ، أما أن تؤول هذه السيادة إلى إنجلترا لمجرد دخول تركيا الحرب ضدها ، فهو منطق إستعمارى ، قوامه إنتهاز الفرص لسلب إستقلال مصر وتحقيق أغراض قديمة كانت تسعى لها إنجلترا فى وادى النيل منذ سنة ١٨٨٢ ، بل قبل ذلك بسنين .

م - ومع ذلك لم يدع أحد أن أى إصلاح يتم على يد دولة أجنبية غاضبة يعدل إستقلالها وحريتها لأن الإستقلال هو سر الحياة والكرامة للأمم جميعا ولا يعوضه أى إصلاح مزعوم يجئ فى ظل الذل والعبودية ، وفى ذلك يقول " اللورد دفرين" فى تقريره عن مصر سنة ١٨٨٣ : لو فعلنا ما فعلنا من الإصلاحات لرأى المصريون أنهم موضع الغدر والغبن فى شراء تلك المزايا ومن حقهم أن يروا ذلك إذ أن ثمنها كان فاحشا وهو ضياع إستقلالهم الوطنى .

ن - ولعل الدراس لتاريخ مصر فى تلك الحقبة يلاحظ مدى التهكم المرير فيما تشير إليه رسالة السير "ملن شيتهام" القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى مصر إلى الأمير حسين كامل ، من أن زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذى كان يحدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف مقاتل ، أو بعبارة أخرى أنه يزيح العقبة التى تعوق تقدم الجيش المصرى وزيادة عدده .... فالواقع أن هذا القيد لم يكن إلا سميا وأن مصر كانت قبل الإحتلال حرة فى أن تزيد عدد جيشها كما تشاء وأن هذا الجيش لم يصب بالضعف والإنحلال إلا فى عهد الإحتلال والحماية وما بعد الحماية أما حق الإنعام بالرتب والنياشين فإن ولى الأمر فى مصر كان يتمتع بحق الإنعام بها كما يشاء كما أن مسألة الرتب والنياشين ليست مما يؤبه فى حياة الأمم .

س - بل أن فرض الحماية على مصر أهدر شخصيتها الدولية فى علاقتها مع الدول الأجنبية إذ حتمت الحماية أن تكون هذه العلاقات بواسطة المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وهذا القيد معناه إلغاء وزارة الخارجية التى كانت لمصر من

قبل وحرمانها حق الإتصال بالدول الأجنبية بغير وساطة المندوب السامى البريطانى وهذا الحرمان من أخص مظاهر الحماية . وقد ألغيت وزارة الخارجية فعلا فى عهد الحماية وظلت ملغاه إلى أن أعيدت فى مارس ١٩٢٢ .

٤ - حجم وتسليح الجيش المصرى أثناء الحرب العالمية الأولى (ملحق ا) :

أ - شهدت فترة الحرب العالمية الأولى تطورا ملموسا في حجم وتسليح الجيش المصرى وقد تم هذا التطور لصالح القوات البريطانية التى كانت تسيطر عليه حيث كانت كل الرئاسات والقيادات والإدارات بريطانية ، وكان معظم الضباط العظام والقادة من الإنجليز وقد ساعد الإنجليز على هذا التطوير للإستعانة بالجيش المصرى لتأمين الجبهة الداخلية وللإشتراك فى الدفاع عن البلاد ضد الغزو الخارجى عند اللزوم .

ب - **المشاة :**

(١) بلغ مجموع كتائب المشاة فى الجيش المصرى ٨ كتائب وكان يوجد منها ٦ كتائب بالسودان تم اعادة ٤ كتائب منهم الى مصر خلال فترة الحرب .

(٢) بذلك يكون عدد الكتائب المشاة فى مصر ٦ كتائب قوة كل منهم ٢٣ ضابط و ٦١٢ رتب اخرى وكانت موزعة كالاتى :

(أ) ٢ كتيبة بالقاهرة وهى من الكتائب المدعمة بالمدافع الاليه .

(ب) ٤ كتائب بالاقاليم وهى غير مدعمة بالمدافع الالية .

جـ - **الخيالة :**

كانت تتشكل من ٢ اورطة قوة كل منها ٦ ضباط و١٤٨ رتب اخرى ومسلحة بالسيوف والبنادق وقد تواجدت احداهما فى مصر وتتمركز فى القاهرةوالأخرى بالسودان .

د - **المدفعية : -**

(١) بلغ مجموعها ٤ بطاريات مقسمة بين مصر والسودان .

(٢) كان يوجد ٣ بطاريات بالسودان قوة كل منها ٥ ضباط و ١٥٤ رتب اخرى وكل بطارية مسلحة بأربعة مدافع ٢.٩٥ بوصة جبلى بالاضافة الى سرية حراسة مدفعية قوتها ٥ ضباط ، و١٠٣ رتب اخرى وهى مسلحة باربعة رشاشات .

(٣) كان يوجد بطارية واحدة بمصر وتتمركز بالقاهرة وقوتها ٥ ضابط و ١٣٨ رتب اخرى ومسلحة باربعة مدافع ٢.٩٥ بوصة جبلى ومعها سرية حراسة بقوة ٣ دضباط ، ٦٤ رتب اخرى .

هـ - وحدات معاونه وكان بيانها كالاتى :

(١) فى مصر :

(أ) قسم اشغال عسكرية بقوة ضابط و ٤٠ رتب اخرى غير مسلحين .

(ب) قسم طبى بقوة ١٢ ضابط و٩٩ رتب اخرى .

(ج) قسم بيطرى بقوة ١ ضابط و ٩ رتب اخرى .

(د) ادارة تجنيد بقوة ٤٤ ضابط و ٥٨ رتب اخرى .

(هـ) وحدات حدود تتكون من مركز تدريب حدود + سرية جمال قوتها ٢ ضابط بريطانى و ضابط مصرى ، ومن الرتب الاخرى ٣٦٥ سودانى و ١٠٩ مصرى + سرية حدود قوتها ٦ ضابط مصرى ومن الرتب الاخرى ٤٨ مصرى و ١٧ سودانى .

(٢) فى السودان :

(أ) كتيبة سكة حديد فى عطبرة قوتها ٢٤ ضابط و ١٨٨ رتب اخرى .

(ب) قسم اشغال عسكرية بقوة ١٦ ضابط و ٣٨٨ رتب اخرى .

(ج) قسم طبى بقوة ٣٢ ضابط و ١٢٤ رتب اخرى .

(د) قسم الامداد بقوة ٢٠ ضابط و١٦٠ رتب اخرى .

٥ - الجيش المصري فى الجبهة الشرقية : -

أ- من الامور المثيرة والجديرة بالملاحظة ، انه حين اراد الانجليز الدفاع عن مصر ضد الهجوم التركى فى يناير - فبراير ١٩١٥ ، لم يدافعوا عنها عن حدودها الشرقية فى سيناء ، بل عند قناة السويس ، ويرجع السبب فى ذلك الى ان القوات البريطانية فى ذلك الحين كان ينقصها التدريب والتنظيم اللازمين للقيام بعمليات هجومية . كما ان اقامة خط من التحصينات شرق القناة ومد السكك الحديدية وزيادة خطوط الانابيب ومحطات الضخ للمحافظة على تموين القوات ، كما عملا باهظ التكاليف كما ان خطوط المواصلات فى هذه الحالة من الطول بحيث يسهل قطعها فضلا عن ان موقع البريطانيين يكون مكشوفا لما كانت القناة تهيئ خطا دفاعيا منيعا بطبيعته ومستوراً ومحميا فقد قامت الخطة البريطانية على تحسين هذا الخط ، واجبار الاتراك على القيام بمهمة اختراق سيناء .

ب- ويتضح مما اورده الليفتنانت كولونيل كيزرى انه كان يوجد فى مصر اواخر عام ١٩١٤ مايقرب من ٢٢ الفا من القوات المصرية والسودانية ، هذا بالاضافة الى سبعين الفا من القوات الهندية والاسترالية والنيوزيلاندية والبريطانيةالتى وصلت الى مصر فى ذلك الحين وقد استدعيت الوحدات المصرية للاشتراك فى خطة الدفاع عن قناة السويس بعد ايام من العد البريطانى بتحمل كافة اعباء الحرب ، وقد جرى توزيع هذه القوات فى حاميات فى الطور ، ابو زنيمة وعلى خطوط المواصلات شرقى القناة وفى قلب الخط الدفاعى عن قناة السويس . وكانت حامية الطور مكونة من بلوكين من ٢ جى اورطة بيادة بينما كانت البطارية المصرية الخامسة مدفعية تحتل مرابضها على خط القناة الدفاعى .

٦- الحملة التركية على قناة السويس : خريطة (١) :

أ- منذ اول يناير ١٩١٥ بدأت التقارير تصل للقيادة البريطانية عن استعداد الاتراك للقيام بحملة على مصر عن طريق القناة وانه قد تم انشاء مخازن ومحطات تموين لقواتهم التى سيعهد اليها بامر الحملة وذلك فى خان يونس والعوجه والقسيمة .

ب - وكان فى حكم المقرر أن يتولى الخديو السابق عباس قيادة الحملة التركية على مصر ، وأن يدخل البلاد على رأس الجيش الفاتح بإحتفال عظيم يصحبه الزعيم الوطنى محمد فريد الذى كان قد تصالح معه للتضافر على خدمة الوطن . وبالفعل أرسلت أمتعه الخديو عباس إلى الشام وسافر رجاله فوصل بعضهم إلى القدس والبعض الآخر إلى حلب ودمشق وبيروت ولكن مساعى الصدر الأعظم الأسبق سعيد حليم باشا إنتهت بإسناد القيادة إلى جمال باشا وزير بحرية تركيا . وكان المسئولون الأتراك يرون أنه بمجرد وصول طلائع الجيش العثمانى ستندلع نار الثورة فى مصر ضد الإنجليز ومن ثم يقع الإنجليز فى مصر بين نارين العدو فى الخارج والثورة فى الداخل .

جـ - جهزت تركيا لهذه الحملة قوة قدرت بحوالى ٢٠ ألف مقاتل تجمعت عند "بير سبع" وذلك فى منتصف يناير ١٩١٥ ولكن الحملة كان يعوزها السلاح الجوى وكان الجيش العثمانى إذ ذاك ليس له قوة جوية تذكر .

٧ - موقعة طوسون (٣ فبراير سنة ١٩١٥) :

ا - كان طريق التقدم على ساحل البحر المتوسط هو أيسر الطرق لتقدم القوات التركية ولكن يعيبه إحتمال تعرض القوات المتقدمة للقصف بواسطة السفن البرطيانية المزودة بالمدفعية والمنتشرة في البحر المتوسط فضلا عن أنه حتى يتم الإستيلاء على قناة السويس لا بد من إحتلال قناة المياة العذبة ومن ثم لابد من الهجوم على القناة عند منطقة الإسماعيلية .

ب - وتم الهجوم المتوقع ليلة ٢ - ٣ فبراير ١٩١٥ على القناة ، وحاول الترك إجتياز القناة من محطة طوسون ، فصدهم الجيش البريطاني بمعاونة بطارية مدفعية من الجيش المصرى بقيادة الملازم أول أحمد أفندى حلمي الذى كان يقود على الضفة الغربية للقناة بطارية الطوبجية المصرية الخامسة ، وكان الأتراك قد قاموا بمد جسر خفيف على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة عليه ليعبروا القناة نفاجأهم الملازم أول أحمد حلمى بنيران المدفعية فأحبط محاولتهم ، وقتل هو فى المعركة وعرفت هذه المعركة بمعركة طوسون .

جـ - وقد كان إشتراك الجيش المصرى فى هذه الحرب التى كانت ترمى من ناحية بريطانيا إلى تأييد الحماية على مصر ، أول نقض للعهد الجديد الذى أعلنته إنجلترا وهى أن لا تحمل مصر شيئا من أعباء هذه الحرب ، لأن هذا الهجوم لم يكن موجها ضد مصر ، بل ضد وجود إنجلترا فيها ، ولذلك كان منطقيا ما أعلنه "الجنرال مكسويل" فى منشور ٧ نوفمبر ١٩١٤ من تعهد إنجلترا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب ، ولا تطلب من الشعب المصرى سوى الإمتناع عن أعمال عدائية ضدها ، لأنه لا يمكن أن يطلب من الشعب إشتراكه في أعباء حرب كان مقصودا منها تثبيت الإحتلال والحماية عليه . لذلك كان الأتراك يرمون بإتفاقهم مع الألمان إلى مناوشة البريطانيين ليحجزوا أكبر عدد من الجنود فى مصر ويخففوا الضغط عليهم فى الميادين الأخرى .

د - فى ذلك الوقت كانت قوات الأتراك على طول القناة تقدر بنحو ١٢ - ١٥ ألف جندى وتسع بطاريات ومدفعين هاوتزر . ولكن هجماتهم على القطاع الجنوبى لم تتطور تطورا جديا ، إذ إنسحبوا بعد ضربهم للنقط البريطانية عند الكوبرى . وخلال النهار قامت خمس طرادات ومعها قوارب الطوربيد واللنشات المدرعة بمساعدة المدافعين عن القناة

بفتح نيرانها على الأتراك . وفى مساء ٢ فبراير كان الهجوم التركى قد ثبت فشله ، وأصدر جمال باشا أمره بالإنسحاب العام تاركا جماعة صغيرة تبلغ ٤٠٠ جندى لتهديد القناة وإجبار البريطانيين على الإحتفاظ بقوات هناك . ومنذ ذلك الحين أخذت تتعدد الإشتباكات بين القوات المصرية والبريطانية وبين القوات التركية .

هـ - وفى يوم ١٢ فبراير قامت من السويس نصف كتيبة هندية على ظهر السفينة الحربية "منيرفا" قاصدة الطور لتعزيز الحماية المصرية هناك التى كانت تتعرض لهجوم من جانب القوات التركية وقد قامت القوات المصرية الهندية بهجوم فى فجر اليوم التالى على القوات التركية أسفر عن مقتل ٧٠ وأسر ١٠٢ من الأتراك .

و - وفى يوم ٢٨ أبريل وبعد إشتباك مع ٢٠٠ من الأتراك بمدافعهم على مسافة ١٢ ميلا شرقى الإسماعيلية ، غادر الإسماعيلية قول مكون من ثمانى كتائب ونصف مشاة ورافقتهم عناصر من المدفعية المصرية لمباغتة القوة التركية عند النقطة التى إنسحبت إليها عند الهواويش ، غير أن الأتراك إنسحبوا من معسكراتهم أثناء الليل .

ز - وفى ذلك الوقت كان الجيش المصرى يقدم لقوات البحر المتوسط المهمات الحربية اللازمة بالإضافة إلى ٧٤,٠٠٠ قنبلة ، فضلا عن مهمات السكة الحديد للدفاع عن القناة . وقد خص الجنرال " أرشيبالد مرى " القائد العام لقوات شرق البحر المتوسط بعض الضباط وصف الضباط والجنود من الجيش المصرى بالثناء لتفوقهم فى الخدمات التى أوكلت إليهم أو لبلائهم فى الحرب أحسن البلاء .

ح - ومن الغريب أنه فى الوقت الذى كانت القوات المصرية تشترك على هذا النحو فى الدفاع عن القناة كان الإنجليز يحتفظون بقوات كبيرة فى منطقة القاهرة لمواجهة ما قد يحدث من قلاقل فى صالح الأتراك ، وقد كلف ذلك الإنجليز غاليا ، فقد أضاع عليهم نصرا ساحقا على الأتراك ، إذ لو كانت هذه القوة فى متناول اليد فى الإسماعيلية عند مجىء الاتراك ولو أتخذت الترتيبات الكاملة لخفة حركتها ونقلها عبر القناة ، لما أفلت أى جزء من القوات المهاجمة . ولقد سارع الإنجليز ، عندما تبينوا أن المصريين لا يبدون إكتراثا ، بإرسال تلك القوات من القاهرة إلى الإسماعيلية بالسكة الحديدية ، ولكنها وصلت يوم ٤ فبراير ، أى بعد فوات الفرصة وإفلات القوات الغازية .

٨ – موقعة الرمانة (٤ أغسطس ١٩١٦) :

ا – إستعد الأتراك مرة أخرى لغزو قناة السويس ذاتها – وذلك بعد الإنسحاب الإنجليزى من جزيرة "غاليبولى" ، وقد حدث ما كان "كتشنر" يتوقعه فما كاد يتم إنسحاب الإنجليزمن شبة الجزيرة حتى إستعد الأتراك للقيام بحملة كبيرة على قناة السويس بدأوها فى ربيع العام التالى ١٩١٦ .

ب – عهدت تركيا بقيادة الحملة هذه المرة إلى قائد ألمانى يدعى "فون كريس"، وقد تقدم كريس إلى قاطية فى صباح ٢٣ أبريل ١٩١٦ فإحتلتها وإنسحبت القوة البريطانية منها إلى الغرب ولكنها عادت فتمكنت من معاودة إحتلالها فى ٢٥ أبريل أى بعد ذلك بيومين فقط ... وإنسحب الأتراك إلى بير العبد .

جـ – وفى يوليو ١٩١٦ بدأ "كريس" يتحرك بقواته تجاه القناة مرة أخرى وكان هدفه هوالتمكن من إحتلال منطقة يمكنه منها تخريب قناة السويس وتعطيلها ثم السيطرة عليها وحرمان الإنجليز من إستخدامها . وفى ٢٤ يوليو توقف الأتراك فى تقدمهم وكانوا قد ود وا إلى مسافة ١٠ أميال من رمانة ثم عاودوا تقدمهم فى الثالث من أغسطس بقوة بحوالى ثمانية عشر ألف جندى ، فهاجموا فى منتصف ليلة ٤ أغسطس المواقع الحربية بين قاطية ورمانة فى معركة فاصلة عرفت بموقعة الرمانة (أو رومانى) ولكنهم منوا بهزيمة كبيرة وإنسحبوا خارج مسرح العمليات . وبلغت خسائرهم فى هذا اليوم والأيام التالية نحو خمسة آلاف مقاتل منهم ٣٣٠٠ أسير ولم يفكروا بعد هذه الموقعة فى إستئناف الهجوم على قناة السويس ثم لم يلبثوا أن إنسحبوا من شبه جزيرة سيناء وأخلوا رفح والعريش . ٩ –

٩ – حملة السنوسى على حدود مصر الغربية :

ا – عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، كانت الحرب الإيطالية الطرابلسية ما تزال تدور رحاها على الأرض الليبية ، وكان القتال يدور حينذاك بين القوات الإيطالية وقوات السنوسى بعد إنسحاب القوات العثمانية إلى بلادها عقب إبرام معاهدة "أوشى" . فلما قامت الحرب العالمية الأولى ودخلت تركيا فيها إلى جانب ألمانيا وإنحازت إيطاليا إلى جانب الحلفاء فى مارس ١٩١٥ ، أصبح المسرح الليبى معدا لدور جديد تلعبه القوى المتحاربة . وبالنسبة للسنوسيين فقد توقعوا مساعدة الأتراك والألمان لهم ضد العدو الأساسى وهو الطليان . ولكن الأتراك والألمان كانوا بدورهم يسعون للحصول على مساعدة السنوسيين لهم ضد عدوهم

الأساسى وهو الإنجليز ، ولما كانوا يعدون لحملة ثانية على قناة السويس لغزو مصــر ، فقــد أرسلوا بعثة تركية - ألمانية إلى برقة غرضـها شغل الأنجليز بأمر الدفاع عن مصـر مـن جهـة حدودها الغربية ، حتى تتوزع قواتهم ويسهل على الألمان والأتراك تحقيق النصر عليهـم . وقـد إستطاعـت هذه البعثة توريط السنوسـى الكبير (السيـد أحمـد الشريـف) فى القتال ضد الإنجليز فى نوفمبر ١٩١٥ ، رغم معارضته الكبيرة لمشروع الحملة ضد الحـــدود المصرية . وبذلك بـدأت الحرب فى الجبهة العربية من ناحية ليبيا .

ب - فى ذلك الحين كانت القوات المصرية موزعة بين مرسى مطروح والسلـوم وسيـدى برانـى وقربة عند واحة سيوة . وكان رجال الحامية المصرية بالطـرف الشرقـى مـن خليـج السلـوم يقيمون فى العقر وعلى شواطىء البحر تحت قيادة الكولونيل "سيسل سنو" الذى كان محافظا للصحراء الغربية وضـابطا بالمخابرات الإنجليزية ، بينما كان القائد المصـرى لمنطقـة مرسـى مطروح وسيوة هو اليوزباشى محمد صالح حرب . وعندمـا بـدأ القتـال ، إنسحـب " سنـو " من السلوم إلى مرسى مطروح وأسند إلى محمد صـالح حـرب سلطـات الحاكـم العسكـرى فى مرسى مطروح . ولما كانت السلطات البريطانية قد أعلنت الحماية علـى مصـر فـى ذلـك الحين ، وفى نفس الوقت نفسه كان "سيسل سنو" قد أظهـر عـدم إكتـراث بمصيـر القـوة المصرية السودانية فى سيدى برنى وبقبق بعد الإنسحاب من السلوم ، فقد كان ذلك مـا دفـع محمد صالح حرب إلى إتخاذ قرار بالإنضمام بجنوده إلى السنوسيـين ضـد البريطانيـين . وقد إنضم إليه من الضباط المصريين اليوزباشى سيد أبو شـــادى ، والملازمون الأوائـل عبـد الحميد حمدى ، وأمين ذهنى ، ومحمـود لبيب ، وأحمد سالم ، والملازمـان الثانيـــان إبراهيـم عوض ، ومحمود عبد الواحد ، وضـابط بحرى هو الملازم أول أبو زيد مقلد .

جـ - ووقـت أن اكن الترك يهاجمون مصر من ناحية قناة السويس (ولم تكـن مصـــر المقصـودة وإنما بريطانيا) أعد السنوسـى الكبير السيد أحمد الشريف السنوسى - بإتفاقه مـع التـرك حملة على مصر من حدودها الغربية ، قادهــا فـى نوفمبر سـنـة ١٩١٥ ، حيث إنسحبـت حاميتا السلوم وسيدى برانى ودخلهما السنوسيين . وعلى الفـور دفـع البريطانيـون جيوشهـم إلى مرسى مطروح حيث إتخذوها مقرا لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها فى أواخر سنـــة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ ، إنتهت بإرتداد السنوسيين ، وزحفت قوات سنوسـة أخـرى جنوبـا

واحتلت سيوة والواحات البحرية والفرافرة والداخلة ثم زحف الجيش الإنجليزى من مرسى مطروح تدعمه المدرعات حيث إشتبك مع السنوسيين يوم ٢٦ فبراير ١٩١٦ فى معركة العقاقير الواقعة فى الجنوب الشرقى من سيدى برانى وعلى مسافة خمسة عشر ميلا منها وإنتهت بإسترداد سيدى برانى .

د - وفى مارس سنة ١٩١٦ إسترد الجيش المصرى الإنجليزى مدينة السلوم ، وفى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٦ إسترد الواحات الداخلة والبحرية والفرافرة ، وفى فبراير سنة ١٩١٧ إسترد واحة سيوة وإنتهت حملة السنوسى بالإخفاق والهزيمة .

هـ - قام السيد أحمد الشريف بحملته تحت ضغط الضباط الأتراك والألمان الذين وصلوا إلى ليبيا لإثارة " برقة " بهدف إرغام إنجلترا على القتال على حدود مصر الغربية ومن ثم شغلها عن الحملة الأساسية ، وهى الحملة التركية - الألمانية على قناة السويس .

وحين تقهقرت القوات التركية أدى ذلك إلى الفت فى عضد المتشيعين لتركيا وألمانيا من المصريين وما لبثت السلطات الإنجليزية أن بدأت عملية قبض واسعة النطاق ، ونفت الكثير من المشتبه فى ميولهم الخديو عباس أو ضد إنجلترا إلى جزيرة "مالطة" ، وكان من هؤلاء عدد كبير من رجال الحزب الوطنى وأعتقلت وحددت إقامة الكثيرين .

١٠ **إستدعاء الرديف المصرى :**

أ - من الواضح أن هجوم السنوسى على مصر لم يكن يشكل أى خطر على مصر من الناحية العسكرية البحتة ، بدليل أن السنوسيين لم يطوروا هذا الهجوم الذى وصلوا فيه إلى سيدى برانى وعندما لم يحدث هذا الغزو أى رد فعل لدى الشعب المصرى لم يكن الإنجليز فى عجلة من أمرهم لدحر هذا الغزو ومضوا على طريقتهم فى الإستعداد البطىء ، وظل إهتمامهم الأكبر موجها نحو الشرق ، وركزت بريطانيا على إثارة الحرب وإشراكهم فى الحرب ضد تركيا ، وعندما مضت بريطانيا قدما فى الإستعداد لحملتها الشرقية كان العمال المصريون الذين تم حشدهم هم أقوى ركيزة لهذه الحملة ولكن الإنجليز سرعان ما إكتشفوا أنهم بحاجة إلى عنصر عسكرى يتولى إدارة هذه الفرق الضخمة من العمال ففكروا فى دعوة الرديف المصرى للقيام بهذه المهمة ، وقد كانتالحكومة المصرية متعاونة معهم إلى أقصى حد .

ب - من هنا نرى إسماعيل باشا سرى وزير الحربية يرفع إلى حسين باشا رشدى رئيس الوزراء المذكرة التالية :

" أتشرف بإن أعرض على مسامع مجلس الوزراء أن قائد عموم القوات البريطانية بمصر يشتغل الأن بتنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن القناة وهو كما يعلم حضرات أعضاء المجلس قد نال معاونة كثيرة من فروع الإدارة المدنية المصرية ، وقد أخطرنى الأن أن الضرورات التى يدعو إليها تنظيم تلك التشهيلات تجعله فى حاجة إلى طائفة من العمال متعودين النظام العسكرى مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش . وقد إستشرت حضرة صاحب المعالى السردار فى هذا الموضوع وبعد إتمام الإتفاق بينى وبينه على ذلك أتشرف بأن أرفع إلى دولتكم برفق هذه المذكرة مشروع قرار وزارى بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة راجيا عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء " .

جـ - لم تكد تلك المذكرة تعرض على مجلس الوزراء حتى تمت الموافقة عليها ، وتم جمع أفراد الرديف الذين هم فى حقيقتهم يتعبون الجيش المصرى تلبية لإحتياجات القوات البريطانية وكان الأمر الوحيد الذى إتفق عليه الجانبان هو سرعة الإستدعاء وتحديد منطقة ثكنات عين شمس لتجميع هؤلاء الأفراد ... أما كيف ومن أين يأكل هذا الجيش فقد كانت هذه مسألة لم تنظم ولم يتفق عليها الجانبان .. ،لذلك وبعد أن وجد أفراد الرديف أنفسهم بلا مأوى أو طعام قاموا بمظاهرة وصلت إلى قصر عابدبن ، وتجددت هذه المظاهرة يوم ٣٠ يناير ١٩١٦ وقد إستقبلتها السلطة بوسائل القمع والبطش وأصيب بعض أفراد الرديف بجروح بالغة ، وقد توقفت الحركة عند هذا الحد بعد أن سوى الأمر بين السلطة المصرية والقوات البريطانية على تحديد مسئولية إعاشة الأفراد .

١١ - **الجيش المصرى فى مواجهة على بن دينار على حدود مصر الجنوبية :**

أ - من أكبر المهام الحربية التى قام بها الجيش المصرى خلال الحرب العالمية الأولى القضاء على حركة السلطان على بن دينار فى دارفور ، الذى تمرد على حكومة السودان فأنفذت إليه حملة الجيش المصرى ، وعلى بن دينار من سلالة سلاطين الفور وكان قد إستخلص دارفور من يد الدراويش فى وقائع إسترداد السودان بعد واقعة أم درمان وقد كتب بالطاعة وأنه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان ، ثم أسس حكومته فى دارفور على مثال سلطنة أجداده .

وإعترفت حكومة السودان رسميا بسلطته فى سنة ١٩٠٠ . وظل الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الأولى . فإنتهز على بن دينار الفرصة ، ونبذ ولاءة للحكومة تحت تاثير الأتراك والسنوسيين فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ .

ب - تكوين الحملة :

تكونت الحملة من عدد ٢ بلوك بيادة راكبة تحت قيادة البكباشى "كوبدن" ، وعدد ٣ بطارية طوبجية ، منها بطاريتان ميدان ، تحت قيادة البكباشى "ثوربون "وبكباشى إنجليزى آخر ، يساعدهما فى ذلك اليوزباشيان حسن حسنى علوى ومحمود زكى رشاد . أما البطارية الثالثة فتحت قيادة البكباشى محمد السبكى و وبطارية مسكيم جمالى و عدد ٤ جى أورطة بيادة ، وعدد ٤ بلوكات من الأورطة السودلنية الثالثة عشر ، ومن ضباطها الثالثة فتحت قيادة البكباشى محمد السبكى ، وبطارية مكسيم جمالى ، وعدد ٤ جى أورطة بيادة ، وعدد ٤ بلوكات من الأورطة السودانية الثالثة عشر ، ومن ضباطها البكباشى أحمد فهمى ، وعدد ٢ (بلوكان) من الأورطة ١٤ بيادة تحت قيادة بكباشى إنجليزى ، وعدد ٢ إدارة من أورطة العرب الشرقية تحت قيادة القائمقام "مكاون بك" وعدد ٥ بلوكات هجانة تحت قيادة القائمقام "هدلستون" ، هذا عدا قسم الأشغال العسكرية والقسم الطبى والمهمات وغيرها .

جـ - تحرك الحملة :

وقد تحركت هذه الحملة من الخرطوم يوم ٢٧ فبراير ١٩١٦ بقيادة "الليفتنانت كولونيل كلى" ووصلت إلى حدود دارفور يوم ١٩ مارس وإجتازت الحدود يوم ٢٠ مارس ، وإستطاعت رغم عدم وجود طرق مراصلات منظمة كالسكك الحديدية ، وقلة المياة ، ، وصعوبة المناخ أن تحتل الفاشر عاصمة دارفور يوم ٢٣ مايو ١٩١٦ بعد موقعة كبيرة أبدى فيها جنود السلطان الكثير من المهارة والشجاعة النادرة والثبات وعدم المبالاة حتى أن كثيرا منهم قد لقى حتفه على بعد خطوات من الصفوف المصرية . وبذلك إنتهت هذه المعركة بهزيمة "على بن دينار" وفراره إلى جبل مرة وإحتلال الفاشر وخلع "على بن دينار".

أرسل السلطان حسين كامل إلى حاكم السودان العام يهنئه ويهنئ الجيش المصرى بهذا النصر الباهر ، وأرسل إليه الملك "جورج الخامس" برقية تهنئة قال فيها :" تناولت بمزيد من الإرتياح الأنباء السارة عن إحتلال جنود الجيش المصرى الفاشر عاصمة دارفور بقيادة

الليفتنانت "كولونيل كلى"، فاهنىء جميع صفوف الجيش على نجاح حركتهم رغم المصاعب والمشقات التى حالت فى سبيلهم ، وأشار حاكم السودان العام إلى فضل الجيش المصرى فى هذه الحملة فى خطبة له ألقاها فى نادى الضباط المصريين يوم إحتفالهم برأس السنة الهجرية (١٣٣٥ - ١٩١٦) إذ قال : " أنى بمزيد الفخر والأعجاب أذكر الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور فإنها ستبقى مسطورة بأحرف من ذهب فى تاريخ الجيش المصرى ، مما يحملنى ويحمل كل واحد منكم أن يتيه عجبا وسرورا عند ذكر هذه الحملة المدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة التى كانت تعترضه من رمل وقلة مياه وصعوبات أخري جبلية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو فى عقر داره ضربة قاضية ، ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى .

وقد أدركت "على بن دينار" قوة من الجيش المصرى فى معقله بين جبل مرة ودار سلا على حدود دارفور غربا فى نوفمبر سنة ١٩١٦ فهزمته وقتل فى المعركة وإستسلم بقية الثوار.

١٢ - **أسباب عدم دخول مصر الحرب رسميا :**

أ - وبعد ذلك كله ، وبعد أن إشترك الجيش المصرى ، فى الحرب العالمية الأولى على هذا النحو ، فإن السؤال الأن هو : لماذا لم تعلن الحكومة المصرية الحرب إلى جانب بريطانيا والحلفاء رسميا لتستفيد بميزات الدولة المحاربة عند إنتهاء الحرب أو تمتنع عن وضع الجيش المصرى تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية عندما طلب منها ذلك .

ب- بالنسبة للشق الأول من السؤال ، فإن الحكومة المصرية لم يكن فى وسعها أن تعلن الحرب رسميا إلى جانب بريطانيا ، دون أن تقدم ثمن هذا للشعب المصرى إعلانا بحريته وإستقلاله .

ولم تكن السياسة البريطانية لتسمح بذلك كما رأينا ، بل لقد عادت فكرة الضم إلى الظهور مرة أخرى فى يوليو ١٩١٧ عندما إقترح ذلك " السير ريجالند وينجت والبريجادير كلايتون" ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت إتخاذ هذا الإجراء على أساس أنه يعتبر

إنتهاكا لتصريح الحماية .

جـ- أما بالنسبة للشق الثانى من السؤال ، ففى الواقع أن هذه هى مسئولية الوزارة المصرية القائمة فى ذلك الحين ولربما أرادت بإنتهاج هذا الطريق الغريب أو الطريق الوسط : طريق الإستجابة لمطالب القيادة العسكرية البريطانية بالإشتراك فى الحرب دون إعلان الحرب رسميا ، تفادى طريق الضم الذى كانت تخشى أن تنتهى إليه السياسة البريطانية ، الوصول فى نفس الوقت إلى أكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب . وقد أفلحت فى الغرض الأول ، ولكنها فشلت فى الغرض الثانى لأن حرية مصر منوطة بإرادة شعبها ، لا بسخاء الإنجليز ، وقد عبر الشعب المصرى عن إرادته بعد الحرب بعنف .

١٣ - **ثورة ١٩١٩ :**

أ - تعتبر البداية الحقيقية للثورة هى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وهو اليوم الذى تقابل فيه سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى مع المعتمد البريطانى "السير وينجت" للمطالبة بطرح قضية مصر فى مؤتمر السلام الذى كان سيعقد فى باريس بعد إنتهاء الحرب ، على أساس حصول مصر على إستقلالها والمطالبة بتطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، ولم يكن لدى الثلاثة الذين ذهبوا لمخاطبة "وينجت" شك فى إنهم يتكلمون بإسم مصر ولكن "وينجت "أبدى دهشته لحسين رشدى رئيس الحكومة كيف سمح هؤلاء الثلاثة لأنفسهم أن يتحدثوا بإسم الشعب المصرى ، ومن هنا كانت فكرة عمل توكيل للوفد ليتحدث بإسم الأمة فكانت العرائض التى وزعت فى طول البلاد وعرضها ، وأقبل الشعب على توقيعها رغم مصادرة السلطة لها فكان ذلك هو أول تحدى للسلطة .

ب - تطورت الأحداث بعد ذلك خاصة بعد إصرار حسين رشدى على الإستقالة وتحدى سعد زغلول لسلطة الإحتلال بإصراره على إعلان رفض الحماية البريطانية وإعتبارها عمل غير قانونى صادر من طرف واحد وأنها كانت ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، فقام الإنجليز بمصر يوم ٨ مارس ١٩١٩ بإعتقال سعد زغلول وثلاثة من زملائه هم حمد الباسل ومحمد محمود وإسماعيل صدقى ونفيهم إلى مالطة، فكان هذا الإجراء هو الذي أشعل الثورة التى إجتاحت مصر كلها والتى سقط خلالها مئات من القتلى والجرحى .

جـ -إضطرت بريطانيا أن تعترف بالثورة المصرية وقامت بتعيين" الجنرال اللنبى"مندوبا ساميا

فى مصر وفوضته فى إتخاذ الإجراءات المناسبة لإنهاء الثورة فكان قراره بالإفراج عن سعد زغلول وزملائه والسماح لهم بالسفر لحضور المفاوضات وعرض مطالب مصر ، وسافر بقية أعضاء الوفد الموجودين فى مصر لمقابلتهم فى مالطة والسفر معهم إلى باريس .

د - فوجىء وفد مصر المسافر إلى فرنسا بإعتراف الرئيس الأمريكى ويلسون بالحماية البريطانية على مصر وقد كان لهذا الحدث تأثيره على بعض أعضاء الوفد الذين كان أملهم فى تحقيق مطالب مصر فى الإستقلال يعتمد على المبادىء التى طرحها ويلسون الذى أعتبر نبيا لحرية الشعوب فى تقرير مصيرها ثم إتضح فى النهاية أنه كان نبيا زائفا ، وبنجاح بريطانيا فى حمل ويلسون على الإعتراف بالحماية أصبح الطريق أمامها عهدا لجعل الحماية جزءا لا يتجزأ من معاهدة الصلح مع ألمانيا حيث ورد النص الخاص بذلك فى المعاهدة على النحو التالى :

" تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الإمتيازات الأجنبية فى القطر المصرى ، ويكون هذا التنازل إعتبارا من أغسطس ١٩١٤ " .

هـ - أوفدت بريطانيا إلى مصر لجنة برئاسة اللورد "ملنر وزير" المستعمرات البريطانى للتحقيق فى الأسباب التى أدت إلى قيام الثورة وقد وصلت اللجنة إلى مصر يوم ٧ ديسمبر ١٩١٩ ولكنها فشلت تحقيق مهمتها وكان حضورها فرصة جديدة أتاحت للشعب المصرى إستئناف ثورته فقاطعها الشعب المصرى بجميع فئاته ، ولم يبق لدى "ملنر" شك فى أن مفتاح الموقف كله فى يد سعد زغلول لذلك وجهت الدعوة للوفد المصرى برئاسة سعد زغلول للتفاوض ، وقد سارت المفاوضات خلال شهرى يونيو ويوليو ١٩٢٠ فى الطريق الذى رسمه الإنجليز وبدأت بأن عرض "ملنر" مشروع معاهدة رفضها الوفد للوهلة الأولى، وقدم الوفد من ناحيته مشروعا رفضه الإنجليز بدورهم ، وبعد إنقطاع المفاوضات فى ١٧ يوليو إستؤنف من جديد حيث تقدم "ملنر" بمشروع جديد أحدث إنقساما فى الوفد الذى رأى فيه سعد زغلول حقيقته التى تمثلت فى الحماية وقد نظمت تحت إسم الإستقلال بينما وجد فيه بقية أعضاء

الوفد مزايا لا يستهان بها ، وعند طرح المشروع للرأى العام فى مصر أدخل عليه الكثير من التحفظات ، وأدى ذلك فى النهاية إلى فشل مفاوضات "سعد - ملنر" ، وفى السادس من

يناير عام ١٩٢١ أعلن رسميا نبأ إستقاله "اللورد ملنر" وكان ذلك نتيجة للخلافات بينه وبين "اللورد كيرزون" وزير الخارجية البريطانية الذى أتهمه بأن مقترحاته لحل القضية المصرية كان مفرطه فى التساهل ، وعين بدلا منه واحدا من غلاة المستعمرين هو "ونستون تشرشل" .

و – إستهل" تشرشل" توليه لمنصبه الوزارى بتصريح أعلن فيه أن أى ترتيبات تتخذ فى أيرلندا ومصر يجب أن تتم داخل الدائرة المرنة للإمبراطورية ، وقد أهاج هذا التصريح جميع الأوساط السياسية فى مصر بما فيها أشد العناصر تعاونا مع الإنجليز ووجدت الحكومة البريطانية نفسها من جديد أمام أحد ظواهر الثورة الشعبية وخشيت من تفاقم الأحداث مرة أخرى فلم تجد بدا من الإعتراف بإلغاء الحماية ، ففى رسالة وجهها "الجنرال اللنبى" إلى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قال فيها " أن حكومة صاحب الجلالة بعد أن درست الإقتراحات التى إقترحها" اللوردملنر" إستنتجت أن نظام الحماية لا يمثل علاقة مرضيةلمصر تجاه بريطانيا العظمى " .

ز – مفاوضات عدلى – كيرزون : فى ١٧ مارس ١٩٢١ تألفت وزارة جديدة برئاسة عدلى يكن وكانت المهمة الأساسية لهذه الوزارة هى التفاوض مع الإنجليز ، فسافر عدلى يكن على رأس وفد إلى لندن ولكنه لم يصل فى مفاوضاته مع "اللورد كيرزون" وزير الخارجية البريطانى إلى نتيجة مقبولة فعاد إلى مصر وقدم إستقالته ، وأمتنع الساسة المصريون عن قبول الوزارة .

ح – إندلاع الثورة مرة أخرى وإعتقال سعد زغلول : أدى فشل المفاوضات إلى تجدد الثورة مرة أخرى ، وحاولت السلطات البريطانية قمعها فألقت القبض على سعد زغلول وبعض ورجال الوفد ونفتهم إلى جزيرة " سيشل " ، ولكن هذا الإجراء أدى إشتداد الحركة الوطنية .

ط – تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ : لم تجد الحكومة البريطانية حلا للأزمة إلا بالإسراع بإجابة بعض مطالب المصريين فأصدرت من جانب واحد تصريح ٢٨ فبراير الذى نص على الآتى :

(١) إلغاء الحماية البريطانية على مصر والإعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة .

(٢) تهيئة البلاد للحياة الدستورية مع إحتفاظ بريطانيا بتحفظات أربعة لمفاوضات مقبلة وهى:

(ا) تأمين المواصلات البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر ضد أى إعتداء أو تدخل أجنبى .

(جـ) حماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات .

(د) يظل الوضع فى السودان طبقا لإتفاقية ١٨٩٩ .

ى – وفى مارس من نفس العام تلقب السلطان فؤاد بلقب ملك مصر وبعد ذلك تم تشكيل لجنة من ٣٠ عضوا لوضع الدستور الجديد للبلاد ، وتم الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه فى مارس ١٩٢٣ وصدر الدستور فى أبريل ١٩٢٣ .

ك – أجريت الإنتخابات العامة طبقا للدستور الجديد حيث حصل الوفد على أغلبية ساحقة وتشكلت أول وزارة دستورية فى البلاد برئاسة سعد زغلول .

القسم الثانى

الجيش المصرى من إخلاء السودان إلى أزمة ١٩٢٧

القسم الثانى

الجيش المصرى من أخلاء السودان إلى أزمة١٩٢٧

مقتل السيرلى ستاك :

أ- تمكنت المنظمة السرية " جمعية الفدائيين " [١] من قتل " السيرلى ستاك " سردار الجيش المصـــري في يوم ٢٠ نوفـمبر ١٩٢٤ بعد ان اطـلقت علية الرصاص بشـــارع القصر العينى، واحس سعد زغلول رئيس وزراء مصر حينذلك بخطـــورة الموقف فأعلن عن اسفه واسف الحكومة المصرية لما حدث .

ب ـ وقد قررت بريطانيا ان تستغل هذة الحادثة لتنفيذ مخططها المرسوم في وادي النيل فرأت ان تتخلص من الوجود المصرى فى السودان علي اساس ان هـذا الوجـــود هو الـــذي سبب المتاعب للبريطانيين في السودان في ذلك الوقت . فقام الحاكم العام الانجلـيزي في للسودان بإكتاب بعد الشخصيات السودانيةعرائض التأيد للحكم الانجليزي ممـــا استثار الحركة الوطنية السودانية .

جـ وأدي هذا الاستفزاز الانجليزي الي قيام جمعية اللواء الابيض [٢] بمظاهرات كبيـــرة في أم درمان وعطبرة وبورسودان وغيرها .

وقد واجهـت السلطـات البريـطانية هذة المظاهرات بالقمع وقدم زعيـم الجمعية عبد اللطيف للمـحاكمة ومعه بعض الضباط المصريين بتهمة التحريض علي المظاهرات ، كان منهم الملازم اول علي زين العابدين الذي تم حبسـه بالسـجن بما يخالف القوانين العسكرية.

---

(١) جمعية الفدائيين هى احدي المنظمات السرية التى انبثقت عن ثورة ١٩١٩ والتى كان من مبدائها مقاومة الاحتلال البريطاني بالقوة المسلحة .

(٢) كان علي رأس علي الحركة الوطنية السودانية عام ١٩٢٤ جمعية اللواء الابيض التى اسسها الملازم على عبد اللطيف وهو من شباب الثوار العسكريين السودانيين ، وكان من مبادئها وحدة وادي النيل المتمثل في مصر والسودان وكانت تهدف الى اشتراك السودانيين في كفاح وادي النيل ضد الاستعمار البريطانى .

وفي يوم ٢٩ يوليو تجمع عدد من الضباط المصرين والسودانيين وهم فى حالة هياج شديد لما حدث للضباط المصريين والسودانين الذين وضعوا في السجن لمنعهم من الهتاف بحياة ملك مصر- لكل ذلك قرر الضباط الاحتجاج علي هذة التصرفات لدي نائب السردار فى الخرطوم الجنرال " هدلستون " باشا .

وأجتمعوا لهذا الغرض فى ليلة ٣٠ يوليو ١٩٢٤ ووقعوا جميعا علي هذا الاحتجاج ما عدا القائم مقام محمد بك يحى قائد الكتيبة الرابعة مشاة (٤ جي أورطة)الذي امتنع عن التوقيع.

وقدم هذا الاحتجاج القائم مقام أحمد بك رفعت قائد المدفعية في الخرطوم بحرى .

د- وفي ١٩ أغسطس تظاهر طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم - وفي نفس الوقت حدثت ثورة في كتيبة السكة الحديدية الخديوية بالعطبرة ، مما أدي بالانجليز الي ارسال قوة بريطانية امكنها قمع هذه الحركة ولم تلبس الاضطربات ان عمت ام درمان وملكال وغيرها ، مما ادي بالساسه البريطانيين الي الأقتناع بوجوب طرد المصريين من السودان والأنفراد بحكمه بعد أن تاكد لهم ذلك التلاحم المصري السوداني ضد الاستعمار البريطاني في وادي النيل .

١٥-انجلترا تطالب بأخلاء السودان :

أ- وفي يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ توجه المندوب السامي البريطاني " اللورد اللنبي " الي مجلس الوزراء المصري حيث سلم سعد زغلول باشا رئيس الوزراء الانذار البريطاني وقد اشتملت المذكرة الاولي منه على :

(١) أن تقدم الحكومة المصرية أعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

(٢) أن تتابع باعظم نشاط البحث عن الجناة ، وأن تنزل بالمجرمين اشد العقاب .

(٣) أن تمنع من الان فصاعدا او تقمع بشدة كل مظاهر شعبية سياسية .

(٤) أن تدفع فى الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه للحكومة البريطانية

(٥) أن تصدر خلال ٢٤ ساعه الاوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش

المصري الموجود بالسودان .

(٦) ان تبلغ المصلحة المختصة ان حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠ الف فدان الي مقدار غير محدود تبعا لما تقتضية الحاجة .

(٧) ان تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الشئون المتعلقة بحماية المصـــالح الاجنبية .

ب - وجاء في المذكرة الثانية التي قدمت في نفس اليوم مزيد من الطلبات بتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الي قوة سودانيه مسلحة تكون خاضعة ومواليه للحكومه السودانية وتحت القيادة العليا للحاكم العام وباعادة النظر في القواعد والشروط والخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومه المصرية طبقا لرغبات الحكومة البريطانية .

جـ - في نفس اليوم -٢٢ نوفمبر ارسل سعد زغلول رد الحكومة المصرية بالموافقة علي المطالب الاربعة الاولي ، ولكنها لم توافق علي باقي المطالب ، فاجاب المندوب السامي علي ذلك في اليوم التالي ٢٣ نوفمبر بمذكرة جديدة ابدي فيها تمسكة بكافة المطالب ، وانة قد ارسل التعليمات الي حكومة السودان لاخراج القوات المصرية من السودان ومنحها حريةزيادة الاراضي المروية فى الجزيرة .

وفي يوم ٢٤ نوفمبر احتجت الحكومه المصرية علي تصرفات بريطانيا وارفقت بخطاب الاحتاج تحويلا بمبلغ الغرامة .

وكان سعد زغلول قد طلب يوم ٢٣ نوفمبر من الملك أعفاء الوزارة ثم اعاد سعد التماس قبولها في اليوم التالي فقبلها الملك .

د - وقد أتبع الأنجليز فى جلاء القوات المصرية عن السودان أسلوبا ماكرا حيث تكتموا الأمر الصادر إليهم من المندوب السامى حتى يمكنهم من السيطرة الموقف فى هدوء وبأقل خسائر ممكنة ، إلا أنه منذ ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ جاءت بعض الأنباء الى الضباط المصريين بالخرطوم عن أرسال أنذار من الحكومة الأنجليزية الى الحكومة المصرية بمطالب قاسية - وفى مساء

ذلك اليوم ظهر ملحق لجريدة الحضارة السودانية موضح به مواد الأنذار .

هـ - كذلك أتبع الأنجليز خطة ماكرة لأجلاء القوات المصرية عن السودان ، فقد داهنوا المصريين حتى أستولو على مفاتيح الذخيرة منهم ، ثم حاصروا الوحدات المصرية فى كل مديرية وأفرادها عزل من السلاح والذخيرة ، ثم أجبروهم على الأنسحاب إلى مصر وهكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية فى السودان الى مصر . ولكن الأمر كان مختلفا بالنسبة لوحدات منطقة الخرطوم ، وكانت هذه الوحدات مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية والكتيبة الثالثة مشاه . فقد أستطاع جنود المدفعية المصرية أن يستولو على الذخيرة من منفذ خاص بعد أن أستحوذ الأنجليز على المفاتيح الأصلية لمخزن الذخيرة وبعد ذلك هددوا المستر " ثيروبورن " بك بحصار الجنود الأنجليز من جميع الجهات .

و - وفى الحقيقة كان تصرف الجنود المصريين صادرا من تلقاء أنفسهم وبدافع من الوطنية التى تجرى فى عروق كل جندى من جنود جيش مصر . وبعد أن حصلت الوحدات المصرية على ذخيرتها ورغم قلتها الا أنها رفضت الأنسحاب من السودان بأمر صادر من حكومة السودان . وكان "هدلستون " باشا نائب السردار - ونائب الحاكم العام قد أصدر أمرا كتابيا الى قادة وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود فى ٢٤ نوفمبر . وواضح أن هذا الأمر صادر من نائب السردار بناء على طلب المندوب السامى بالرغم من أعتراض الحكومة المصرية .

ز - لذلك رفض القائمقام أحمد بك رفعت تنفيذ الأمر االكتابى بالأنسحاب وأجاب بأنه لما رآه "من نفسية عساكر الطوبجية لا يمكننى أن أنفذ هذه الأوامر عليهم ، وخير لى أن تحاكمونى بمجلس عسكرى أو تكبلونى بالحديد من أن أنفذ هذا الأمر وأكون عنه مسئولا ". الاان هدلستون باشا طلب من احمد بك رفعت عرض الامر علي الوحدات المصريةفي الخرطوم البحرية ، فقام بالمرور علي هذة الوحدات ، فكانت الكتيبة الثالثة مشاة هي اولي التشكيلات الرافضة تماما لعملية تسليم ذخائرها والانسحاب من السودان مهما كانت النتائج . وكان هذا موقف بطاريات المدفعية الثلاثة أذ قال ضباط هذه الوحدات أنه " خير لنا أن ندافع

حتي نموت ولا نترك السودان الا بامر من مليكنا وحكومتنا " . وقد تم أبلاغ نائب السردار بهذا الموقف المصري المتصلب .

ح - بدأت القوات البريطانية في تدعيم حصارها للقوات المصرية التي أخذت بالمقابل الاستعداد للدفاع عن نفسها وعن السودان ، هذا رغم الفارق الكبير في التسليح بين الجانبين وأعلن القائم مقام أحمد بك رفعت أن " كل رصاصة من رصاص بنادقنا العشرين من كل بندقية تقابل اكثر من عشرين الف طلقة عندهم بما في ذلك الاحتياط بالطابية العامة ، أما ذخيرة المدافع فعندهم أنواع كثيرة لمدافع مختلفة ، وعلي العموم ما عندنا هو قليل جدا ، وعلي ذلك اصدر أمرا قويا بعدم أطلاق أي طلقة الا بأمري وحضوري شخصيا مهما كان الضرب من جانبهم شديدا ، وذلك حتي اقتصد في الذخيرة للحظة الاخيرة .

ط - وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ وصل هدلستون باشا نائب السـردار الي مواقع الدفاعات المصرية في الخرطوم البحرية وكرر أوامره بانسحاب الوحدات المصرية . الا أن أحمد بك رفعت قائد الوحدات هناك طالب بوصول مندوب مصري من قبل الملك فؤاد ومعه تعليمات من جلالته بالمطلوب ، وأنه حتي مع وصول هذا المندوب ومعه أمر بانسحاب وحدات الجيش المصري من السودان فإن هذا الانسحاب سيكون بالاسلحة والذخائر وجميع المهمات وبالشرف العسكري . وفي نفس الوقت أرسل أحمد بك رفعت برقية الي الملك فؤاد اوضح فيها أن القوات الانجليزيه تحاصر القوات المصرية من جميع الجهات وأن الذخائر المصريه لا تكفي لمجابهة القوات البريطانية ورغم ذلك فإن " الضباط والصف ضباط والعساكر مصممون علي عدم ترك السودان بدون امر جلالتكم يرسل لهم مع مندوب مصري أو يموتون عن آخرهم في قشلاقاتهم " .

ي - وفي يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ وصل المندوب المصري البكباشي امين هيمن الذي انتقل الي مقر الوحدات المصريه الصامده في السودان ، حيث اوضح للقاده والضباط حقيقة الموقف السياسي في مصر ، وسلم أحمد بك رفعت خطاب وزير الحربية القاضي بانسحاب الوحدات المصرية من السودان . وهكذا كان علي الوحدات المصرية الصامدة المتمركزة في

الخرطوم البحرية والتي رفضت الانسحاب من السودان الا بعد صدور قرار مصري خالص لهم بذلك ، كان علي هذة الوحدات ايضا وبمنتهى الانضباط اطاعة هذا الامر المصري بالانسحاب .

ك ـ وقد انهي خطاب وزير الحربية الموقف كله ، فقد جمع القائمقام أحمد بك رفعت ضباط المدفعية والمشاة واخبرهم بوجوب إطاعة أمر الملك بالانسحاب .. وقد جاء في خطاب وزير الحربية المصري الي ضباط وضباط صف وجنود الجيش المصري بالسودان " أننا عهدنا فيكم الشجاعة والولاء ولا يداخلنا أي شك في انكم مستعدين جميعا لاراقة آخر قطرة من دمائكم في خدمة جلالة الملك وفي سبيل الملك والوطن علي اننا نأمركم بان تكفوا عن مقاومة الاجراءات التي اتخذها نائب حاكم السودان العام بإخراجكم بالقوة من الاراضي السودانيه فإنه ليس من وراء هذه المقاومه سوي سفك الدماء بغير جدوي وبما أن الحكومة المصريه قد احتجت صريحا علي هذا العمل الذي نفذ بالقوه القاهرة فعودتكم لا يترتب عليها اي مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكري .

وهكذا أذعن ضباط الجيش المصري في السودان للامر اسفين ، حيث قامت الوحدات المصرية بالسفر من الخرطوم في ايام ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر ، و ١ ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ علي خمس قطارات خاصة حيث وصلت خلال يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ ، وعلي هذا النحو تم إخلاء السودان من الجيش المصري .

والواقع فأن تنفيذ الانذار البريطاني كان نصرا بريطانيا كاملا علي الحركة الوطنيه سواء في مصر أو في السودان ، ففي مصر سقطت وزارة سعد زغلول وخلفتها وزارة أحمد زيور باشا الذي لم يكن ليستطيع بماضيه السياسي غير الواضح أن يملأ الفراغ الذي أحدثته غيبة شيخ الساسه المصريين عن رئاسة الجهاز التنفيذي في مصر .

وحدات الجيش المصري في مصر :

يتضح من تقرير " اللورد اللنبي " الذي كتبه الي رئاسته في أغسطس ١٩٢٤ أن حجم الجيش المصري في مصر والسودان كان علي الوجة الاتي :

أ- وحدات الجيش المصري في مصر والسودان :

(١) ٣ كتائب في القاهرة قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ من رتب مختلفة وكل فرد معه ٢٠ طلقة ، وهذه الكتائب غير مدعمة بمدافع اليه .

(٢) ٤ كتائب في الاقاليم قوة كل منها ٢٣ ضابطا و ٦١٢ من رتب مختلفة ومع كل فرد ٢٠ طلقة وهذه الكتائب غير مدعمه بمدافع آليه .

(٣) البطاريه الرابعه مدفعية وقوتها ٥ ضباط و١٣٨ من رتب مختلفه وهي متمركزه في القاهرة ، وتسليحها مدفعيه جبليه 6-10 Pr . B.L -٦ مدافع ومعها ١٤٤ دانه شرابنل لكل مدفع ، ومع البطارية الرابعه المدفعيه ولحراستها السريه الثالثة حراسه مدفعية وقوتها ثلاثةضباط و ٦٤ من رتب مختلفة .

(٤) أورطة خيالة قوتها ٦ ضباط و ١٤٨ من رتب اخري ، وهي متمركزه في القاهرة ومسلحة بالبنادق والسيوف ، ومخصص لكل فرد ٢٠ طلقة .

(٥) الحرس الملكي في القاهرة ، وهو مكون من ٧ ضباط خيالة ١٥٠ رتب آخري والخيالة مسلحون بالبنادق والسيوف وكمية الذخيرة غير معروفة . وقوة من المشاة تتكون من ٢٢ ضابطا و٦٠٧ من رتب اخري ، والمشاة مسلحون بالبنادق وبتدعيم من ٣ مدفع فيكرز و٢ مدفع هوتشكيس .

(٦) القوات المعاونة : وتتكون من قسم الاشغال العسكرية وقوة ٦ ضباط و٤٠ من رتب آخري وافراده غير مسلحين وإدارة الصيانة وقوتها ١٢ ضابطا ،١٣١ من رتب آخري والقسم الطبي وقوته ١٣ ضابطا ،١٣١ من رتب آخري . والقسم البيطري وقوته ضابط واحد و٩ من رتب آخري . وإدارة التجنيد وقوتها ٤٤ ضابطا و ٥٨ من رتب آخري .

(٧) مصلحة الحدود : وهي تتكون من مركز تدريب وسرية الجمال قوتها ٢ ضابط بريطاني ١٠ ضابط مصري و ٣٦٥ سوداني و ١٠٩ مصري من رتب آخري وسرية السيارات الخفيفة وقوتها ضابط بريطاني و٦ ضباط مصريين و٤٨مصري ، ١٧ سوداني من

رتـب آخـري وتسليح قوات الحدود مدعم بثلاث مدافع لويس آليه و ۰۰۰و١٢ طلقة لكل مدفع ، و٣٠٠ طلقه بندقية لكل فرد ، ٢٤ سيارة فورد .

ب- الوحدات المصرية في السودان :

(١) عدد ٢ كتيبة مشاةقوة كل منها ٢٣ ضابطا و٦١٢رتب آخري .

(٢) ٣ بطاريات مدفعية قوة كل منها ٥ ضابط و١٥٤ رتب اخري وكل بطاريه مسلحة بأربع مدافع جبليه ٩٥و٢ Q.F ، ٧٦ شربنل ، ١٤ HE مع ٦ صناديق ذخيرة لكل مدفع .

(٣) سـرية حراســة مدفـعية قوتها ٥ ضباط و ١٠٣ رتب اخري وهي مسلحة بأربع مدافع فيكرز .

(٤) كتيبة سكك حديدية في عطبرة ، قوتها ٢٤ ضابط و١٨٠٨ رتب آخري .

(٥) القوات المعاونة وتتكون من :

(أ) الاشغال العسكريه وقوتها ١٦ ضابطا و٣٨٨ رتب آخري .

(ب) الامداد وقوتها ٢٠ ضابطا و١٦٠ رتب آخري .

(ج) القسم الطبي وقوته ٣٢ ضابطا و١٢٤ رتب آخري .

جـ - المجموع الكلي لوحدات الجيش المصري في مصر والسودان :

العنصر	ضابط	رتب أخري	البنادق	المدافع
٩ كتائب مشاة	٢٠٧	٨٠٥٥	٥٥٠٨	-
٤بطاريات مدفعية	٢٠	٦١٦	٦١٦	١٨
٢سرية حراسة مدفعية	٨	١٦٩	-	٤
سرية خيالة	٦	١٤٨	١٤٨	-
الحدود	٢٢	٥٠٧	٥٠٧	٩
الحرس الملكي :				
المشاة	٢٢	٦٠٧	٦٠٧	٤
الفرسان	٧	١٥٠	١٥٠	-
القوات المعاونه	١٤٥	١٠٢٩	-	-
المجموع	٤٣٧	٨٧٣٤	٧٥٣٦	٣٥

تشكيل قوة الدفاع السودانية :

أ- شهد السودان تطورات كبري نتيجة انسحاب القوات المصرية منه ونتيجة أيضا لتنفيذ الانذار البريطاني .. فقد حدثت ثورة عسكرية في صفوف أفراد الجيش المصري من السودانيين احتجاجا علي ابعاد الجيش المصري من السودان ، ففي تالودي رفض الضباط السودانيين الانصراف من طابور ابعد عنه المصريون الي القاهرة ، الا انه تم القبض علي هؤلاء الثائرين في محطة كوستي .

ب- الا أن المواجهة الاخطر كانت ما وقع من الكتيبة الحاديه عشر السودانية في الخرطوم والتي وصلت الي حد الصدام المسلح مع القوات البريطانية مما أدي الي مقتل عدد من الطرفين ، وذلك في يومي ٢٧-٢٨ نوفمبر . وكان هذا الحادث هو أخطر ما واجه

البريطانيين في محاولتهم تنفيذ قرار اجلاء القوات المصريه من السودان . الا أنه نتيجة الفارق الكبير في التسليح بين القوتين ، تمكنت القوات البريطانيه من القضاء علي تلك المقاومة السودانيه ، وفت من عضد هذه المقاومه أنسحاب السودانيين أنفسهم من السودان بعد وصول الأمر المصرى لهم بذلك .

جـ- لقد عمدت بريطانيا الي محاولة سد الفراغ العسكري الناجم عن اجلاء الجيش المصري من السودان باصدار قرار - اصدره الحاكم العام الجديد في ١٧ يناير ١٩٢٥ - بانشاء جيش دفاع السودان الذي يدين بالولاء لحاكم عام السودان ، وتقرر ان يخدم الضباط والجنود السودانيين في الجيش المصري في هذا الجيش الجديد .

د - وعند اعداد الميزانيه المصرية في عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ قرر مجلس الوزراء ان تبقى ميزانية وزارة الحربية للسنه المالية التاليه كما كانت في السنه الحالية ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ، علي ان يبين في الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش المصري في مصر ، وما يبقى من المبلغ المدرج في الميزانيه يخصص جملة واحدة للجيش الذي في السودان . وتبين ان هذا الباقي هو مبلغ ٧٥٠ الف جنيه تم تخصيصه سنويا لقوة الدفاع السودانيه الجديدة . وهكذا تكونت القوة العسكرية التي تكفلت بسد الفراغ الناتج عن انسحاب الجيش المصري من السودان والتي ظلت مصر تساهم في نفقاتها .

هـ- وقد اوضح " تشمبرلين " انه بالنسبة للوضع السياسي للسودان في تلك المرحلة فانه يمكن معاملة السودان كالمستعمرات البريطانيه مثل هونج كونج ، أي ان السلطة البريطانية فيه يجب ان يكون سلطة كاملة ، ورغم ذلك فهو ليس في الواقع مستعمرة بريطانيه ،

لانه من الناحية الرسميه هو تحت السيادة المصريه البريطانية وتتحمل مصر وبريطانيا منذ خمسة وعشرين عاما أعباء التأمين الضروري لحماية السودان ، وإذا كنا ولاسباب تتعلق بمصالحنا في السودان قد ابعدنا الجيش المصري عن السودان فإن هذا العمل لا يعطينا حق معاملة السودان كمستعمرة بريطانيه وان نتحمل النفقات الماليه للحامية البريطانية .

و - ولم تكتف بريطانيا بقوة الدفاع السودانية فقط في السودان بل انها أبقت قوة بريطانيه خالصة هناك علي غرار جيش الاحتلال البريطاني في مصر ، وأن كانت أقل حجما وتسليحا وذلك حتي يمكن لهذة القوة البريطانيه الخالصة ان تقوم بالردع المطلوب لاي حركه او انتفاضة وطنية في السودان . وبعد عدة دراسات رأي " اللورد كافان " في بداية عام ١٩٢٦ انه يكفي تخصيص كتيبة بريطانيه خالصة في السودان لانه " عند مواجهة أي اضطراب في السودان فإنه يمكن أرسال أمدادات فورية من مصر .. الا ان الجنرال " هدلستون " ابرز قلقه بالنسبه لتاثير انسحاب الجيش المصري وانه من الافضل تخصيص كتيبتين او كتيبة ونصف علي الاقل حتي خريف ١٩٢٦ وان النصف الباقي من الكتيبه الثانية " أما أن يعود من مصر الي السودان ، اذا ما حتمت الظروف ذلك او ان نصف الكتيبه الباقي في السودان يتجه الي القاهرة إذا ما سمحت الظروف بذلك ايضا ، وبمعني آخر فإن جناحي الكتيبة الثانيه يجب أن يتحدا في القاهرة او في الخرطوم في صيف ١٩٢٦ - وذلك طبقا للظروف القائمه . وقد وافقه الجنرال " هوكنج " قائد قوات الاحتلال في مصرعلي هذه المقترحات .

ز - وهكذا ابتعد الجيش المصري عن السودان وقامت قوة الدفاع السودانية التي ظلت الحكومة السودانيه التي ظلت الحكومة المصريه تساهم بمبلغ ٧٥٠ الف جنية سنويا في الانفاق عليها.

تسليح الجيش المصري بالمدافع الالية :

أ - مع بداية عام ١٩٢٥ وقعت في مصر احداث هامة ذات طبيعة عسكرية كانت لها أنعكاسات كبيرة علي العلاقات بين مصر وبريطانيا . فقد سمح في ذلك الوقت للحكومة المصرية بعد موافقة المندوب السامي "اللورد اللنبي " بشراء ٦ قطع مدفعية اليه (رشاشات) من بريطانيا . وبعد ذلك بوقت قصير سمح للحرس الملكى المصرى بأن يشترى على نفس المنوال قطع اليه. وفى أبريل من نفس السنة تم أتصال أخر بالسلطات البريطانية فى مصر لشراء ٦ قطع آلية آخرى للحرس الملكى . وكانت الرشاشات الآلية فى ذلك الوقت بمثابة ثورة فى

تسليح الجيش المصرى بالنسبة للتسليح الذى كان قائما وقد وافقت الحكومة البريطانية على بيع هذه الأسلحة خوفا من قيام الحكومة المصرية بالحصول عليها من أيطاليا أو فرنسا أو أية دولة آخرى .

ب - وقد وافق المندوب السامى " اللورد اللنبى" على مد مصر بهذه الأسلحة الحديثة لأنه أستبعد أحتمال حدوث نزاع مسلح بين قوات جيش الأحتلال والجيش المصرى فى ذلك الوقت ، هذا بالأضافة الى أن الحكومة المصرية سوف تتعرض للهجوم فى البرلمان لعدم حصولها على المدافع الآلية التى خصص لها بند فى الميزانية المصرية وعددها ٢٢ مدفعا ، بينما المطالبة بأكثر من هذا العدد يمكن رفضها بسهولة لعدم تضمن الميزانية مخصصلت لها .

جـ - وكان "السيرلى ستاك " (سردار الجيش المصرى) قد أشار قبل أغتياله فى عام ١٩٢٤ الى أن المدافع التى فى حوزة الجيش المصرى الأن هى قديمة وأن هناك صعوبة كبرى فى الحصول على ذخيرة لها . و" السيرلى ستاك " هو الذى أوصى الحكومة المصرية بأختيار المدافع الهاوتز ٣.٧ بوصة البريطانى عند أعاده تسليح المدفعية ، ومن جهة النظر البريطانية، فقد كان من الصعوبة منع المصرين من أتباع مشورة "السيرلى ستاك " إلا أن هذه المدافع ستكون عديمة الفائدة حتى يعلم أفراد المدفعية كيفية أستعمالها ، وهذا لا يمكن أن يتم قبل أنشاء مدرسة المدفعية . كما أنه يمكن للورد اللنبى أقناع الحكومة المصرية بالسير ببطء فى هذه الأمور .

د - وأذا كانت الحكومة المصرية قد أفصحت عن رغبتها فى تطوير تسليح الجيش المصرى مع بداية عام ١٩٢٥ فأنها عملت أيضا على زيادة عدد أفراده بالذات بعد أخلاء السودان من الجيش المصرى . ولذا فأنها قررت أمتصاصهم وذلك بزيادة الجيش المصرى بكتيبتين مشاه وكذلك ببطارية مدفعية أو أكثر . ويؤكد المندوب السامى البريطانى أن الملك فؤاد هو الذى رغب فى زيادة الجيش المصرى من ناحية الأفراد ، وأن الفكرة جاءت منه شخصيا ، وخصوصا وأن أسماعيل صدقى باشا أبلغه أنه لا هو ولا رئيس الوزراء يوافقان على هذا الأقتراح .

هـ - وقد أوضح " المستر تشمبرلن " عن قلقه للمندوب السامى بالنسبة لهذه المسألة . وأمره بأرسال أية معلومات خاصة بهذا الموضوع بصفة فورية الى لندن ، وذلك حتى تجد الحكومة البريطانية الوقت الكافى لأتخاذ الأجراءات المناسبة . والواقع فأنه فى هذه المرحلة ونتيجة لعدم موافقة المندوب السامى على هذه الزيادة فى وحدات الجيش المصرى ، فأن المشروع لم يجد سوى تأييد ضعيف فى مجلس الوزراء المصرى .

و - وفى مذكرة للمفتش العام للجيش المصرى " سبنكس " باشا فى ١٦ أبريل ١٩٢٥ يوضح حجم الجيش المصرى فى ذلك الوقت وتأثير عودة وحدات الجيش المصرى من السودان الى مصر على النحو الأتى :

(١) قوة الجيش المصرى دون الحرس الملكى :

	التعداد
أورطة خيالة	١٥٥
بطارية مدفعية	١٦٢
سرية حراسة مدفعية	١١٦
٧ كتائب مشاه	٤٤٤٥
المجموع	٤٨٧٨

(٢) الوحدات المصرية المنسبة من السودان :

٣ بطارية مدفعية	٤٦٥
سرية حراسة مدفعية	١١٦
٢ كتيبة مشاه	١٢٧٠
المجموع	١٨٥١

(٣) بجلاء الوحدات المصرية عن السودان زادت قوة الجيش فى مصر وأصبحت :

الوحـدات الموجـودة فى مصـر	٤٨٧٨
الوحـدات المنسحبة من السودان	١٨٥١
المجمـــــــوع	٦٧٢٩

(٤) تم تخصيص الأتى فى ميزانية عام ١٩٢٥/١٩٢٦ كوحدات مضافة :

	كـل الرتـب
سريـــــة خيالـــــة	١٥٥
٢ كتيبة مشـاه (تجهيز ممتاز)	١٦٩٤
المجمـــــــوع	١٨٤٩

(٥) كما خصصت الميزانية أعادة تسليح بطارية مدفعية بأربعة من مدافع هاوتز ٣.٧ بوصة بدلا من المدفعية الجبلية IOP.R المسلح بها الجيـش المصرى فى ذلك الوقت . وهنـاك مدفعان هاوتزر ٣.٧ بوصـة قد صـدرت التعليمـات من لندن بأرسالها بالفعل . وكـذلك أشتملت الميزانية على تشكيل ١١ فصيلة مـدافع فيكرز اليـه بواقـع مدفعـين لكل كتيبة مشاه .

(٦) الحـرس الملكـى :

	كـل الرتـب
سريـــــة خيالـــــة	١٥٧
كتيبـــــة مشـــــاه	٦٢٩
المجمـــــــوع	٧٨٦

ألا أن المشاه فى الحرس الملكى تمت زيادتها مؤخرا بمائتى جندى ، وكذلك تم تدعيمها بمدفعين فيكرز وكذلك بمدفعين هوتشكيس Hotchkiss ويضـاف الى ذلك أن سلطـات القصر كانـت تفاوض فى ذلك الوقت لشـراء ٦ مدافـع آليـة طراز لويـس من الجيش البريطانى.

(٧) أدارات الجيش :

	كل الرتب	
أدارة التجنيد	١٠٦	
أدارة التنظيم والمناطق	١١٧	
قسم الأشغال العسكرية	٦٦١	
أدارة الأمداد والتموين	٢٢٤	
أدارة الصيانة	٣٠٧	
القسم الطبى	٥٥٤	
القسم البيطرى	٨٧	
المجموع	٢٠٥٦	غير مقاتلين

(٨) والخلاصة أنه بتشكيل الوحدات الجديدة فإن المجموع النهائى لأفراد الجيش المصرى سيصبح :

٢ سرية خيالة ٤ بطارية مدفعية ٢ كتيبة مشاه (تسليح ممتاز) ٩ كتائب مشاه (تسليح عادى)	٨٥٧٨
الحرس الملكى	٩٨٦
الأدارات	٢٠٥٦
المجموع	١١٦٢٠

ز – وقد أقترح اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى على المستر تشيمبرلن أنه من الأفضل أيقاف أى زيادة فعالة فى حجم وكفاءة تسليح الجيش المصرى ، وأن كان يرى أنه من الممكن فى تلك المرحلة منح الحرس الملكى – أرضاء للملك فؤاد – ٦ مدافع آلية أضافية ، وعدم تشجيع المصريين على الحصول على أكثر من ٢٢ مدفعا من نفس النوع ، والتى تمت الموافقة عليها بواقع مدفعين لكل كتيبة مشاة .

تعيين مندوب سامى بريطانى جديد فى مصر :

أ – كان تعين مندوب سامى بريطانى جديد خلفا " للورد اللنبى " فى ذلك الوقت مسألة تثير الكثير من التساؤلات .. هل كان التعين فى ذلك الوقت مجرد مصادفة أم أنه كان أمرا مخططا له بكثير من التعقل والمرونه والحذر البريطانى المعهود ؟ فالمندوب السامى اللورد اللنبى هو الذى وافق على بيع صفقة من الأسلحة الآلية بواقع ٢٢ مدفعا للحكومة المصرية ...وهذه الصفقة هى التى أثارت كل هذه المناقشات ، وبدا " اللنبى " وكأنه يدافع عن موقفه بقوله : "أننى فى اللحظة التى أرى فيها أن تطوير تسليح الجيش المصرى سوف يؤثر على المصالح البريطانية ، فأننى سوف أتدخل بوسائل مختلفة لمنع ذلك" ووضح اللورد " اللنبى " "أنه من غير المرغوب فيه الأعتراض فى هذه المرحلة على تسليح الجيش المصرى بالمدفع الآلية" .

ب – وقد أوضح المستر " تشمبرلين " أنه لا يمكن التراجع عما فعله " اللورد " اللنبى بالنسبة لصفقة المدافع الآلية ومدافع الهاوتزر فالمندوب السامى " اللورد اللنبى " لا يود التراجع عما سبق ووافق عليه للحكومة المصرية بالنسبة لصفقة الأسلحة . كما أن وزير الخارجية البريطانى " المستر تشمبرلين " أيضا لا يود أن يتراجع " اللورد اللنبى " عما سبق وسمح به للحكومة المصرية ... ولكن يبدوا أن " تشمبرلين " تلمس حلا آخر للمسألة ، فهو لا يطلب من المندوب السامى اللورد " اللنبى " التراجع عن قراره تجاه الحكومة المصرية ، حفاظا على هيبة منصبه ، ولكنه يستطيع بتغيير شخص المندوب بأخر سحب الموافقة بهدوء دون أثارة أى مشكلات كبرى .

جـ - وقد أصدرت وزارة الحرب البريطانية فى هذا الصدد قرارا يقضى بعدم أتخاذ أى أجراء للموافقة على بيع المدافع الآلية للحكومة المصرية فى الوقت الحاضر . وتبدو أهمية تغيير المندوب السامى فى مصر فى هذه المرحلة طبقا لكلمات " تشمبرلن " نفسه : " أقترحت الحكومة البريطانية سحب الموافقة الخاصة بمنح الحكومة المصرية ٢٢ مدفعا آليا ، وسوف نرسل رفضا قاطعا عندما يكون " اللنبى " فى طريقه الى مغادرة المنطقة ... وبهذا نتلافى بقدر الأمكان هذه المسألة الشائكة حتى يتولى " السير جورج لويد " منصبه الجديد كمندوب سامى فى مصر .

د - وتبلورت وجهات نظر وزير الخارجية البريطانى " تشمبرلن " فى أن " لويد " يمكنه أن يسيطر على الأمر بسهولة اكثر .. لانه من المتوقع أن يحاول كل من الملك فؤاد والحكومة المصرية التقرب الى المندوب السامى الجديد ، وهذا الموقف سيعطية فرصة لمعالجة المسألة فى ظروف أفضل مما يؤدى بة الى الوصول الى نتائج افضل بالتالى ممـا هو متوقــع من العمـل المتســرع الحالي . واسترسل تشمبرلن موضحا بأنه حتى يرسل لويد تقاريره من مصر فأن طلب هذه المدافع الالية لا يجاب عليه .. اننا لم نخسر شيئا لو اننا امرنا بنوم الطلب في ملفاته حتى صدورتعليمات اخرى .

هـ - وعندما وصل " لويد " الى مصر ، سارع الى محاولة تفهم أبعاد المسألة الخاصة بتدعيم الجيش المصرى بالمدافع الالية والمدفعية الثقيلة ، وبدأ مناورته بمقابلة مع رئيس الوزراء في ديسمبر ١٩٢٥ والتلميح لة بانه طالما ان دول العالم تناقش مسألة عدم التسلح ، فلا داعى لان تسير مصر في الأتجاه المعارض . وفى نهاية هذة المقابلة أستخلص " لويد " وعدا من رئيس الوزراء بأنه لن تكون هناك أعتمادات لشراء أسلحة آلية فى ميزانية العام القادم . إلا أن " لويد " من ناحية آخرى وافق على رأى " سبنكس " الخاص بالسماح للجيش المصرى بالحصول على أربع مدافع هاوتزر كل سنة ولمدة أربع سنوات وبمعنى آخر أن يعاد تسليح بطاريات المدفعية الأربعة بواقع بطارية كل سنة . وذكر " لويد " : "ورغم أننى لا أوافق على أى تدعيم بالسلاح للقوات المصرية فأننى أعتقد - ويتفق معى فى الرأى قائد قوات الأحتلال

– أنه يجب تزويد مدفعية الجيش المصرى بهذه الهاوتزرات ، على أنه يجب الأشراف الدقيق على ذخيرتها بواسطة مدير عام من الخدمات الخاصة ، وهى وظيفة يجب أن يحتلها أنجليزى ، والواقع أننى لا أود إعطاء المصريين فرصة قد تدفعهم الى الحصول على أسلحة من أى مكان آخر .

وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على مقترحات " لويد " هذه وطلب من وزارة الحرب البريطانية تنفيذ المطلوب بالنسبة لتدعيم مدفعية الجيش المصرى بالهاوتزر ٣.٧ بوصة .

أزمة الجيش المصرى (١٩٢٧) :

أ – ونتيجةلزيادة عدد الجيش المصرى لأنسحاب وحداته من السودان وما واكب ذلك من أتجاه مصر الى محاولة تدعيم قواتها المسلحة بالأسلحة المتطورة . وكانت وجهة النظر البريطانية هى أن الجيش المصرى أقل كما وتسليحا من قوات الأحتلال فى مصر .. إلا أنه مع ذلك الأتجاه المصرى الرامى الى زيادة حجم الجيش المصرى وتطوير تسليحه وتمصير قيادته ، فأن خطورة المواجهة بين القوتين ستكون أمرا بالغ الخطورة بالنسبة للقوات البريطانية المحتلة فى المستقبل القريب . ولكن المصرين مضوا فى سياستهم الوطنية نحو بناء جيش مصرى قوى يمكنه أنهاء الأحتلال البريطانى لمصر ، أو على الأقل كى يكون عامل ضغط فى أى مفاوضات قادمة بين الدولتين .

ب – ومع الشهور الأولى من عام ١٩٢٧ بدأ المندوب السامى البريطانى فى التحقق من أن أمورا هامة تحدث فى مسألة الجيش المصرى ، وأن هذه الأمور تتطلب من الحكومة البريطانية أتخاذ أجراءات سريعة ، وعلى حد قوله : "أن مكانتنا الأخذة فى التناقص منذ عام ١٩٢٢ أصبحت تسير بمعدل سريع ، مع مصاحبة ذلك بأقتراحات لزيادة ضخمة فى الجيش المصرى عددا وعدة ، وعلي الرغم من اشاراتي الواضحة بان حكومة جلالة الملك لم توافق علي مثل هذة المقترحات فان الحكومة المصرية تسير في طريقها ونحن في خطر المواجة بعد فترة بأمر واقع .

جـ - وقد كانت الزيادة الحقيقية في الجيش المصري نتيجة لعملية اخلاء السودان . فقد كان الجيش المصري في عام ١٩١٤ تحت القيادة البريطانية ، وكان السردار مقيماً في السودان وكانت كل الرئاسات والقيادات وهيئات المصالح والادارات بريطانية ، اما في عام ١٩٢٧ ، فكان هناك فقط ٩ ضباط بريطانين يخدمون في الجيش المصري واحدهم هو المفتش العام الذي من المفروض انه ممثل السردار ، ولكن الحكومة المصرية رفضت اعطائه لقبا اعلي من مفتش عام له اختصاصات تنفيذية .

د - واذا قارنا بين تسليح الجيش المصري في عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٦ لوجدنا ان التسليح في العام الاول كان عبارة عن ٦ مدافع ٢.٩٥ بوصه ٤ مدافع مكسيم ٤٥٠، وبنادق عيار٣٠٣،. اما في عام ١٩٢٦ فقد تم تدعيم المدفعية والمشاة حتي اصبحتا تضمان ٢مدفع ٣.٧٥ بوصة هاوتزر ، و١٢ مدفع ٢.٩٥ بوصة و٦ مدافع ١٠ جند ، ٤مدافع فيكرز آلي وبنادق ٣٠٣،. اما الحرس الملكي فقد تم تسليحه بعدد ٦ مدافع هارتزر آلية ، ٢ مدفع آلي هوتشيكس ، ٦ مدافع لويس عدا البنادق .

هـ - واستخلص " لويد " من الملاحظات السابقة لزيادة الجيش المصري كما وتسليحا ، انة لابد من اتخاذ موقف بريطاني صلب تجاه مخططات الحكومة المصرية الرامية الي اقامة الجيش المصري القوي مهما كانت النتائج ، لان هذة النتائج ستكون شيئا قليلا بما يمكن ان تجابهه بريطانيا في وقت لاحق لانه كلما مضي الوقت ، كلما ذادت الصعوبات امام بريطانيا ، وان الحسم السريع هو افضل من الانتظار لفترة تالية .

و - كما اوضح " لويد " ان اي حكومة مصرية لم تفهم حقيقة تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بالنسبة للجيش المصري ، فالتصريح لم يضع تحديدا ولا قيود علي الوحدات العسكرية المصرية ، مما ادي الي تشجيع العمل علي تبعية هذه الوحدات للسيطرة الوطنية ومحاولة تدعيم الجيش المصرى عددا وعدة .وأضاف " لويد " أن البرامج العسكرية التى وضعها وزراء الحربية المتتابعون تتعارض مع أثنين من التحفظات . . فزيادة القوة الحربية المصرية تهدد المواصلات الأمبراطورية وخصوصا بالنسبة لقناة السويس . كما أنها تعقد الدفاعات البريطانية عن مصر ضد العدوان الخارجى ، كما أن هذه الزيادة ستجعل دفاعنا عن

المصالح الأجنبية في مصر أكثر صعوبة ، وأسترسل لويد موضحا أن بريطانيا بالأضافة الى ما سبق سوف تواجه بعض الأقتراحات القوية والمحاولات الذكية لأضعاف مكانه المفتش العام والضباط الأنجليز الذين يعملون معه ، وكذلك الذين يعملون فى مصلحة الحدود وخفر السواحل ، كما تواجه الأقحام التدريجي للجيش المصرى فى السياسية .

خطة المندوب السامي لحل الأزمة :

أ – حلل المندوب السامى " لويد " الموقف بأن أمامه أما أن يختار أسلوبا من ثلاثة أساليب مطروحة للتعامل مع المصرين : أولا أن يترك الأمور تسير في طريقها بأمل أن الأعتبارات المالية سوف تمنع الحكومة المصرية من السير بعيدا فى هذا المضمار ، وثانيا : أن يقوم بعرقلة هذه الأتجاهات بأستخدام الضغط الشخصي وغير الرسمى . وثالثا : أن يقدم مطالب محددة للحكومة المصرية على شكل أنذار . وأوضح " لويد " أن السبيل الأول لا يمكن أن يكون فعالا ، لأن الحكومة المصرية قد صح عزمهاعلى أقامة الجيش المصرى القومى مهما كلفها الأمر ، أما السبيل الثانى فأن نتائجه غير مضمونة ، وهكذا لم يتبق من سبيل لحل الأزمة سوى السبيل الثالث . وأردف " لويد " أنه من الواضح أنه ليس لنا خيار سوي أرسال المطالب البريطانية الى الحكومة المصرية بدون تأخير وبشروط حاسمة وبصيغة ودية ، على أن ندعم مطالبنا بكل قوة ممكنة . وأستمر " لويد " فى توضيحه مؤكدا أنه إذا ما فعلنا ذلك فإن هذا التدعيم سوف يحقق كل الظروف الممكنة لحل الأزمة دون عنف وذلك بالمقارنة بما قد نضطر الى أن نفعله فى وقت لاحق .

وقد ذكر " لويد " خطته على الحل الشامل وهى تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء .. بمعنى المحافظة على الوضع البريطانى ومكانة المفتش العام فى مصر مع أعطاد الجيش المصرى بعض المطالب التى يسعى إلى الحصول عليها .

وقد وافق وزير الخارجية البريطانى " المستر تشمبرلن " على أراء لويد السابقة ، مع التأكيد على أن أى سياسة يتم أختيارها بالنسبة للعلاقة مع الجكومة المصرية ، يجب أن تكون معتدلة وبناءة طبقا لما تسمح به الظروف .

ب - ويبدو أن " لويد " كان يحاول في هذه المرحلة وضع حل شامل للأزمة ، لأنه فى ٩ مارس ١٩٢٧ أوضح أن مخططاته لا ترمى فقط الى منع الأرتباك القائم فى السياسة البريطانية تجاه زيادة الجيش المصرى عددا وعدة ، بل أيضا لتقديم أسس تسوية نهائية ، عندما تكون هذه التسوية محتملة الوقوع .

جـ - ورغم رفض " لويد " بيع بريطانيا ٢٢ مدفع آلي (رشاش) الى الحكومة المصرية إلا أنه لأعتبارات كثيرة عاد وأقتنع بوجهة نظر " تشمبرلن " بخصوص بيع المدافع الآلية الى الجيش المصرى فى مقابل تنفيذ المطالب البريطانية ، وأن كان قد وضع بعض الأجراءات الوقائية لتنفيذ هذه العملية . فهذه الأسلحة يمكن تقديمها فقط للجيش المصرى فى مقابل تعين ٤ ضباط بريطانين كخبراء ، وأن الحكومة المصرية ستجد نفسها مضطرة الى قبول هذه الخبرة . وأضاف " لويد " أن المفتش العام بحصوله على السلطات الفعالة سيشعر بالثقة ويستطيع بذلك أن يسيطر على أستخدام هذه المدافع الآلية ، والتقليل من خطورة أستخدامها .

د - وقد وافق " الجنرال هوكنج " قائد قوات الأحتلال علي تدعيم الجيش المصرى بهذه المدافع الآلية ، بشرط أن توافق الحكومة المصرية على الترتيبات السابقة كأجراء وقائى بالنسبة لأمن قوات الأحتلال فى مصر . وأتفق ايضا كل من لويد والمفتش العام وكذلك قائد قوات الأحتلال فى أن الطريق المؤكد لأبعاد الجيش المصرى عن السياسة فى تلك المرحلة من التطور هو تحقيق السيطرة البريطانية على الترقيات والتعينات والأوسمة .

هـ - وقد أكد لويد أن بريطانيا تتعامل مع حكومة رفضت السماح بشرعية التحفظات الأربعة ، وأنه يمكن التعامل مع حكومة مصرية تتمسك بالموافقة على التحفظات . وفى ٢٢ مارس ١٩٢٧ أقترح لويد كعملية تكتيكية الأتصال بالحكومة المصرية ووضح أنه من أجل التوصل الى تسوية مؤقتة فانه على أستعداد للموافقة على أقتراحات معينة فى صالح مصر على أن تقوم مصر بالمقابل بمراعاة مصالح بريطانيا . واذا لم توافق الحكومة المصرية على هذه المقترحات فلا بد أن يكون واضحا أنه ليس أمامنا خيار ، بل أعتبار الجيش المصرى كعدو

محتمل لنا ، وفى هذه الحالة سوف نضطر الى أتخاذ أجراءات وقائية بدون تأخير لحماية حقوقنا ومصالحنا .

و – وقد وضح " لويد " لحكومته أستيائه بالنسبة لعلاقاته مع رئيس الوزراء المصرى ثروت ، كما أبرز " لويد " قلقه وخوفه من أن يصدر البرلمان المصرى فى هذه الفترة قرارات خاصة بالجيش المصرى يضع بها بريطانيا أمام الأمر الواقع .. وأوضح أن مثل هذا العمل سوف يجعل أتصالاته مع الحكومة المصرية أكثر صعوبة وسلم بأن أمله الوحيد يتركز فى محاولة أقناع رئيس الوزراء بالعمل دون أن يستسلم للضغوط من جانب الوفد والبرلمان وكما طلب لويد من تشمبرلين أن يمنحه السلطة فى أتخاذ أية أجراءات ضرورية فى حالة فشله فى إعاقة البرلمان المصرى عن أتخاذ قرارات ضد بريطانيا . وقد وافق تشمبرلن على مقترحات لويد السابقة ، كما أكد على " لويد " بأن لا يصور للمسئولين المصريين بأن المدافع الآلية هى مرتقبة للوصول الى مصر .

أتصالات لويد لحل الأزمة :

أ – فى أوائل مايو ١٩٢٧ ، بدأ " لويد " أتصالاته الكثيفة مع المسئولين المصرين لأجهاض تلك الثورة الوطنية من أجل بناء الجيش المصرى القومى . فبدأ فى أوائل مايو ١٩٢٧ بمقابلة مع الملك فؤاد وتطرق الحديث بينهما عن أزمة الجيش المصرى ، وقد أمتدح الملك التدخل البريطانى فى شئون جيشه ، وأوضح أن هذا التدخل ليس فقط خطوة متعقلة بل أنها متأخرة أيضا . وأعتبر " لويد " أن أراء الملك معقولة ومعتدلة . ثم سعى المندوب السامى "لويد" فى تعميق الهوة بين الملك وحزب الوفد بأشارته الى أن من أهداف الوفد الأطاحة بالأسرة المالكة . وفى النهاية أستخلص " لويد " من الملك وعدا بأن يبذل جلالته كل مساعيه لضمان الموافقة على المطالب البريطانية ، كما أوضح بأن ثروت باشا سوف يسعى للموافقة عليها ولكنه شكك فى موقف سعد زغلول باشا .

ب – واستمر لويد فى أتصالاته المكثفة مع المسئولين المصريين ، فقابل ثروت باشا يوم ١٠ مايو ثم قابله مرة آخرى يوم ١٢ مايو ١٩٢٧م وعرض عليه خطة للتعاون الودى فى الأمور

الحربية بتعليمات من الحكومة البريطانية إلا أن ثروت باشا أوضح بأن المطالب البريطانية غير معقولة . كما تساءل ثروت عما أذا كانت بريطانيا ستوافق على مقترحاته الخاصة بجعل الضباط الأنجليز فى الجيش المصرى على شكل بعثة عسكريةفأجاب " لويد " بأن الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على هذه المسألة الشكلية لمساعدته أمام البرلمان وأمام الرأى العام المصرى ، ولكن مع ضمان السلطات والأختصاصات الضرورية للمفتش العام .

جـ - مذكرة ثروت باشا :

تطورت الأمور بسرعة ، ففى ٢٤ مايو ١٩٢٧ وقعت أحداث خطيرة بالنسبة لأزمة الجيش المصرى ، فقد وجه ثروت باشا بصفته الشخصية مذكرة الى " اللورد لويد " يرفض فيها أى حق قانونى للحكومة االبريطانية فى التدخل فى شئون الجيش المصرى . وقد أحتوت مذكرة ثروت باشا على نقاط هامة تتمسك فيها الحكومة المصرية رسميا بالأتى :

(١) أن الجيش المصرى لا يدخل ضمن أى من التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ١٩٢٢ ، وأن لمصر مطلق الحرية بالتالى للعمل فى هذا القطاع .

(٢) أن توصيات لجنة الضباط خاضعة لموافقة وزير الحربية .

(٣) ضرورة تعين رئيس لهيئة أركان حرب الجيش المصرى .

د - المذكرة البريطانية الى الحكومة :

وفى٣٠ مايو ١٩٢٧ تم تسليم مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بعد تنقيحها وتعديلها عدة مرات طبقا للمراسلات المتبادلة بين " لويد " و " تشمبرلن " . وقد طلبت الحكومة البريطانية طبقا لنص المذكرة تحقيق الأتى :

(١) وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى من ممارسة الأختصاصات التى سبق أن فوضها له " هدلستون " فى يناير ١٩٢٥ ، أذا هى لم تلغ قط ، وأنه لهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة الفريق وراتبه ومخصصاته وأنه يوقع معه عقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل وبصفة فورية .

(٢) أذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر ، فيجب على وزير الحربية أن لا يتأخر عن

أن يرفع الى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات والأوسمة ، والأمور الخاصة بالضبط والربط وحسن الأنتظام العسكرى بصفة عامة .

(٣) أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العام نفسه .

(٤) يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل أذا نفذ الأدماج الذى تقررأخيرا) تحت أشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه . ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلخة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتي أبريل ١٩٢٥ .

(٥) أن تظل المراكز التى يشغلها الأن ضباط أو موظفون بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل أذا ما أدمجت فى مصلحة الحدود محفوظة فى أيدى بريطانية ، ولا ينبغى أن تمس أختصاصاتهم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

(٦) فيما يتعلق بالأختصاص القضائى ، تظل الحالة الحاضرة على ما هى علبه فى الجهات الداخلية فى أختصاص مصلحة الحدود ، أى يبقى النظام العرفى فيها .

وأنتهت المذكرة البريطانية بالتأكيد على أن هذه المطالب هى الحد الأدنى الممكن لبريطانيا أن ترضى به ، كما أضافت أن الحكومة البريطانية تأمل فى أن ترسل لها الحكومة المصرية مقترحاتها من أجل تنسيق التعاون في خطة الدفا ع عن مصر .

هـ - الرد المصرى على المذكرة تالبريطانية :

فى يوم ٢ يونيو ١٩٢٧ جاء الرد المصرى على المذكرة البريطانية وهو لا يقبل من المطالب البريطانية سوى المطلب الخاص بموافقة وزير الحربية على أراء لجنة الضباط ، وقد سيطر على الرد المصرى الشكل أكثر من المضمون ، فهو لم يوافق على باقى المطالب البريطانية ولكنه لم يرفضها تماما .

و - تراجع الحكومة المصرية ومجلس النواب وأنتهاء الأزمة :

(١) وفى ١٢ يونيه ١٩٢٧ أبرق اللورد لويد الى وزارته موضحـــا أنه بعد جلسة طويلـة وعاصفة لمجلس الوزراء فأن ثروت باشـا أعد مذكـرة وافق عليها سعــد زغلول لتسوية أزمة الجيش .

وكانت خلاصـة هذه المذكـرة تتلخص فى أن الحكومة المصرية قد قررت المحافظة على أختصاصـات السردار دون مساس ، كما تم تفويضها للمفتش العام . كما أنه بالنسبة لمنصب نائب المفتش العـام ، فأن الحـكومة المصــرية مقتنعة تماما بالحاجة الى هذه الوظيـفة ، التى يجب أن يعـين فيها ضابط بريطـانى فورا . أما بالنسبة لتوصيات لجنة الضبـاط فأنها ترفـع فى الحالات الأستثنائيـة جداً من وزير الحربية الى ملك مصر كما كان الحال قائمـا . كمـا أن الحكومـة المصريــة سوف تبدى أهتماما سريعا بالنسبة للأمـور المدنيـة والقضـائية التى تتكفل بها مصلحة الحدود وكذلك الأمور التى تؤثر فى الدفاع عن البلد ، وأية موضوعات أخرى هامة . كما أضافت المذكـرة المصريـة أن المفتش العام سيمنـح رتبة الفريـق وراتبه فى غضون أسبـوع من ترشيح أسمـــه ، وأن المنصب الثانى فى مصلحــة الحـدود سوف يحتله ضـابــط بريطانى وهو مساعد مدير خفر السواحل عند أدماج المصلحتين .

(٢) وهكذا وافقت الحكومـة المصرية على كل المطالب البريطانية الحيوية وأنهت أزمة الجيش بسرعـة فائقة ولصالح الحكومة البريطانية تماما ، ووافقت ايضا على أجراء المفاوضات من أجل التوصـل الى اتفـاق بين الحكومتـين لتنسيـق التعاون بين الجيشـين المصرى والبريطـانى للدفـا ع عن مصـر وطبـقا لما سبــق أن طلبته الحكومة البريطانية . وهكذا أنتهت أزمة كبرى خاصـة ببنـاء الجيش المصــرى الوطنــى القوى ، كادت تؤدى الى مواجهــة شاملــة بين مصر وبريطانيا .. أنتهت هذه الأزمة لصالــح بريطانيا لتقاعس السياسين المصريين عن التمسك بالوطنية التى كانت نبراسا لمصر أثناء تاريخها الطويل.

القسم الثالث

الجيش المصري في المفاوضات المصرية البريطانية

من ١٩٢٧ وحتى معاهدة ١٩٣٦

القسم الثالث

الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية البريطانية

من ١٩٢٧ وحتى معاهدة ١٩٣٦

تمهيد :

أ - جاءت أزمة الجيش في مايو - يونيه ١٩٢٧ بين سلطات الإحتلال والحكومة المصرية، خاتمـــة لكل المحاولات التى قامت بها الزعـامـات المصريـــة الحاكمـة منذ قيـام الحكم الدستورى في أوائل عام ١٩٢٤لوقف التدهور المستمر في الجيش المصري - وخصوصـاً بعد التطورات التي لحقتـه في أعقـاب عودتـه من السـودان ومحـاولة إصلاحه ورفع كفائته العسكرية .. ولما كان كل إستقلال لا يرتكز علي جيش يحميه هو إستقلال مهدد، كما أن كل وجود سيـاسـي لا يستند إلي قوة عسكرية هو وجود عدم، فإن الجيش المصري في ذلك الحين بمـا كـــان عليه من الضعف وتأخر، كان تعبيراً بليغاً عن قيمة الإستقلال الذي حصلت عليه مصـــر بتصريح ٢٨ فبراير .

ب - ولقد ترتبت علي أزمة الجيش النتيجتان الآتيتان :

(١) تجميد أوضـاع الجيش المصرى بعد أن أوضحت السلطات البريطانية بلا مـواربـة أنهـا تعتبر تقوية الجيش المصرى خطراً محتمـلاً علي قيـامهـا بمسؤلياتهـا في الدفـــاع عن مواصلاتها الإمبراطورية وحماية مصرمن أى إعتداء أجنبى، حسب تصريح ٢٨ فبراير .

(٢) ما وعته القيادات السياسية من دروس الأزمـة، وهو أن تحسين أوضـاع الجيش المصري هو أمر يتلو ولا يتقدم تحسين وضـع مصر السيـاسـى. وقد كان المغزى الصريح لذلك هو التخلى عن فكرة المتطرفين في الإستعـانـــة بالجيش فى تدعيم الإستقلال الذى حصـــلت عليه البلاد بتصريح ٢٨ فبراير .

الجيش في مفاوضات ثروت - تشمبرلن :

أ - علي أثر إنتهاء أزمة الجيش في يونيه ١٩٢٧ وقبل مرور شهر واحد كان عبد الخـــالق ثروت باشا ينتهز فرصة زيارة الملك فؤاد لإنجلترا في يوليو ١٩٢٧ ليطرق بـــــاب المفاوضات مع إنجلترا .

ففي أول لقاء لثروت باشا مع تشمبرلن أعرب له عن رغبته في الإرتباط مع بريطانيا بأوثق العلاقات وأن اليوم الذي نصبح فيه حلفاء وأصدقاء لا يبدو في نظري بعيداً

ب - ثم إستدل ثوت باشا علي أن مصر سعت بإخلاص إلي تحقيق سياسة حسن التفاهم بين البلدين بموقفها من أزمة الجيش وأفاض في إيضاح موقف الحكومة المصريـة والبرلمان والزعماء المسؤلين بصدد الخلافات التي وقعت في هذه المسألة وغيرها مـن المسائل وبيان ما كان للجهود التي بذلها كل في دائرته من الأهمية للوصـول إلـي تسوية هذه الخلافات تسوية ودية دفع بها الخطر علي حسن العلاقـات بين البلديـن

ج - وكان ثروت باشا يري أن الأزمة بين مصر وبريطانيا في جوهرها هي أزمة ثقة ، أمـا الهدف الذي كان يسعي إليه طوال المفاوضات - فهو الوصول بمصر إلي وضـع سياسي لم يكن يبعد في الحقيقة عن وضع المستعمرات الحـرة (الدومنيون) في الكومونولث البريطاني .

أما السير "أوستن تشمبرلن" فقد كان يفهم الأزمة علي أنها أزمة مصالـح . وأن من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيـا مصالح وتبعات لا يسعها التخلي عنها وأن كل حكومة إنجليزية أياً كان تشكيلها لا يسعها إلا أن تحافظ عليها مهمـا كلفهـا ذلك .

د - وفي هذا الإطار دارت أشد المفاوضات تعسفاً من الجانب الإنجليزي وأشدها تخاذلاً من الجانب المصري بخصوص الجيش المصري . وقد إرتبـط الجيش المصـري في المفاوضات المصرية البريطانية بأهم نقطتين يرتكز عليهما الإستقلال وهما :

إنهاء الإحتلال العسكري البريطاني لمصر وجلاء القوات البريطانية عنها ومسئوليـة الدفاع عن مصر في حالة بقاء قوات بريطانية في مصر، وهل تكون هذه المسئوليـة ملقاة عاتق هذه القوات أم تكون علي عاتق الجيش المصري وحده .

ولم يتجاوز البحث في المفاوضات المصرية البريطانية هاتين النقطتين في المفاوضات التي إنتهت بتصريح ٢٨ فبراير وكذا في المفاوضات التي تمت في عهد حكومـة سعد باشا زغلول . ولكن في مفاوضات ١٩٢٧ - ١٩٣٦ تناولت المباحثات أيضـاً الجيش المصري كمؤسسة من ناحية حجمه وتدريبه وتعليمه وتزويده بالمؤن والذخائر .

هـ - وقد عالج ثروت باشا مسألة إنهاء الإحتلال البريطاني وجلاء القوات البريطانية عـن مصر في إقتراح هو :

أن ترخص الحكومة المصرية لبريطانيا بأن تبقي قوة عسكرية في الأراضي المصريـة ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقاً صفة الإحتلال ولا تخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة علي أن تستقر هذه القوة بعد إنقضاء مدة معينة من تاريخ العمل بالمعاهدة في أي مكان من منطقة القناة .

و – أما بالنسبة لمسألة مسئولية الدفاع عن مصر، فقد تجاهلها عبد الخالق ثروت باشـــا. فقد إقترح أن يكون الغرض من بقاء هذه القوة البريطانية هو تسهيل وتحقيق قيـــام بريطانيا بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية . وبذلك سلم بأن مسؤلية الدفـــاع عن مصر منوطة بالقوات البريطانية إلى حين يتم الإتفاق علي أن يعهد بهذه المهمـــة إلي الجيش المصري .

ز – ولم يلبث ثروت باشا أن إنتقل في المفاوضات إلي معالجة مسألة الجيش المصري كأداة حربية، فإقترح أن تتعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبـــه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الإنجليزي وإذا رأت الحكومة ضرورة إستخـــدام ضباط أوروبيين من الأجانب فقد تختارهم من الرعايا البريطانيين . وقد برز هذا التعهد من جانب الحكومة المصرية بأنه " لأجل تحقيق المعاونة بين الجيش المصري والبريطاني نظراً لأن الجيش الإنجليزي كان عليه بحكم المحالفة أن يتقـدم لنجـدة مصـر بصفـة محارب إذا أصبحت في حالة حرب للدفاع عن أراضيهاأو عن مصلحةمن مصالحهـــا.

ح – ولم يتوان الجانب البريطاني في المباحثات عن التقدم لملء الفراغ الذي خلفـــه ثروت باشا بمشروعه وفرض سيطرته علي الجيش المصري علي النحو التالي :

(١) أضاف في المشروع البريطاني فرضاً آخر لوجود القوات البريطانية في مصر إلى جانب حماية طرق المواصلات الإمبراطورية وهو " تسهيل التعـاون بين القـــوات المسلحة لكل من الحكومتين المتعاقدتين " . ولهذا السبب أطلق المشروع البريطاني العدد الذي يمكن لبريطانيا أن تضعه في مصر من قواتها .

(٢) إشترط المشروع البريطاني لتحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقاً فعلياً أن يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطـــاني . كما أوجبت علي الحكومة المصرية فى حالة ما إذا رأت ضرورة إستخدام ضباط أومدربين من الأجانب أن تختارهم من الرعايا البريطانيين . وكان المشروع المصري قد جعل ذلك أمراً إختيارياً للحكومة المصرية .

حسب الأساليب المتبعة في الجيش البريطاني . كما أوجب علي الحكومة المصرية في حالة ما إذا رأت ضرورة إستخدام ضباط أو مدربين من الأجانب أن تختارهم من الرعايا البريطانيين . وكان المشروع المصري قد جعل نـــلك أمـــراً إختياريـــاً للحكومة المصرية .

(٣) إشترط المشروع البريطاني ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصري في حالة السلـــم ١٢,٢٥٠ رجلاً .

(٤) إشترط المشروع البريطاني ألا تدرب الحكومة المصرية رجالها في بلد أجنبي عدا بريطانيا . وأن يتم التدريب العسكري علي يد فنيين وعسكريين تضعهم الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية .

(٥) إشترط المشروع البريطاني أن تورد الحكومة البريطانية إلي الحكومة المصرية بالثمن الأساسي ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعيينات مما لا يصنع في مصر . وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أي مصدر أخر .

(٦) إشترط المشروع البريطاني أن تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأراضي عرضها عشرون كيلو متر علي كل من جانبي قناة السويس . ومنع الطائرات المصرية من التحليق فوق القناة إلي الجانب الأسيوى .

(٧) إشترط المشروع البريطاني إستمرار وقوع الجيش المصري تحت سيطرة المفتش العام علي نفس الأسس التي إنتهت إليها أزمة الجيش . أو علي حد تعبير النص الإنجليزي « طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بين ممثلي حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ مايو و٣و١٣و١٤ يونيه ١٩٢٧علي التوالي » . كما إشترط أن يكون ذلك طوال السنوات الخمس التي حددتها المادة الخامسة من المشروع البريطاني لتنتقل بعدها القوات البريطانية المنتشرة في مصر إلي مكان محدد تستقر فيه بإتفاق الحكومتين المصرية والبريطانية . ومعني ذلك أن السياسة البريطانية قد نسقت أنه في الوقت الذي تكون فيه القوات البريطانية معسكرة في جميع أنحاء البلاد يكون الجيش المصري أيضاً خاضعاً لسيطرة المفتش العام البريطاني . وكانت الحجة البريطانية في ذلك هي تحقيق الإتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها .

ط - كان هذا هو فحوي المشروع البريطاني للسيطرة علي الجيش المصري الذي قدم لعبد الخالق ثروت باشا ، وعندما أبدى ثروت باشا ملاحظاته علي تلك النصوص أجري الجانب البريطاني تعديلات وإضافات عليها بقصد إرضائه حسب قوله ، وكانت المحصلة النهائية لهذه التعديلات كما وردت في المشروع النهائي علي النحو التالى :

(١) نزلت السياسة البريطانية عن الغرض الذى كانت قد أضافته لوجود القوات البريطانية بمصر وهو الخاص بتسهيل التعاون بين قوات البلدين وأضيفت العبارة الضعيفة والصورية التي تحدد أجل بقاء القوات البريطانية في مصر بأنه « ريثما يحين الوقت لعقد إتفاق يعهد بموجبه صاحب الجلالة البريطانية لصاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية (حماية طرق المواصلات البريطانية) .

(٢) نزل الجانب البريطاني عن إشتراط ألا يتجاوز عدد الجيش المصري في زمن السلم ١٢,٢٥٠ رجلاً .

(٣) تعديل النص الخاص بتوريد الأسلحة حيث تـرك للحكومـة المصريـة الخيـار في الإستيراد خارج الحكومة البريطانية علي أن يكون من بريطانيا .

(٤) رفعت الحكومة البريطانية الحظر الذي وضعته في مشروعها علي تحليق الطائرات المصرية فوق القناة (عشـرين كيلو متر علي كل مـن جانبيهـا) وقصرتـه علي طيران الدول الأخري.

ي – وقد جرت الأمور بعد ذلك في مجراها المعقول الوحيد ، فقد أسفرت دراسـة مصطفي النحاس باشا للمشروع النهائي عن أنه لا يتفق لا في أساسه ولا في نصوصه مـع إستقلال البلاد وسيادتها ، وفوق ذلك وجدت الحكومة المصـرية أن المشـروع يجعـل الإحتلال البريطاني شرعياً . فقام ثروت باشا بإبلاغ "اللورد لويد" بذلك يوم ٤ مـارس ١٩٢٨ ، وإنتهت بذلك مباحثات ثروت – تشمبرلن .

الجيش المصري في مفاوضات محمد محمود - هندرسون (١٩٢٩):

أ – ظهر واضحاً أن الخلاف حول الجيش المصري كان عاملاً رئيسياً في تحطيم المباحثـات البريطانية – المصرية . ولما كانت بريطانيا لا تريد التخلي عن مركزهـا في مصـر بأيـة حال ، فلم تقبل بتسليم هذه القوة إلي الأيدي الوطنية حتي لا تتخذها هذه سلاحـاً ضدها .

ب – وعندما تولت حكومة العمال في بريطـانيـا الحكـم بـدأت مفـاوضـات محمـد محمـود – هندرسون في ظل رغبة مخلصة منهمـا في تسويـة القضيـة المصريـة التي عجـز عن حلها المحـافظـون . وقد إنعكس ذلك علي قضيـة الجيش المصـري في المفاوضـات البريطانية – المصرية . ففيمـا يختص بالوجـود العسكـري البريطـاني في مصر وهـو الوثيق الصلة بالجيش المصري ، وبمقتضي المشـروع البريطاني نفسـه لم يعـد للقـوات البريطانية أن تبقي منتشرة في جميـع أنحـاء القطـر بل نصـت المـادة الثامنـة علي أن تقيم القوات شرقي التل الكبير . وقد طلب محمد محمود بـاشا تحـديـد موقـع القـوات البريطانية بخط الطول ٣٢ْ ، وهو يقع أبعد إلي جانب الشرق من التل الكبير . فأجيب إلي طلبه، وتعدلت المادة التاسعة علي هذا الأساس .

ج – أمـا بالنسبة للغرض من وجود القوات البريطانية في تلك المنطقة فقد حددهاالمشـروع البريطاني بأنه " لتسهيل وتحقيق « قيام بريطانيا بحماية طرق مواصلات الإمبراطورية البريطانية " . وقد طلب محمد محمود باشا تعديـل هذه المادة لتحديد أن المقصـود « بالحماية هو قناة السويس وحدها ، بإعتبـارهـا طريقـاً أساسيـاً للمواصـلات البريطانية وذ لك " لدفع الزعم الذي يقول به بعض المعتمدين البريطانيين ، من مصـر جميعها طريق أساسي للمواصلات البريطانيـة وبذلك تنفي أن يكـون للقـوات المرابطـة

في منطقة القناة أى شأن أو أى غرض يتعلق بما عدا تلك المنطقة من جهات القطر " وقد قبل الجانب البريطاني هذا الطلب .

د - أما بالنسبة للقوات المصرية فقد نصت المادة السابعة من المشروع البريطاني علي أنه " نظراً إلي إحتمال التعاون الفعال بين الجيش البريطاني والمصري ، ويتعهد جلالة ملك مصر بأنه إذا رأي ضرورة الإستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب ، فإن هؤلاء المعلمين يختارون من الرعايا البريطانيين فقط " . كما نصت المذكرة البريطانية عن الجيش علي إنهاء الترتيبات القائمة التي بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه إختصاصات معينة وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية وأن تستبدل بذلك بعثة عسكرية " بغرض المشورة " ولكن المشروع البريطاني بني تعيين هذه البعثة العسكرية علي " إدراك الحكومة المصرية لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمي في الوقت الطوارىء " . وقد طلب محمد محمود باشا تغيير هذا التعديل ليصبح : " نظراً لإستحسان الوحدة في التدريب والأساليب بين الجيشين المصري والبريطاني " وذلك حتي يكون إيفاد البعثة تطوعاً وإختيارياً من الجانب المصري لإعتبارات التدريب الوقتية ولا يكون إكراهاً له . وقد قبلت الحكومة البريطانية إجراء هذا التعديل .

هـ - أما بالنسبة لتدريب القوات المصرية فى الخارج فقد نصت المذكرة البريطانية علي أن ترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من هذه القوات إلى بريطانيا وحدها . ولم يعترض محمد محمود باشا على ذلك . وبخصوص تسليح الجيش فقد نصت المذكرة نفسها علي أن يتم توريد الأسلحة والمهمات التي يحتاجها الجيش المصري من الحكومة البريطانية كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

و - وقد تناول محمد محمود باشا في مفاوضاته مسألة السودان وطلب عودة القوات المصرية إلي السودان عند تنفيذ المعاهدة وقد وافقت الحكومة البريطانية أن يكون ذلك إذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التي تم التفاوض بها في المقترحات . وكان الإتفاق كذلك على أن تسحب القوات البريطانية من القاهرة عند إتمام بناء الثكنات في الموقع الذي ستنتقل إليه القوات البريطانية .

الجيش المصري في مفاوضات النحاس - هندرسون (١٩٣٠):

أ - عندما تولي مصطفي النحاس باشا الوزارة في أول يناير ١٩٣٠ عادت الحياة النيابية وقرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المفاوض برياسة النحاس باشا وعضوية كل من

واصف غالي باشا وعثمان محرم باشا ومكرم عبيد أفندي . وتم أول إجتماع يوم ٣١ مارس ١٩٣٠ .

وقد ضمن مصطفي النحاس باشا مشروعه الأول الذي قدمه يوم ٢ إبريل سنة١٩٣٠ نصاً يحدد مدة بقاء القوة العسكرية البريطانية علي القناة بإسم المحالفة بأنه " إلي أن يحين الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أي إعتداء علي قناة السويس حتي يصل مدد الحليف " . ولم يعترض الجانب البريطاني على المنطق الذي أملي هذا النص وإنما أخذ يصوغه على الشكل الذي يجعل الحكم علي مقدرة الجيش المصري علي دفع العدوان في يد إنجلترا ذاتها .

ب - وقد حدث خلافاً كبيراً كاد يقضي علي المفاوضات حول من الذي يقول أن الجيش المصري أصبح قادراً علي صد الهجمة الأولي علي قناة السويس ... بريطانيا أم مصر . وعند هذا الحد الذي هدد المفاوضات بسبب النقطة العسكرية ، رأي النحاس الإتصال بزملائه في مصر للإستشارة وعندما إستوئنفت المفاوضات قدم الوفد يوم ٥ مايو ١٩٣٠ مشروعه الثاني وقد أصر علي حذ ف العبارة المذكورة وعلي الإلتجاء إلي عصبة الأمم حسب ما نصت عليه المعاهد ة من أنه عند حدوث أي خلاف فإن الأطراف ترجع إلي عصبة الأمم . وقد قدم النحاس حلاً وسطاً يزيل الإعتراضات البريطانية فقد نص علي أنه إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين علي ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن القوات المصرية أصبحت في حالة تستطيع فيها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة علي القناة وسلامتها التامة ، فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية علي عصبة الأمم .

ج - علي أنه لما كانت المادة الرابعة عشرة من المشروع قد حددت المدة التي يحق لمصر فيها الإلتجاء إلي عصبة الأمم ، بأنها بعد إنقضاء مدة عشرين سنة ، فقد تضمن نص المادة التاسعة أن جواز العرض علي عصبة الأمم عند قيام خلاف بين الطرفين هو « عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة الرابعة عشرة . وقد قبل الجانب البريطاني هذا النص وكانت هذه الصيغة هى التى تضمنها المشروع النهائى للمعاهدة التي تم الإتفاق عليه ليلة ٨/٧ مايو ١٩٣٠ فيما عدا مادة السودان .

د - وقد أصر مصطفي النحاس باشا كذلك علي حذف ما ورد في مقترحات محمد محمود - هندرسون من أن القناة هى فقط طريق ضرورى للمواصلات بين أجزاء الإمبراطورية المختلفة . وقد أثار هذا الحذف إعتراض الجانب البريطاني الشديد .

فقد أصر مصطفى النحاس باشا على أن مسئولية الدفاع عن القناة تقع علي عاتق الجيش المصري في هذا الدفاع . وقد كان هذا الرأى محل مناقشات محتدمة أثارها

الجانب البريطانى . وأخيراً تم الإتفاق علي صيغة تضمنها المشروع النهائي ، وتنص علي أن الغرض من وجود القوات البريطانية هو لضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية... ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الإحتلال مطلقاً ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

هـ - وقد أصر النحاس باشا كذلك علي مرابطة الجيش المصري علي القناة ، وتحديد مكان القوة العسكرية البريطانية بموقع واحد فقط علي القناة . وبالنسبة للنقطة الأولي وهي مترتبة علي الإعتراف بالجيش المصري بمسئولية الدفاع عن القناة فقد قبلها المستر هندرسون دون جدل كثير .

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهي حصر مكان القوة البريطانية في موقع واحد ، فقد تمكن النحاس باشا من تركيز القوة البريطانية في نقطة واحدة علي القناة وليس علي طول القناة .

و - كذلك أصر النحاس باشا فى المذكرة المصرية علي تحرير الجيش المصري من السيطرة البريطانية . وحق مصر فى الإستغناء عن البعثة العسكرية البريطانية بمحض إرادتها كما أضاف جزءاً خاصاً بأن الحكومة المصرية لها الحق في الإنتفاع بمشورة البعثة العسكرية البريطانية للمدة التي تراها الحكومة المصرية وحذف العبارة الخاصة بقصر إرسال البعثات المصرية علي إنجلترا وحدها .

ز - وقد أرادالنحاس باشا تعديل المادة الخاصة بالأسلحة والمعدات في مقترحات عام ١٩٢٩ ، والتي تتصل بضرورة تماثل الأسلحة والمعدات في كل من القوات البريطانية والمصرية . فقد قبل الوفد مبدأ تماثل الأسلحة ولكنه لم يوافق علي ضرورة تماثل المعدات . كذلك قبل من مقترحات ١٩٢٩ تعهد الحكومة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد الأسلحة من بريطانيا كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

ح - وأصر النحاس في مشروعه علي عودة الجيش المصري إلي السودان وكانت هذه العودة تدخل في إطار خطة النحاس لحل مسألة السودان وتقوم علي الإشتراك الفعلي في الإدارة مع بريطانيا إلي أن توضع إتفاقات جديدة . وقد فسر النحاس ما يعنيه بخصوص الإدارة المشتركة ، فذكر أنه يجب أن يكون لمصر وكيل مصري لحاكم السودان وأن تكون الوظائف الأخري موزعه بين المصريين والإنجليز علي السواء . إلا أن الجانب البريطاني أبدي معارضة راسخة في هذه النقطة فقد كانت خطة بريطانيا في ذلك الحين ، تقوم على حل قضية مصر علي حساب قضية وادي النيل . وهكذا تحطمت مفاوضات النحاس - هندرسون بسبب مسألة السودان .

ط - يتضح من ذلك كله أن مصطفي النحاس قد أفلح في زحزحة حكومة العمال لحد بعيد عما عرضته في مفاوضات محمد محمود - هندرسون . ومع ذلك فإن الوفد نفسه قد

تراجع فى هذه المفاوضات عن موقفه عام ١٩٢٤ بقبول الترخيص لبريطانيا بوضع قوة عسكرية بريطانية في منطقة القناة .

حالة الجيش المصري في الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ :

أ - شهدت الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٣٥ أعنف حكم رجعي مر بالبلاد وإنشغلت القوة الوطنية بالمعركة ضد القصر عن المعركة الأساسية ضد الإحتلال فيما يشبه الحرب الأهلية . ففى بداية عهد إسماعيل صدقي باشا نلاحظ أن الإهتمام بالجيش المصري وتقويته كان فاتراً من قبل الحكومة . ولكن هذا الإهتمام إشتد في عهد عبد الفتاح يحيي باشا الذي خلف صدقي باشا في سبتمبر ١٩٣٣ أي بعد أن إنتقل الحكم بصفة مباشرة إلي يد القصر . وهذا الإهتمام من جانب القصر بتقوية الجيش يبدو منطقياً . ذلك أن تقوية الجيش في ظل حكم أوتوقراطي يجعله أداة في يد الحاكم الأوتوقراطي يزيد به سيطرته وهيمنته علي البلاد وعلي القوي الوطنية فيها .

ب - فى ذلك الحين كان عدد الجيش المصري يتناقص شيئاً فشيئاً فقد كان هذا العدد يبلغ ١٣٣٧٧ في سنة ١٩٣٠ ، فتناقص حيث نزل في سنة ١٩٣١ إلي ١٢٢٩٢ ، ثم إلي ١٢٢٦٢ في سنة ١٩٣٢ ثم إلي ١٢٢٠٦ في سنة ١٩٣٣ .

وكانت ميزانية الجيش المصري في تناقص مستمر . وقد ذكر تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب المصري سنة ١٩٣٠ ، إن مجموع الإعتمادات المطلوبة لوزارة الحربية والبحرية يبلغ ١٫٩٨٣٫١٩٥ جنيهاً بتخفيض إجمالي قدره ٨٩٫٣٥٠ جنيهاً عن سنة ١٩٢٩ [٢] . ولقد تناقص هذا المبلغ أيضاً في ميزانية ٩١٣٢ - ١٩٣٣ . ومع ذلك فلم تكن هذه الميزانية تصرف كلها علي الجيش . إذ لم يكن يخصه منها سوي ٧٥٠ ألف جنيه فقط ، بينما كان مثل هذا المبلغ يخصص لقوة الدفاع السودانية ، والباقي يصرف علي مصلحة الحدود .

وبذلك نري أن الميزانية لا تعبر بحال من الأحوال عن حالة الجيش المصري .

ج - لذلك فلا يمكن إعتبار الجيش المصري في ذلك الوقت جيشاً حديثاً أو مجرد جيش قادر علي الدفاع ، وكان حجمه أقل من فرقة واحدة بالإضافة إلي أنه لم يكن فيه مدفع متيروليوز (مدفع ماكينة) واحد في الوقت الذي كانت هذه المدافع لا يستغني عنها في جيوش العالم . وكذلك فإن المدفعية كادت تكون معدومه في الجيش المصري ، إذ لم يكن لديه سوي أربع بطاريات « هاوتزر » تتكون من أربعة مدافع منها بطاريتان حديثتان

وواحدة قديمة ولا تصلح للإستخدام . وأما الدبابات والسيارات المصفحة ، ومدافع الميدان ، ومدافع القلاع والقنابل اليدوية والمدافع الرشاشة والمدافع المضادة للطائرات ، فلم يكن لها أثر في الجيش المصري في ذلك الحين .

د - وكانت الروح العسكرية في الشعب المصري قد وصلت إلي الحضيض بسبب المهام الصورية للجيش وتجرده من الظروف التي تدفع المواطن إلي الإنخراط فيه في ظل قانون القرعة الذي كان قائماً في ذلك الوقت والذي كان يقضي بأن يظل الجندي في الخدمة العسكرية خمس سنوات متتالية ، من سن تبدأ من الثامنه عشرة وحتي الثالثة والعشرون لا يقضيها الجندي في ميدان القتال وإنما يقضيها في منازل الضباط . الأمر الذي جعل الرأي العام المصري يطالب بإستمرار بتخفيض هذه المدة .

ولكل هذه الأسباب كان عدد المتخلفين عن التجنيد يتزايد بإستمرار حتي بلغ ٨٢٫٤٠٨ متخلفاً في سنة ١٩٣٣ ... وبالتالي كانت إيرادات التجنيد تتناقص حتي بلغ العجز الظاهر فيها ١١٢٫٠٠٠ جنيهاً في سنة ١٩٣٤ . وقد أدي تخلف المواطنين عن التجنيد إلي تناقص عدد الجنود في الوقت الذي كان عدد الضباط يزيد . فقد إرتفع عدد الضباط من ٥٦٣ في سنة ١٩٣٠ إلي ٥٦٥ سنة ١٩٣٢ وإلي ٥٧٥ سنة ١٩٣٤ . بينما نقص عدد الجنود في نفس الفترة من ١١٫٨١٤ في سنة ١٩٣٠ إلي ١١٫٧٢٧ في سنة ١٩٣١ إلي ١١٫٦٩٣ في سنة ١٩٣٢ إلي ١١٫٦٣٨ في سنة ١٩٣٣ . وقد طالبت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن ميزانية وزارة الحربية بزيادة عدد جنود الأورط بما يتناسب مع عدد الضباط . إذ تبين لها أن الملازم الثاني أو الملازم الأول يقود خمسين جندي مع إمكانية قيادته لعدد أكثر من الجنود .

هـ - وقد إنعكس ذلك في سياسة قبول الطلاب في المدرسة الحربية فقد قامت سياسة الحكومة في ذلك الحين علي ألا تقبل في كل عام إلا عدداً من الطلبة يتناسب وعدد الوظائف التي ستخلو في الجيش عند موعد تخرجهم . وفي عام ١٩٣٤ كان عدد طلبة المدرسة الحربية يبلغ ٦٠ طالباً فقط ، منهم ٢٢ في الفرقة الأولي و١٨ في الفرقة المتوسطة و١٧ في الفرقة النهائية .

الملك فؤاد والجيش المصري:

أ - أبدي الملك فؤاد إهتماماً واضحاً بالجيش المصرى وتقويته للإستعانه به في تعزيز حكمه الأوتوقراطى ولذلك سعى وعمل علي التحلل من قيود الإتفاقية المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية (أزمة الجيش) . ومن أجل ذلك أتي بصليب سامي باشا ليكون وزيراً للحربية خلفاً للوزير السابق " على جمال الدين " الذى كانت علاقاته بسبنكس باشا متوترة .

ب – وفور تولي صليب سامي وزارة الحربية فتح باب الحوار مع المندوب السامي في مسألة الجيش علي النحو الذي ترويه لنا ، بصورة أفضل ، المراسلا ت السرية بين المندوب السامي البريطانى السير مايلز لامبسون والسير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية .

وقد تناولت هذه المراسلات أيضاً مطالب الحكومة المصرية بتقوية سلاح الطيران المصري .

إنشاء السلاح الجوي المصري:

أ – تشير بعض المراجع التاريخية إلي أن إهتمام مصر بإنشاء السلاح الجوي يعود إلي وزارة سعد زغلول الأولي عام ١٩٢٤ حين طلب وزير الحربية حسن حسيب فتح إعتماد بمبلغ ١٥٠٠٠٠ر جنيه لإنشاء هذا السلاح ، إلا أن الوثائق البريطانية توضح أن أول إهتمام مصري بإنشاء قوة جوية يعود إلي عام ١٩٢٢ في عهد وزارة عبد الخالق ثروت عندما بحثت الحكومة المصرية في نوفمبر من نفس العام إنشاء قوة جوية صغيرة مكونة من رفين كل من ٤ طائرات يتمركز أحدهما في العريش والأخر في السلوم بغرض القيام بأعمال الدوريات علي الحدود المصرية لمقاومة أعمال التهريب ، ويتضح من ذلك أن دور هذه القوة كان يقتصر علي الأعمال البوليسية .

ب – كان رد الحكومة البريطانية تجاه إنشاء تلك القوة كأحد أسلحة الجيش المصري إيجابياً ، حيث كان غرضها يخدم السياسة البريطانية فوافقت عليها مع ضرورة قيام بريطانيا بتسليحها وتدريبها ، وأوصي قائد القوات الجوية الملكية بأنه يمكن أن تقوم به طائرات أقل قدرة من طائرات بريستول (Bristol) المقاتلة أو طائرات (DH.9A) والتي يمكن الحصول عليها بسعر أقل حيث أن قوة جوية مجهزة بغير هذه الطائرات ستكون أقل خطورة علي القوات البريطانية في حالة حدوث مشاكل ، ووافقت وزارة الطيران البريطانية علي تدريب الضباط المصريين ، إلا أن الموضوع توقف ولم تتم متابعته طوال عام ١٩٢٣ ذلك لأن رد وزارة الطيران البريطانية جاء بعد إستقالة وزارة عبد الخالق ثروت وإنشغال وزارتي محمد نسيم ويحيي إبراهيم في مشروع دستور ٢٣ ، وبذا ضاعت الفرصة الأولي لإنشاء القوات الجوية .

ج – أثير موضوع القوة الجوية مرة أخري في عهد حكومة سعد زغلول حين طلب وزير الدفاع حسن حسيب من السردار السيرلي ستاك دفع عملية إنشاء قوة جوية كما طلب من وزارة المالية إعتماد مبلغ ١٥٠٠٠٠ر جنيه لإنشاء هذا السلاح ولم يلق طلب الحكومة هذه المرة نفس الإيجابية من الحكومة البريطانية حيث أرسل رئيس أركان الطيران البريطاني خطاباً إلي أوليفر سوان (Oliver Swann) قائد القوات الجوية

بالشرق الأوسط يقول له فيه « علي ضوء الظروف الحالية في مصر أظنك توافقني الرأي علي تعطيل هذا الموضوع وقد كان ذلك بسبب السياسة الوطنية لوزارة سعد زغلول وإنعكاساتها علي العلاقات المصرية البريطانية ، وعندما صدرت الميزانية لم يرصد بها المبلغ المطلوب لإنشاء القوات الجوية .

د - ظل موضوع القوة الجوية المصرية طوال الخمس سنوات التالية مرتبطاً بالتغيرات السياسية وعلاقة الوزارات المصرية التي تتابعت خلال هذه الفترة ببريطانيا ونلمح في إطار ذلك الآتي :

(١) إتصال حكومة زيور - رغم قبولها للإنذار البريطاني بعد مقتل السردار - بمؤسسة فوكر (Foker) الألمانية بغرض الحصول علي البيانات اللازمة لإنشاء قوة جوية وقد كان ذلك كفيلاً بإثارة حماس بريطانيا للمشروع خوفاً من إمكانية قيام مصر بتوفير هذه القوة عن طريق طرف أخر ، ورغم هذه الخطوة فقد خلت ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ من المبلغ المخصص للقوات الجوية .

(٢) طلب وزير الحربية محمد صادق يحيي من قائد الأسراب لونج (Long) الذي كان معاراً إلي وزارة المواصلات إعداد تقرير عن إمكانية إنشاء قوة جوية مصرية وقد إقترح لونج تكوين قوة من ثلاثة أسراب وتكوين سرب لحراسة السواحل ، وكان المشروع كبيراً جداً ومكلفاً وعندما عرض علي مجلس الوزراء طالب بإعداد مشروع مخفض يشتمل علي قوة جوية صغيرة من رفين (٨ طائرات) لآ ينتظر أن تعمل كقوة عسكرية وتكون من طراز آمن وبسيط وعندما أعطت وزارة الخارجية البريطانية مندوبها السامي صلاحية الموافقة علي إنشاء القوة الجوية المصرية كانت وزارة زيور قد سقطت .

(٣) تأثير أزمة الجيش المصري خلال النصف الأول من عام ١٩٢٧ بالسلب علي إرسال بعثة الطيران إلي بريطانيا والتي أدرج لها مبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه من ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧.

(٤) بدأ إهتمام وزارة الإئتلاف الأولي برئاسة عدلي يكن بمشروع القوة الجوية فاتراً وعندما لمح قائد الأسراب لونج لوزير الحربية أحمد خشبة بأن أرسال طلبة عسكريين للتدريب علي الطيران سيكون مضيعة للوقت والمال ووافقه الوزير علي رأيه معرباً أنه يري أن مصر بحاجة إلي قوي أكثر فائدة مثل البحرية والجيش وساعد علي فتور الإهتمام بالمشروع أسلوب المفتش العام للجيش في التسويف والتعطيل بحجة المزيد من الدراسة .

(٥) أدي إستسلام وزارة عبد الخالق ثروت للمطالب البريطانية وإنتهاء أزمة الجيش إلي إنهاء تحفظات المندوب السامي البريطاني علي التسهيلات البريطانية لتدريب أفراد

القوة الجوية المصرية المقترحة إلا أن نجاح المفاوضات بخصوص تدريب هؤلاء الأفراد ثم في عهد وزارة محمد محمود في يونيو ١٩٢٨ حينما تم إخطار الحكومة المصرية بموافقة بريطانيا علي تدريب الطلبة المصريين علي الطيران ، وقد بدأ تدريب هؤلاء الطلبة وكان عددهم ٤ ضباط إعتباراً من ٢٦ إبريل ١٩٢٩بمدرسة الطيران بأبي صوير ، وأظهروا كفاءة أشاد بها رؤسائهم ، وقد إشتركوا فعلاً في حفلة الطيران البريطانية التي أقيمت بمطار مصر الجديدة في مارس ١٩٣٠ [٣] .

(٦) وعندما تولت وزارة الوفد الحكم في يناير ١٩٣٠ طلبت من المفتش العام رسمياً قبول دفعة جديدة من ٥ ضباط لحضور دورة التدريب التي ستعقد في مدرسة تدريب الطيران بأبي صوير في أغسطس ١٩٣٠ كما إعتمدت مبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه في ميزانية ٣٠ - ٣١ من أجل بعثات الطيران .

(٧) وفي ٤ يونيو ١٩٣٠ إقترح قائد القوات الجوية الملكية البريطانية في الشرق الأوسط علي وزارة الطيران البريطاني تشكيل قوة جوية لإستيعاب الطيارين المصريين الذين تم تدريبهم وقال في إقتراحه « أن الوقت قد حان لإقتراح تشكيل وحدة جوية للجيش المصر ي ، فهي لا مفر آتية علي أي حال وإذا جاء الإقتراح بتشكيلها من جانبنا فإن ذلك سيقوي مركزنا أكثر مما يضعفه وإن أي إقتراحات يمكن أن نقدمها في إطار إجراءات الأمان ستكون أكثر قبولاً أن سرب « تعاون » مجهز بطائرات «الأوفر» ومثلاً سيكون له قيمة لدي الحكومة المصرية ، وسيكون المدي القصير لهذه الطائرة عاملاً غير مشجع علي القيام برحلات إلي فلسطين أو السودان ، ولم يتم وضع هذا القرار في حيز التنفيذ إلا بعد حوالي عامين .

هـ - كانت الوزارة التي أسست القوات الجوية بعد عشر سنوات من بدأ التفكير في إنشاء هذا السلاح هي وزارة إسماعيل صدقي ففي نفس اليوم الذي تولت فيه تلك الوزارة - ١٩ يونيو ١٩٣٠ تخرج ٣ ضباط طيارين من الدفعة الأولي وفي أغسطس من نفس العام تم إلتحاق الدفعة الثانية بمدارس الطيران بأبي صوير - وقد سافرت الدفعتان لإستكمال تدريبهم في إنجلترا .

و - وفي ٢٧ مايو من عام ١٩٣١ صدر قرار إنشاء سلاح طيران الجيش المصري وأعتمد من ميزانية ٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٥٠ ألف جنيه لإنشاء المطار اللازم وشراء خمس طائرات موث (Moth) وقد وصلت هذه الطائرات في ٢ يونيو ١٩٣٢ مشحونة عن طريق البحر وكونت السرب الأول تعليم وتم بعد ذلك شراء طائرتين نقل ومواصلات من طراز أفرو ١٠ (Avro10) وقد وصلت إلي مصر في ١٨ يناير ١٩٣٢ قبل الطائرات طراز موث ، وذلك لإنها جائت طائرة .

ز - وفي عهد وزارة إسماعيل صدقي الثانية والتي شكلت في ٤ يناير ١٩٣٣ إعتمد

مجلس الوزراء مبلغ ٦٥٫٠٠٠ جنيه لإنشاء سرب جديد لسلاح الطيران مكون من عشر طائرات وقد تم شراء هذا السرب وسافر كل طياري السلاح الذين أتموا تدريبهم حتي ذلك الوقت (٧ طيارين) إلي إنجلترا وإنضم إليهم القائمقام فكتورتيت (U.H Tait) القائد الإنجليزي لسلاح الطيران لإحضار العشر طائرات طراز أفرو ٦٢٦ (Avro626) التي تم شراؤها وقد وصلت في ٧ ديسمبر ١٩٣٣ وكونت سرب الخدمة العسكرية .

ح - وفي عهد حكومة عبد الفتاح يحيي التي خلفت حكومة إسماعيل صدقي الثانية زاد سعي الملك فؤاد لتقوية الجيش فطلب من وزير الحربية والبحرية صليب سامي العمل علي شراء سرب جديد لسلاح طيران الجيش وعندما علم المندوب السامي من المفتش العام للجيش المصري في ١٥ فبراير ١٩٣٤ أن قائد سلاح طيران الجيش المصري القائمقام فكتورتيت (Tait U.h) قد أوصي بشراء عشر طائرات وثماني مدافع من طراز لويس لتزويدها بها طلب - المندوب السامي - رأي كل من قائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط والقائد العام للقوات البريطانية في مصر وافق الإثنان علي الزيادة المقترحة وتحفظ الأخير علي أي زيادة في المستقبل ضماناً للحفاظ علي تفوق القوات البريطانية في مصر .

ط - كان طلب هذا السرب جزء من الخطة الخمسية التي أعدها قائد سلاح طيران الجيش المصري في عهد إسماعيل صدقي للوصول بقوة سلاح الطيران إلي ٢٤ طائرة حربية وإحتياطي ٥٠ ٪ بحيث يصل المجموع إلي ٣٦ طائرة حربية ، وقد تأخر وصول تلك الطائرات وعددها عشرة من طراز أفرو ٦٢٦ (Avro626) حتي عام ١٩٣٥ .

ى - وفي عهد وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة التي خلفت وزارة عبد الفتاح يحيي في ١٤ فبراير ١٩٣٤ إعتمد مجلس الوزراء مبلغ ٣٨ ألف جنيه لشراء خمس طائرات حديثة الطراز لسلاح الطيران إلا أن الأمر لم يسفر إلا عن شراء ثلاث طائرات تم التعاقد عليها خلال الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٣٦ وكان طراز تلك الطائرات كالآتي :

(١) طائرة واحدة طراز وستلاند وسكس (Westland Wessex)
(٢) ،، ،، ،، أفرو ٦٥٢ أنسن (Anson)
(٣) ،، ،، ،، ،، ٦٤٢ كومودور (Commodore)

وكانت تلك الطائرات هي أخر ما تم التعاقد عليه حتي معاهدة ١٩٣٦ .

ك - وبذلك يكون مجموع طائرات السلاح الجوي المصري حتي معاهدة ١٩٣٦ ثلاثون طائرة كالآتي :

(١) ٥ طائرة طراز موث .
(٢) ٢ ،، ،، أفرو ١٠ .

(٣) ٢٠ ،، ،، أفرو ٦٢٦ .
(٤) ٣ ،، ،، وستلاندوسكس ، وأفرو ٦٤٢ ، وأفرو ٦٥٢ .

الجيش المصري قبل معاهدة ١٩٣٦ مباشرة:

أ – كان قوام الجيش المصري قبل المعاهدة يتكون من ثلاثة ألوية مشاه قوامها أحد عشر أورطة بيادة (كتيبة مشاه) خص اللوائين الأول والثاني منها أربعة أورط لكل لواء... أما اللواء الثالث فتشكل من ثلاثة أورط فقط ، و تشكل السواري (الفرسان) من أورطتين والطوبجية من أربعة بطاريات وبلوك مدفعية محافظة وبطارية سيارات ومدافع ماكينة .

ب – وقد إنقسمت ألوية البيادة (المشاه) إلي أورط (كتائب) مقسمة إلي بلوكات ، وبكل أورطة أربعة بلوكات (سرايا) وينقسم البلوك إلي أربعة بلوتونات ، وينقسم البلوتون (فصائل) إلي أربعة جماعات .

ج – وإنقسمت السواري (الفرسان) إلي أورط تنقسم إلي بلوكات والطوبجية (المدفعية) إلي بطاريات .

د – تسلحت المشاه بالبندقية ذات الخزينة طراز لي إنفليد وتسلحت الفرسان بالقربينية (بندقية صغيرة) طراز مارتيني إنفليد والسيف و المزراق (عصا خشبية تنتهي بطرف حديدي مدبب وتشبه الرمح) كما ضمت ضمن تسليحها مدافع رشاشة طراز مكسيم " عيار ٣٠٣ " وتسلحت بها جماعات سيارات المدافع الماكينة – ومدافع الماكينة فيكرز .

هـ – تسلحت المدفعية بالهاوتزر قطر ٣٫٧ بوصة المجرورة بالبغال وضمت بلوكات لما يسمي بالمدفعية المحافظة (وهي مدفعية تستخدم في أداء التحية العسكرية والتنظيمات في المناسبات الرسمية) تسلحت بمدافع عتيقة من طراز كروب وأرمسترونج " عيار ٢٫٩٥ بوصة " جبلي ، و " عيار ١٢٫٥ بوصة " طراز وابوراث. وتسلح ضباط الجيش المصرى بالطبنجات ماركة " وبلى " عيار ٤٥٥, بوصة و ماركة (٥) ، وماركة (٦) .

و – وفي سنة ١٩٣٦ كان التقسيم العددي للجيش كالآتي :

– لواء	٥
– أميرالاي (عميد)	١٢
– قائمقام (عقيد)	٢٥
– بكباشي (مقدم)	٧٧

– صاغ قول أغاسي (رائد)	٤٢
– يوزباشي (نقيب)	١٢٥
– ملازم أول	١٧١
– " ثان	١٢٧
المجموع	٥٨٤ ضابطاً + ١١ر٢٠٥ جندياً .

ز – وكان المصدر الأساسي للجنود هو نظام التجنيد الإجباري الذي كان لمدة خمس سنوات يصبح بعدها الجندي من قوات الإحتياط ، وكان قانون التجنيد يسمح بالإعفاء من أداء هذا الواجب مقابل دفع بدل نقدي قدره ٤٠ جنيه لذلك لم يكن يجند إلا أبناء الطبقات الفقيرة والمعدومين من الفلاحين ، وفي عام ١٩٢٦ خفضت مدة التجنيد لتكون ثلاث سنوات وذلك إرضاءاً للفلاحين الذين تأتي منهم أغلبية الجنود .

ح – ولم يقتصر حال الجيش المصري عشية المعاهدة المصرية البريطانية علي هذا التشكيل والتسليح والتنظيم الهزيل فحسب بل لقد تربع أيضاً علي قمته عدد من الضباط البريطانيين أمسكوا بالمناصب الحساسة فيه . ورغم توقفهم عن تولي لمناصب القيادية في الوحدات القتالية أثر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلا أنه إستمراراً لسياسة تأمين الإحتلال جعلوا مفاتيح مصلحة الأسلحة والمهمات في يد ضابط بريطاني كبير برتبة الأميرالاي خشية أن يعبث بنظام توزيع الأسلحة والذخيرة عابث فيما لو جعلت في يد ضابط مصري

ط – وفي شأن التعليم الحربي للضباط قبل المعاهدة ، فقد كان تلامذة المدرسة الحربية في العام الدراسي ١٩٣٥ – ١٩٣٦ ، يدرسون في مجال توضيح وتطبيق المباديء الحربية في وضع الخطة الإستراتيجية لمعركة واحدة بالمقابلة بالدراسة العامة للحرب التي كانت تشمل الدراسات الإستراتيجية للحملات وتطبيق المباديء ، والتكتيكات الإستراتيجية في الكلية الحربية الملكية بساند هيرست (Sand Herest) والأكاديمية الملكية العسكرية بووليتشي (Wolluich) وإقتصرت دراسة الأسلحة في المدرسة الحربية المصرية علي العناية بالسلاح والذخيرة وتعليمات التصويب بالبندقية – وإستخدامها حتي مدي ثلاثين ياردة وإستخدام البندقية والطبنجة . وإقتصر التدريب في المدرسة الحربية علي التدريبات النظرية وكانت الدراسات التنظيمية تقتصر علي لواء المشاة وأورطة الخيالة وبطارية المدفعية بصفة عامه .

وكانت دراسة التكتيك قاصرة علي وظيفة المشاة وأورطة المشاة وقسم المشاه والتشغيل التكتيكي للبلاتون (الفصيلة) والتمرينات التكتيكية للبلاتون والجماعه –

مما يعني أن خريج المدرسة الحربية المصرية لم يكن مؤهلاً حتي تاريخ عقد المعاهدة سوي علي قيادة ١٥ رجلاً هم قوة القسم - إذا علمنا أن الأورطة المشاه سنة ١٩٢٥ كانت تتألف من ٨١٧ رجل وتنقسم إلي أربعة بلوكات وكل بلوك ينقسم إلي أربعة بلاتونات وكل بلاتون ينقسم إلي ثلاثة أقسام .

ى - وكانت دراسة التاريخ العسكري في المدرسة الحربية المصرية مبتورة قاصرة علي الحروب الأوروبية كحرب الوراثة الأسبانية وحرب السنوات السبع وحروب نابليون واسترليتز ووترلو والقرم - دون أي ذكر لمعارك الجيش الجيش المصري في الجزيرة العربية والسودان والمورة وسوريا ونزيب وأطنه ودمشق وحمص وحلب وطرطوس وأزمير وقونيه . كما إستبعد من دراسة الشخصيات العسكرية الزعيم أحمد عرابي والبطل محمد عبيد ، و الفريق راشد باشا حسني ، وعلي فهمي ، وطلبة باشا عصمت ومحمود سامي باشا البارودي وحل محلهم مارلبورو ونابليون وولنجتون .

ك - ومن هذا المنطلق المعوج لم يجد البريطانيون سبباً ملائماً يدعو مصر الي زيادة حجم او تسليح جيشها - كما كانوا يرون ان مناقشة زيادة الجيش المصري يجب ان تبحث فقط من زاوية مساعدته لقوات البوليس المصري في حفظ الامن الداخلي للبلاد - وانه ما دامت قوات البوليس المصرية كفؤة في عملها فإن الجيش المصري لم يكن مطلوبا لتشكيل الدفا ع الأول ضد المتاعب الداخلية ولكنه سيكون مجرد شئ ذو طبيعة إحتياطية لتعزيز قوات البوليس عند الطلب .

ويمكن علي ضوء ما سبق القطع بأن ما كان موجودا في مصر سنة ١٩٣٦ لم يكن جيشاً بالمعنى الذي تعنيه هذه الكلمة فقد أكد ذلك الميجور جينرال "مارشال كورنوول" أول رئيس للبعثة العسكرية البريطانية بعد معاهدة ١٩٣٦ ، فقد جاء في تقريره أن الجيش المصري عبارة عن قوة تتألف من ٥٦٧ ضابطا و١١٫٨٠٤ رجلاً مجمعين في ثلاثة ألوية من المشاة دون ان يربطهم أي إتصال تكتيكي أو مذهب ، وتوزيع هذا الجيش في وقت السلم بعيد كل البعد عن دوره الإستراتيجي في الحرب وأماكن توزيعه بعيدة مثل السلوم والعريش وتبدو هذه الأماكن وقد أختيرت بهدف تجنب التركيز المكثف للقوات في وادي النيل دون إلتفات لتسهيلات التدريب في وقت السلم أو الإستخدام في وقت الحرب .

ولا تمتلك الأحد عشرة كتيبة التي تتكون منها ألوية المشاه الثلاثة أي مدافع خفيفة أو ثقيلة أو أي شكل من أشكال الدعم أو أسلحة مضادة للدبابات - وتدريب هذا الجيش من النوع الروتيني الضعيف البعيد عن الواقعية . وكانت أورطتي السواري تقتصر علي العمل في الإحتفالات وكذلك المدفعية لاتصلح إلا لأغراض التحية والإحتفالات وهكذا وضح تقرير الميجور جينرال مارشال كورنوول حالة الجيش المصري ... ولم يترك هذا التقرير مجالاً للتعليق فهو صورة مجسمة وحقيقية لحالة الجيش المصري عشية توقيع

معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

وخلاصة القول أن المطلع علي تطورات قوة الجيش المصري منذ الإحتلال البريطاني وحتي عام ١٩٣٦ يدرك بسهولة أن الوجود البريطاني في مصر وضع نصب عينيه هدفاً أساسياً هو عدم تمكين مصر من إقامة جيش قوي .

الجزء الثانى

الجيش المصرى بعد معاهدة ١٩٣٦

القســـم الرابـــع

معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على الجيش المصرى

القسم الرابع

معاهدة ١٩٣٦ واثرها على الجيش المصرى

تمهيد :

أ - على أثر مقتل السير " لى ستاك " اخــرج الجيش المصــرى مــن السودان كمــا اخرج الموظفون المصريون من حكومته . و فى سنة ١٩٢٧ جرت محادثات بين عبد الخــالق ثروت رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها و بين السير" أوستن تشمبرلن" وزير خارجية بريطانيا التى وافقت على مشروع عرض على الوزارة المصرية فرفضته لانه لايتفق فى اساسه و نصوصه مع استقلال البلاد و سيادتها و يجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا .

ب - و فى سنة ١٩٢٩ جرت محادثات بين محمد محمــود رئيس الوزراء المصرى و بين المستــر " هندرسون" و زير خارجية بريطانيا يومئذ و على اثرها قدم المستر "هندرسون" الى الحكومة المصرية مقترحات عرضت فــى ســنة ١٩٣٠ علــى البرلمــان المصرى ففوض الوزارة القائمــة برياسة مصطفــى النحاس فى ان تتفاوض فيها مع الحكومة البريطانية للوصــول الى اتفــاق شريف وطيد يوثق عــرى الصداقــة بين البلدين . و قد جرت هذه المفاوضــات فى ربيع عــام ١٩٣٠ و لكنها اخفقت لعدم الاتفاق على مسألة السودان بعد ان تم الاتفاق بخصــوص مصر فيما عدا بعض مسائل قليلة اهمها مسألة الطيران .

ج - وفى سنــة ١٩٣٢ تحــدث اسماعيل صدقــى رئيـــس الوزراء المصرية مــع السيـــــر "جــون سيمون " وزير الخارجية البريطانية و اشار الى أنه مــن المرغوب فيه أن تجــرى المحادثات بــين الحكومتــين تمهيدا للدخــول فى مفاوضات رسمية ، فأجاب السير "جــون سيمــون"بأنه شــخــصيا يعــتــقــد أن مــشــروعى سنــة ١٩٢٩ و ســنــة ١٩٣٠ يصلحــان أساسا لمفاوضات مقبلة ولكنــه يبدى تحفظــين احدهمــا خــاص بمســألة مواقــع القــوات البريطانــيــة فى مصــر والاخــر بالسودان و وجوب الاحتفاظ بإدارته الراهنة .

د - ومــع تطور الاحداث الدولية وتزايد احتمــالات حــرب عالمية ودخولهــا دور لــه خطورته رأى الوفد المصـــرى ان الوقت مناسب لعقد محالفة بين مصر وبريطانيا العظمى تحقق استقلال مصر وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، فتحدد

مصطفى النحــاس رئيس الوفـد المصــرى فى هذا الشــأن مــع محمد توفيق نسيم رئيس الوزارة القائمة وطلب منه ان يفضى به الى الحكومة البريطانية . ثم تألفت جبهه وطنية من مختلف الهيئات والاحزاب السياسية برياســة مصطفى النحاس رئيس الوفد المصــرى وأرسلت الى المندوب السامى خطابا هاما يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

هـ- وقد اشتمل الخطاب على حرص المصريين دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال الســنوات الخـمس عـشرة الاخيرة على ان يتـم الاتفـاق بـين مصــر وانجلـترا بتحديــد علاقتهمـا وحل المسائل المعلقة بينهما وقـد انتهـت مفاوضـات الـربيـع فـى سنه ١٩٣٠ الــى نصوص أوشك ان يوقعها الطرفان لولا خلاف حدث فى اللحظة الاخيرة ادى الــى عــدم توقيعــها .وجــاء فى الخطاب ايضا ان حرص المصريين على اتمام الاتفـاق يرجـع الــى اسباب حيوية بالنسبـة لبلادهم . فان عدم اتمامه يثير الاحتـكاك بـين مصـر و انجلـترا من حـين الى حـين ولا شئ احب مصـر من ان تتجنب كل سبـب يدعــو الــى هــذا الاحتكــاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين وعدم اتمامه يعوق تقـدم مصـر ويضـع العقبـات فــى سبيل رقيها . ومن هــذه الاسبــاب بقاء الامتيازات الاجنبيــة ووجـود إدارة أوروبيـة الــى جانب إدارة الامن العام المصرية وحرمان مصر من ان تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها ، وكذا حرمان مصر من الاشتــراك فـى الحلبـة الدوليـة ومـن دخولها عضوا فى عصبة الامم لتساهــم بنصيبها مع دول العالـم فى خدمـة التقدم والسـلام أسـوة بغيرهــا مــن الدول المستقلة وليست هــذه إلا بعض الاثار الناشئه من عدم ابـرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعـــة إلى إبرامها .

و - وقد ردت الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية بمذكرة وتبليغ شفوى فى ٧ فبراير سنه ١٩٣٦ وضحـت فيه ان بريطانيا على استعداد تـام لان تدخـل فـى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثـات بقصـد الوصول الى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر لكن بالنظر لما للنصــوص العسكريـة فــى هــذه المعاهــدة من الاهميــة الكبـرى تقتــرح الحكومة البريطانية تمـهيدا للمـفاوضات ان تتباحث الحكوماتان بمساعدة مستشـاريها العسكريين بصفة سرية وبروح التحالف المنشـود فى تطبيـق الأحكام العسكرية الـــواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

ز- وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ اصدر على ماهر باشا رئيس الوزارة مرسوما بتعيين الهيئة الرسمية لابرام معاهدة صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى ووقعه من الملك فؤاد الاول ملك مصر . وفى نفس اليوم ابلغ على ماهر باشا صورة هذا المرسوم الى المندوب السامى البريطانى فى مصر وطلب منه بيانا باسماء المندوبين الذين سيمثلون الحكومة البريطانية فى المحادثات .

ح- وفى ٢٤ فبراير ١٩٣٦ ابلغ المندوب السامى على ماهر باشا ان وزير الخارجية البريطانية خوله ابلاغ الحكومة المصرية بانه (اى المندوب السامى) سيتولى اجراء المحادثات بالنيابة عن الحكومة البريطانية ويعاونه فى ذلك الاميرال "السير وليم و. فيشر" قائد الاسطول البريطانى فى البحرالمتوسط واللفتننت جنرال " سير چورچ وير" القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ومارشال الطيران الاول السير "روبرت د.ف. كيلى" مستشاردار المندوب السامى والمستر"و . اسمارت" السكرتير الشرقى بها . وان" الرير امبرال ريكس" سيعاون السير" وليم فيشر" ويحل محله عند غيابه وقد أستبدل السير وليم فيشر فى ٢٦ مارس سنه ١٩٣٦ بالسير" أ . دولى يوند" الذى خلفه فى قيادة اسطول البحر المتوسط .

ط- وفى يوم ٩ مارس ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل بقصر الزعفران بالعباسية .وفى يوم٢٤ يوليو ١٩٣٦ عقد الوفد المصرى والبريطانى بقصر الزعفران جلسة عامة وقع فيها الرئيسان النصوص التى اتفق عليها والخريطة الملحقة بها . وفى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ تم توقيع معاهدة التحالف بقاعة " لوكارنو" بوزارة الخارجية البريطانية .

ى - وهكذا بدأت مع نهايات سنة ١٩٣٦ صفحة جديدة من حياة الجيش المصرى تعين عليه خلالها ان يحقق إنهاء الاحتلال البريطانى للبلاد عن طريق التطور والتوسع والتمسك باسباب القوة - وفى نفس الوقت كان عليه ان يسعى هذا المسعى ومصير تزويده بالسلاح فى يد من له مصلحة فى ان لا يتطور ويقوى - وكذلك فان منبع التزود بالمعرفة اللازمة له والمتمثلة فى التدريب والتعليم كانت دونه عقبات جسام .

٣٣- معاهدة ١٩٣٦ وموقف بريطانيا من الجيش المصرى :

أ- كانت الاخطار الكامنة فى الموقف الدولى هى العامل الاساسى فى دفع الطرفين الى

الاتفاق ، ولهذا كانت للبنود العسكرية اهتماتها فى المعاهدة ، وقد رفض الجانب البريطانى التقيد بالبنود العسكرية فى مشروع ١٩٣٠ محتجا بالتطورات الدولية التى حدثت بعد ذلك فطالب فى بداية المفاوضات ان تبقى القوات البريطانية فى القطر المصرى كما هى دون تحديد المكان أو الوقت باعتبارها قوات حليفة ، واحتج بحالة الطرق فى مصر مما يعوق تنقلاتها لوحدد مكانها ، بل طالب ايضا بوجود تلك القوات فى منطقة القناة بصفة دائمة حتى بعد استكمال استعداد الجيش المصرى ، اى يكون لبريطانيا حق دائم فى مشاركة الجيش المصرى فى الدفاع عن القناة .

ب - وقد وافق الجانب البريطانى فى النهاية على تحديد عدد القوات البريطانية بعشرة الاف جندى فى وقت السلم، وهو عدد يزيد عن العدد الذى تم الاتفاق عليه فى مفاوضات ١٩٣٠ (٨ الاف جندى) ، وان يحدد مكان هذه القوات فى منطقة غرب قناة السويس ، وفى مقابل ذلك تعهدت الحكومة المصرية بأن تبنى بمساهمة محدودة من الحكومة البريطانية ثكنات للقوات البريطانية ؛ وأن تمد طرقا تصلح للأغراض العسكرية بين كل من الدلتا والاسكندرية والحدود الغربية وان تقوم بتحسين وسائل المواصلات بالسكه الحديد.

جـ- اما حقيقة الدور الذى قدرته بريطانيا للجيش المصرى داخل نطاق التحالف المصرى البريطانى فكان غير واضح تماما . لقد ضمنت بعض السيطرة على الجيش المصرى عن طريق البعثه العسكريه واحتكار تسليحه وتدريبه ، ومع ذلك فيغلب ان الدور الذى قدرته بريطانيا للجيش المصرى حينئذ لا يعدو المحافظة على الجبهه الداخلية وهو من وجهة النظر البريطانية الدور الانسب له على ضوء عدم وجود خطر دولى داهم عند توقيع المعاهدة - ووجود حركه وطنية قوية فى مصر .

د- لذلك اكتفت بريطانيا بتسليح هذا الجيش بما يلائم اغراضها فضنت عليه بالطائرات والسلاح المناسب حين طلب منها فسوفت وارسلت انواعا قديمة بطل استعمالها ويريد الجيش البريطانى التخلص منها لظهور ما هو احدث وافضل ، ولما كانت المعاهدة اشترطت لجلاء القوات البريطانية عن مصر مقدرة الجيش المصرى على الدفاع بمفرده عن القناة فقد مال الرأى الى إتهام بريطانيا بعرقلة نمو قدرة مصر العسكرية كمبرر لتأجيل الجلاء

وفى ضوء ذلك يمكنا عرض وتحليل ما تم التوصل اليه فى مفاوضات ١٩٣٦ بخصوص الجيش

المصرى على النحو الاتى :

آ - الاستغناء عن الضباط والموظفين البريطانيين فى الجيش المصرى :

الغيت معاهدة ١٩٣٦ وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له . وبذلك استغنى الجيش المصرى عن ٢٧ ضابطا انجليزيا كبيرا منهم الفريق "سبنكس "باشا واللواء "فورين" مساعد المفتش العام ، و١١ اميرالاى ، ٦ قائمقام ، و٤ بكباشى ، و ٤ غير عسكريين ، بالاضافة الى ١٤ صف ضابط . إلا ان معاهدة ١٩٣٦ تضمنت نصا بانتفاع مصر بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية و على هذا قامت بريطانيا بتشكيل بعثة عسكرية اتخذت من منطقة كوبرى القبة بالقاهرة مقرا لها وانتشر اعضاءها فى مختلف اسلحة الجيش المصرى من اجل هدف واحد هو السيطرة على الجيش وبذلك نجد ان ما تعطيه بريطانيا باليمين تعود لتأخذه باليسار .

ب - مسئولية الدفاع عن مصر :

(١) أوضحت معاهدة ١٩٣٦ أن الغرض من وجود القوات البريطانية فى مصر هو ضمان الدفاع عن قناة السويس بالتعاون مع القوات المصرية فقد جاء فى نص المادة الثامنة من معاهدة ٣٦ انه الى حين ان يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معهاأن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة و سلامتها التامة يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بان يضع فى الاراضى المصرية قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن قناة السويس

(٢) وقد حددت معاهدة ١٩٣٦ حجم هذه القوات بمالا يزيد على ١٠٫٠٠٠ جندى على أن تتمركز هذه القوات فى منطقة معسكر الجلاء بالاسماعيلية ، منطقة جنيفة و تتعهد الحكومة المصرية بتشييد المعسكرات اللازمة فى هاتين المنطقتين لتنسحب اليها القوات البريطانية الموجودة بنسبة ٢٥٪ ، أما بالنسبة للوحدات البريطانية الموجودة فى منطقة الاسكندرية فقد نصت المعاهدة على بقائها فى موقعها لمدة ٨ سنوات بسبب الخطر الايطالى المتوقع من جهة ليبيا .

جـ - التزمات مصر العسكرية :

(١) حددت معاهدة ١٩٣٦ الحالات التى تقدم فيها مصر معونتها الى بريطانيا بثلاث حالات . هى حالة خطر الحرب الداهم ، و قيام حالة دولية مفاجأة يخشى خطرها ،

فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة : " تنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى ان يقدم الى صاحب الجلالة الملك و الامبراطورية داخل حدود الاراضى المصرية - و مع مراعاة النظام المصرى للادارة و التشريع - جميع التسهيلات و المساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانيه و مطاراته و طرق المواصلات ". و هذا يعنى انه ليس هناك ما يلزم مصر باعلان الحرب و اشتباك الجيش المصرى فى القتال اذا تعرضت لأعتداء بسبب حرب تشتبك فيها بريطانيا .

(٢) نظرا لاهمية هذه النقطة ، تبرز الملاحظة التالية ، و هى ان مشروعات المعاهدات المصرية البريطانية جميعها قد تعرضت لحالتين فقط : الاولى ، اشتباك مصر فى حرب ، وفيها تشترك القوات العسكرية البريطانية مع الجيش المصرى فى القتال ، أما الحالة الثانية وهى اشتراك بريطانيا فى حرب فقد قضت هذه المعاهدات على أن تنحصر معونة مصر فى منح التسهيلات و المساعدات داخل حدود الاراضى المصرية .

(٣) و قد بدأت المسألة منذ مفاوضات سعد - ملنر ، فقد اتاح مشروع الوفد الذى تقدم به للجنة "ملنر" فى ١٧ يوليه ١٩٢٠ ، مهمة الدفاع عن قناة السويس بالجيش المصرى ، وجعل مهمة القوة العسكرية البريطانية مساعدة الجيش المصرى فى الدفاع . اما فى حالة تعرض بريطانيا لاى تعد من جانب دولة اوروبية ، فتتعهد مصر بأن تقدم داخل حدودها جميع ما تحتاجه بريطانيا حربيا من تسهيل سبل المواصلات و اعمال النقل على ان تحدد شروط اداء هذه المعونة باتفاق خاص . وكانت وجهة نظر سعد زغلول فى هذا الشأن تتمثل فى امرين : الاول ، ان المحالفة تقتضى تبادل الالتزامات بين الحليفين ، وبالتالى لابد من التزامات تتحملها مصر فى حالة اشتباك بريطانيا فى اية حرب فى مقابل مساعدة القوة العسكرية البريطانية للجيش المصرى فى الدفاع عن القناة و إلا انقلبت المحالفة الى حماية . و الثانى ان تقتصر معونة مصر لبريطانيا على ما يتفق و امكانياتها كدولة صغيرة حتى لا تجد نفسها متورطة فى كل حرب تخوضها بريطانيا . و قد عبر سعد زغلول عن هذا المعنى فى قوله لملنر " المحالفة تقضى على الحلفاء بالتزامات متبادلة . و لكن بما انكم اقوياء و نحن ضعفاء ، انتم دولة كبيرة جدا ، فلا يمكن ان نقدم اموالا و رجالا فى كل حرب تدخلونها ، فيجب ان تكون المساعدة التى نقدمها فى زمن الحرب محدودة .

(٤) و فى مشروع ثروت الذى قدمه للسير" اوستن تشمبرلن" ، فرق هو الاخر بين حالة اشتباك مصر فى الحرب و حالة اشتباك انجاترا فيها ، ففى الحالة الاولى نصت المادة الثانية على انه اذا اصبحت مصر على اثر غارة او اعتداء ايا" كان نوعه ، فى حالة حرب للدفاع عن اراضيها أو عن مصلحة من مصالحها ، تقوم فى الحال بريطانيا العظمى بانجادها بصفة محارب " اما فى الحالة الثانية فقد نصت المادة الخامسة على انه " اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب ، تقبل الحكومة المصرية ، و لو لم يكن يترتب على هذه الحرب اى مساس بحقوق مصر و مصالحها ان تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود اراضيها بما فى ذلك استخدام موانيها و مطاراتها و جميع طرق المواصلات فيها " . و قد اخذ المشروع البريطانى بجوهر هذه المادة ، و لكنه اضاف ان التسهيلات و المساعدات المذكورة فى حالة اشتباك بريطانيا فى الحرب تقتضيها حالة حليفين مشتبكين فى حرب .

(٥) و لما كان معنى ذلك ان اشتباك بريطانيا فى حرب يستتبعه اشتباك مصر فى هذه الحرب ، فقد كان ذلك ما دعا عبد الخالق ثروت الى التعليق على هذه الاضافة معترضا و مطالبا المفاوض البريطانى بتحديد هذا المعنى . و بالفعـــــل جاء المشروع النهائى خلوا من هذه العبارة .

و قد اختفى هذا التمييز بين حالة اشتباك مصر فى حرب و حالة اشتباك بريطانيا و جعلهما فى مادتين منفصلتين ، فى مفاوضات محمد محمود - هندرسون وفى مفاوضات النحاس هندرسون ثم فى معاهدة ١٩٣٦ .

(٦) و على ذلك تكون مشروعات المفاوضات المصرية البريطانية بتعرضها لحالتين فقط هما حالة اشتباك مصر فى حرب اذا وقع اعتداء على اراضيها و حالة اشتباك بريطانيا فى الحرب ، قد اغفلت الحالة المزدوجة التى وقعت بالفعل اثناء الحرب العالمية الثانية، وهى تعرض مصر لاعتداء على اراضيها بسبب اشتباك بريطانيا فى حرب .

و اذا كان مثل هذا الاغفال معقولا فى المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦فانه غير مفهوم فى تلك المفاضات التى كانت هذه الحالة الثالثة بالذات هـــى المتوقعة ، و هى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب مع ايطاليا تؤدى الى تدخل جيوشها على حدود مصر الغربية . و سوف يكون لهذا الإغفال آثاره الخطيرة فى تحريك الاحداث فى مصر اثناء الحرب العالمية الثانية .

د - تسليح الجيش المصرى :

١ـحرصت بريطانيا على اقناع الجانب المصرى بضرورة الا تختلف انواع الاسلحة التى يستخدمها الجيش المصرى عن تلك الانواع فى الجيش البريطانى حتى لاتنشأ مشاكل بالنسبة للذخيرة و الاسلحة عندما تحتاج لامدادات اثناء الحرب فيمكن فى تلك الحالة الاستعانة بموجودات الاسلحة و الذخيرة الموجودة مع الجيش البريطانى فى مصر . و لما كانت مصلحة بريطانيا فى تعطيل بناء الجيش المصرى مصلحة اساسية حتى تعطل الشرط الذى يوجب جلائها عن الاراضى المصرية لذا فقد حرصت دائما على عدم تسليحه بأى معدات أو اسلحة حديثة تمكنه من الإحساس بالقـــوة .

٢- ومن المعروف ان الخلاف دب بين مصطفى النحاس و المفاوضين البريطانيين فى عام ١٩٣٠ حول جهة الفصل فى بلوغ الجيش المصرى درجة الاهلية اللازمة . فقد ارادت بريطانيا ان تكون هى جهة الفصل ، بينما اصر مصطفى النحاس على ان تكون عصبة الامم هى جهة الفصل . و قد استقر الاتفاق على صيغة تقضى بتحكيم عصبة الامم فى ذلك ، فى اطار المادة الرابعة عشر من المشروع التى حددت المدة التى يحق لمصر الالتجاء فيها الى عصبة الامم بعد عشرين عاما .

٣- و قد احتفظت معاهدة ١٩٣٦بهذا النص فى المادة الثامنة منها مع تغيير طفيف ، يضيف جواز العرض " على اى شخص او هيئة للفصل فى الخلاف طبق للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان وهذا التغيير لا قيمة له فى الواقع لانه اشترط اتفاق من الطرفين المتعاقدين اى موافقة بريطانيا وبديهى ان لن بريطانيا توافق على إجراء لا يتفق مع مصلحتها ،

و فى الحقيقة ان هذا النص كان نصا مائعا غامضا يصعب تحديده . فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الاسلحة مما تعجز عنه موارد مصر .

٤- و قد تحسن وضع مصر بمالا مجال للشك فيه بمعاهدة ١٩٣٦ و لكن هذا التحسن لم يتله تحسين أوضاع الجيش بسبب القيود سالفة الذكر التى و ضعتها السياسه البريطانية . و معنى ذلك أن التسوية السياسية لم تعط لمصر حرية الارادة الكافية

لبناء جيشها كما تريد . و هذا هو الانعكاس الحقيقى لقيمة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمعاهدة ١٩٣٦ . فكل استقلال لا يرتكز على جيش يحميه ، هو استقلال مهدد ، و كل وجود سياسى لا يستند الى قوة عسكرية هو و جود عدم .

٢٥ - بعض المكاسب التى تحققت للجيش نتيجة معاهدة ١٩٣٦ :

أ- هناك بدون شك بعض المكاسب و النقاط المضيئة التى تحققت للجيش المصرى بعد توقيع مصر لمعاهدة ١٩٣٦ تتمثل فى الآتى : .

(١) ميزانية وزارة الدفاع المصرية :

زادت ميزانية و زارة الدفاع فى السنوات التالية لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ و التى كانت قيمتها تتراوح بين ٨ ٪ الى ٢٥ ٪ من ميزانية الدولة .
و الجدول التالى يوضح نسبة مخصصات وزارة الحربية فى ميزانية الدولة خلال السنوات التالية للمعاهدة :

السنة	ميزانية الدولة	مخصصات وزارة الدفاع
٣٧ / ٣٨	٣٦ر٩٩٣٠٠٠	٣ر٠٧٤٦٢٠
٣٨ / ٣٩	٤٢ر٢٦٧٠٠٠	٦ر٢٣٤٥٣٨
٣٩ / ٤٠	٤١ر٨٤٧ر٠٠٠	٦ر٣٨٥٤٠٠
٤٢ / ٤٣	٦٥ر٠٠٠٠٠٠	٧ر٨٨٦٤٠٠
٤٤ / ٤٥	٧٦ر٦٨٩٠٠٠	٨ر٣٣٧١٨٩
٦٤ / ٤٧	١٠٢ر٥٠٢١٠٠	٨ر٣٣٧١٩٣
٤٧ / ٤٨	١٠٣ر٢٥٧٨٠٠	٩ر٧٩٩١٩٣
٤٨ / ٤٩	١٨٣ر٤٣٥١٠٠	٥٠ر٨٢٤٥١٠
٤٩ / ٥٠	١٨٧ر٤٧٥٢٨٠	٥٠ر٢٢٩٣٢١

(٢) تحرير الجيش من السيطرة البريطانية :

يعتبر المكسب الحقيقى الذى تحقق للجيش المصرى نتيجة معاهدة ١٩٣٦ هو تحريره من السيطرة البريطانية و عودة الطابع الوطنى له بخروج الضباط الانجليز ففى ١٤ أبريل ١٩٣٧ تعين اللواء محمود شكرى الذى كان يشغل منصب قائد قسم القاهرة رئيس اركان حرب الجيش خلفا للفريق "سبنكس" باشا المفتش العام البريطانى للجيش المصرى فكان أول ضابط مصرى يتولى هذا المنصب القيادى منذ بداية الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، و بدأت وزارة الدفاع الوطنى فى انشاء الادارات اللازمة لتصريف الامور و السيطرة على اسلحة و مصالح الجيش المختلفة و ذلك نتيجة التوسع فى الجيش و انشاء الواحدات الجديدة فأصبح عدد الادارات فى الجيش سبعة ادارات هى :

(أ) ادارة القرعة العسكرية التى كانت قد انشئت عام ١٨٩٢ .

(ب) ادارة كاتم اسرار حربية التى كانت قد انشئت عام ١٩٠١ .

(جـ) ادارة العمليات الحربية التى كانت قد انشئت عام ١٩٢٥.

(د) ادارة الجيش و انشئت عام ١٩٣٦ .

(هـ) ادارة المخابرات الحربية و انشئت عام ١٩٣٧ .

(و) ادارة الامداد و التموين وانشئت عام ١٩٣٨ .

(ز) ادارة الشئون العامة و انشئت عام ١٩٣٩ .

(٣) أما بالنسبة للمناطق العسكرية فقد كانت مصر مقسمة قبل معاهدة ١٩٣٦ الى ثلاث مناطق و هى قسم القاهرة الذى انشأ عام ١٩٢٤ ، و المنطقة الشمالية التى انشئت عام ١٩٢٤ ، و المنطقة الجنوبية التى انشئت عام ١٩٢٥ ثم استحدثت منطقة شرق الدلتا عام ١٩٤٣

ب- حجم الوحدات والوحدات الفرعية فى الجيش بعد المعاهدة:

(١) المشـــاه :

كانت المشاه قبل المعاهدة تتكون من ثلاثة ألوية مشاه و هى اللواء الاول و اللواء الثانى و اللواء الثالث المشاه و كل لواء مشكل من ثلاثة كتائب بنادق مشاه + كتيبة

مدافع ماكينة . وقد ازداد عدد الالوية المشاه بعد معاهدة ١٩٣٦ ، إلى سبعة ألوية بتشكيل لواء الأساس عام ١٩٣٦ ، لواء الصحراء الغربية عام ١٩٤٠ ، واللواء الرابع والسادس المشاة عام ١٩٤٢ .

(٢) الفرسان :

وقد شكلت فى آلآيين عام ١٩٣٧ وهما الآلاى الأول سيارات خفيفة ، الآلاى الأول دبابات ، وكانت الفرسان قبل ذلك مشكلة من عناصر خيالة .

(٣) المدفعية :

وقد إشتملت على الآلاى الأول مدفعية ، اللواء الأول المضاد للدبابات وثلاثة ألآيات مضادة للطائرات ، وألآيين أنوار كاشفة ، والمدفعية الساحلية .

(٤) وبالإضافة إلى تلك الأسلحة الرئيسية كان يوجد بعض الأسلحة المعاونة والإدارية منها ما كان موجودا قبل عام ١٩٣٦ مثل لواء الحدود ، و القسم البيطرى الذى أنشأ عام ١٩٢٣ ، وسلاح خدمة الجيش والخدمات الطبية اللذان أنشئا عام ١٩٢٥ وسلاح الإشارة ١٩٣٥، ومنها ما أستحدث بعد المعاهدة مثل : سلاح الصيانة ١٩٣٦ ، وسلاح المهندسين ١٩٣٧ ، وسلاح المهمات عام ١٩٣٨ ، والطيران عام ١٩٣٨.

جـ - **القوات الجوية :**

(١) أنشئت قيادة سلاح طيران الجيش كأحد إدارات الجيش بقيادة ضباط إنجليز حتى وقعت المعاهدة فتم تغيير إسم سلاح طيران الجيش عام ١٩٣٧ - بناء على أمر ملكى - ليكون سلاح الطيران الملكى المصرى ، وقد تبع ذلك فصل كشف أقدمية الضباط الطيارين عن كشف الجيش ، أسوة بالقوات الجوية الملكية البريطانية ، وإستمر تزايد سيطرة الضباط المصريين على القوات الجوية ، وكان أول من تولى سلاح الطيران الملكى المصرى هو اللواء "على إسلام" باشا .

(٢) وتشير الوثائق المصرية إلى أنه تم التعاقد على الإعداد التالية من الطائرات خلال الفترة من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٣٩ :

(ا) ٦ أوداكس بانثر ٦ (خدمة عامة) Audax Panther 6

(ب) ١٨ أوداكس بانثر ١٠ (قاذفة خفيفة)	Audax Panther 10
(ج) ١٨ لايسندر ١ (تعاون مع الجيش)	Lysander MKE
(د) ٤٣ مايلز ماجيستر (تدريب إبتدائى)	Miles Magister
(هـ) ٦ فيرى جوردن (قطر أهداف)	Fairy Gordon
(و) ١٨ جلاديتور (مقاتلة)	Gladiater

(٣) كما قدم سلاح الطيران في أول نوفمبر ١٩٢٨ مشروعا لشراء ٥٢ طائرة إضافية كان بيانها كالآتي :

(أ) ١٨ جلايتور لسرب مقاتل إضافى .

(ب) ١٨ بلانهيم لسرب قاذفات متوسطة بدلا من سرب الأوداكس الذى ثبت عدم كفائته فتم تحويله إلى سرب التدريب المتقدم بمدرسة الطيران .

(ج) ٣ إيرسيد أنفوى للنقل الجوى .

(د) ٣ أنسن لتعليم الملاحة واللاسلكى والنقل الجوى .

(هـ) ١٠ أفرو ٦٢٦ للتدريب .

(٤) وتشير إعتمادات الدفاع الوطنى فى مشروع ميزانية ١٩٣٨- ١٩٣٩ أنه أدرج لتعزيز سلاح الطيران مبلغ ١,٣٢٢,١٣٢ جنية إلا أن المشاكل المالية نتيجة للحالة الإقتصادية المتدهورة عام ١٩٣٨ والأعباء المالية المترتبة على المعاهدة إنعكست على تطوير سلاح الطيران الملكى فتوقف العمل فى الإنشاءات وأراضى الهبوط ، كما تأخرت أعمال التوسع التى كانت الحكومة تزمع إنشاءها فى مدرسة تدريب الطيران .

د- المجلس الأعلى للدفاع:

(١) تم تشكيل المجلس الأعلى للدفاع بعد المعاهدة للقيام برسم سياسة جديدة للجيش وإعداد خطة تطويره وتسليحه وقد تشكل هذا المجلس من :

(أ) وزير الدفاع الوطنى [١] .

---

(١) يلاحظ أنه تم تغيير إسم وزارة الحربية والبحرية إلى وزارة الدفاع الوطنى .

(ب) رئيس أركان حرب الجيش .

(ج) وكيل وزارة الدفاع الوطنى .

(د) مفتش عام الجيش .

(هـ) مدير سلاح الطيران .

(و) كاتم اسرار حربية .

(٢)وقد قام المجلس بإعداد خطة لتطوير وتسليح الجيش المصرى عام ١٩٣٨ بلغت تكاليفها فى حدود ٢٠٠ مليون دولار (حوالى ٤٠ مليون جنية فى ذلك الوقت) . ولكن لم تتحقق نظرا لأن المعاهدة كانت تنص على أن تسليح الجيش المصرى يتم عن طريق بريطانيا التى تعللت بأنها فى حاجة للأسلحة للإستعداد للحرب فى ذلك الوقت .

(٣) **كما قام المجلس الأعلى بتشكيل مجلس الجيش ولجنة الضباط :**

(ا) مجلس الجيش : يرأسه وزير الدفاع الوطني وعضوية كل من وكيل وزارة الدفاع ورئيس أركان حرب الجيش ومفتش عام الجيش ومدير سلاح الطيران وأربعة أعضاء ينتخبون من كبار ضباط الجيش المتقاعدين ، ويعين كاتم أسرار حربية سكرتيراً للمجلس ويختص هذا المجلس ببحث المسائل التى تعرض على المجلس الأعلى للدفاع .

(ب) لجنة الضباط :

يرأسها رئيس أركان الجيش وعضوية كل من مفتش عام الجيش ورئيس إدارة الجيش – ورئيس الإمداد والتموين ، وقائد قسم القاهرة ويعين كاتم أسرار حربية سكرتيرا للجنة كما ينضم إلى اللجنة مدير المصلحة أو السلاح عند نظر أمر ضابط من ضباط الجيش المنتدبين للخدمة فى القوات المرابطة ، مصلحة الحدود ، خفر السواحل ، سلاح الطيران . وتختص لجنة الضباط بإقتراح المسائل الآتية على الوزير :

– تعيين وترقى الضباط والإحالة إلى الإستيداع أو المعاش أو الإعادة للخدمة .

- منح النياشين والميداليات والأنواط .
- تعيين الضباط فى وظائف أركان الحرب أو القادة وكذا النقل أو الإنتداب .
- إختيار أعضاء البعثات العسكرية .

هـ - عودة الجيش المصرى للسودان :

(١) نصت المادة الحادية عشر وملحقاتها من معاهدة ١٩٣٦ على أن تستمر إدارة السودان مستمدة من إتفاقيتى عام ١٨٩٩ ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن مصر وبريطانيا مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الإتفاقيتين .

(٢) وطبقا لذلك سافرت الأورطة السابعة المشاة ، من الجيش المصرى إلى السودان فى ديسمبر ١٩٣٢ ، فكانت أول وحدة عسكرية مصرية تدخل السودان بعد ١٣ عاما منذ حادث مقتل السردار السير" لى ستاك" عام ١٩٢٤ والتى ترتب عليها سحب الجيش المصرى من السودان .

و- التوسع فى التعليم العسكرى:

(١) كان التعليم العسكرى قبل معاهدة ١٩٣٦ ينحصر فى منشآت تعليمية تتمثل فى المدرسة الحربية التى تحولت بعد ذلك إلى الكلية الحربية ، ومدرسة الأسلحة الصغيرة ، ومدرسة التربية البدنية ، ومدرسة الكتاب العسكريين [١] وبعد المعاهدة توالى إنشاء مدارس الجيش المختلفة .

(٢) تم إعادة تشغيل مدرسة المشاة والمدفعية والهندسة العسكرية ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش عام ١٩٣٧ وفى عام ١٩٣٨ تم إنشاء كلية أركان الحرب وفى عام ١٩٤٠ أنشأ مركز تدريب مدافع الماكينة للمشاة وكذلك مركز تدريب قيادة السيارات ، وفى عام ١٩٤١ تم إنشاء مركز تدريب المشاة وكذا مركز تدريب المدفعية ، كما أنشأت مدرسة ومركز تدريب الفرسان ، ووضعت القواعد لإنشاء مدرسة الضباط العظام أما فى عام ١٩٤٤ فقد أنشئت مدرسة الشئون الإدارية وبالنسبة لسلاح الطيران فقد أنشئت مدرسة سلاح الطيران وبدأت الدراسة فيها فى يناير ١٩٣٨ .

---

(١) ومن الجدير بالذكر أن الذى أنشأ المدرسة الحربية هو محمد على وفى عام ١٩٢٤ تم إنشاء المدارس العسكرية الثلاث الأخرى .

(٣) ومن الجدير بالذكر أن البعثة البريطانية كانت قد تقدمت بمقترحات لتوفير العدد اللازم من الضباط لتوسعات الجيش بعد المعاهدة ، وذلك بزيادة عدد الضباط الجدد عن طريق توسيع الكلية الحربية وزيادة عدد طلبتها وتخفيض مدة الدراسة بها مع تركيزها ، والإكثار من إرسال البعثات إلى إنجلترا ، كما أجريت عدة دراسات لتعديل قانون التجنيد وإلغاء البدل العسكرى ، كذلك تبلور لدى حكومة الوفد مشروع لتدريب طلبة الجامعة وإعدادهم لمناصب الضباط الإحتياطيين وشرعت فى تنفيذه وكان ذلك بداية نظام ضباط الإحتياط .

ز - محاولات التصنيع الحربى :

(١) نصت معاهدة ١٩٣٦ على أن تحتكر بريطانيا تسليح وتدريب الجيش المصرى وقد تسبب هذا القيد فى تأخير عملية إمداد الجيش بالأسلحة الجديدة ويرجع المحللون ذلك إلى سببين :

(ا) أن تسليح الجيش المصرى وتقويته يتعارض مع مصالح بريطانيا وإستمرار بقاء قواتها فى مصر حيث تنص المعاهدة على جلاء القوات البريطانية عند وصول الجيش المصرى درجة من القوة تسمح له بالدفاع عن قناة السويس بمفرده .

(ب) إن طلبات مصر صادفت الفترة التى كانت بريطانيا مشغولة خلالها بإعادة تسليح قواتها المواجهة التهديد الألمانى ، لذلك فقد كانت تلبى الطلبات المصرية عن طريق إرسال الأنواع القديمة التى بطل إستعمالها ويريد الجيش البريطانى التخلص منها .

(٢) وقد سعت مصر دائما للتخلص من هذا القيد حتى نجح محمد محمود حينما سافر إلى بريطانيا فى صيف ١٩٣٨ للتفاوض فى موضوع نصيب كل من مصر وبريطانيا فى تكاليف الثكنات الخاصة بالقوات البريطانية التى إلتزمت مصرببنائها بناءا على المعاهدة حيث نجح فى عقد إتفاق بتقسيم هذه النفقات التى قدرت بحوالى ١٢ مليون جنية مناصفة بين مصر وبريطانيا وقد تم الإتفاق كذلك على أن تكون للحكومة المصرية حرية إستيراد الأسلحة للجيش المصرى

من غير المصانع الإنجليزية تجنبا للإبطاء ، وسافر وزير الدفاع حسن صبري إلى أوروبا حيث إتفق مع المصانع الفرنسية على توريد ١٢٠ مدفع موورتر (هاون) ويبدو أن تحرر مصر من هذا القيد كان مؤقتا حيث نجد أن محمود فهمي االنقراشي رئيس وزراء مصر عام ١٩٤٧ حاول التنصل منه عند عرض قضية مصر فأعلن أن لمصر الحرية الكاملة في الإتصال بمن تشاء من الدول وطلب المساعدة ممن تشاء وليس لأحد وصاية عليها كما أعلن أنه سيوجه إهتماما للجيش وسيعمل على تقويته بزيادة حجمه مع الأستعانة بخبراء عسكريين أمريكيين ، ولكن مجاملة أمريكا لبريطانيا ساعدت في القضاء على هذا المشروع .

(٣) كما عملت الوزرات المصرية بعد المعاهدة على التقليل من تأثير هذا القيد عن طريق محاولة إقامة بعض الصناعات الحربية ، فقد قررت وزارة مصطفى النحاس الرابعة في سبتمبر ١٩٣٧ إستدعاء خبير إنجليزي للإشتراك في وضع المواصفات لإنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة إلا أن العقبات المالية أدت إلى توقف العمل في هذا المشروع ، كما بحث حسن صبري أثناء زيارته لأوروبا موضوع إنشاء مصنع للذخيرة بمعونة بريطانيا .

ح - التوسع في الصحافة العسكرية :

(١) عرفت مصر الصحافة العسكرية حينما صدرت مجلة الجيش و البحرية في مايو ١٩٢٧ إلا انه تم ايقافها بعد شهور قليلة لعدم وجود التشجيع المادى و الادبي .

(٢) و مع تطوير الجيشو زيادة حجمه اعيد إصدار المجلة مرة اخرى عام ١٩٣٨ تحت اسم مجلة الجيش .

(٣) و في اواخر عام ١٩٤٦ بادر سلاح المدفعية باصدار مجلة المدفعية كل ثلاثة اشهر . ثم تتابعت المجلات العسكرية في الصدور .

ط- وضع كادر خاص لضباط الجيش:

(١) قدم حسن صبري وزير الدفاع في وزارة محمد محمود الثانية مشروع بتعديل الاوضاع المالية لضباط الجيش وذلك بوضع كادر خاص بهم يختلف عن يختلف عن كادر الموظفين نظرا لاختلاف ظروف وأحوال معيشتهم وللاخطار التي يتعرضون لها .

(٢) ولما قوبل مشروعه بمعارضه من باقي الوزراء قدم أستقالة مسببه في يناير ١٩٣٩ وقد ذكر في خطاب الاستقالة أن فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصرى قضاء على تقاليد الجيش وهدما لاستقلاله وزجا به في معترك السياسة الحزبية مما لايستطيع أحتمال مسئوليته فضلا عما في ذلك من مخالفة للقوانيين والنظم المعمولة بها فى الجيش المصرى وكافة الجيوش الاخري . ومن تعارض مع أحكام الدستور وإننى وقد أحتفظت للجيش بتقاليده وأستقلاله وأبيت أن يتدخل الغير فى شئونه حيل بيني وبين الاتصال بصاحب الجلالة القائد الاعلي للقوات البرية والبحرية مما يجعل أستمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبي مستحيلا .

(٣) وقد أدي موقف وزير الدفاع الي تقرير وضع كادر خاص لضباط الجيش المصري من عدم تطبيق كادر الموظفين عليهم .

وخلاصة القول أنه رغم تباطوء عملية تسليح الجيش المصري وعدم أستمرارية تنفيذ الخطط الخاصة بتطويره إما لاسباب سياسية كان أبرزها عدم استقرار الوزارات في الحكم لفترات طويلة أو لاسباب أقتصادية نتيجة ضعف الموارد المالية أو لاسباب خارجية متعلقة بالموقف البريطاني في مصر أساسا فأنه حدث تطور ملموس فى الجيش المصرى بعد المعاهدة وقد أدى ذلك فى النهاية الى زيادة عدد

الجيش وتسليحه وأرتفاع مستوى تدريبه ، ففي الاسبوع الاول من أبريل ١٩٣٩ كتبت صحيفة " النيويورك تايمز" الامريكية تقول : أن مصر قد اصبحت لديها ثلاثون الف جندي وفرقة من الدبابات مجهزة أحسن تجهيز ، ووحدات ميكانيكية ، وقوة جوية ، وأن هذه القوات تفيد شهرا بعد شهر[١] .

القسم الخامس

حركة التطوير والتحديث فى الجيش المصرى

بعد معاهدة ١٩٣٦

القسم الخامس

حركه التطوير والتحديث فى الجيش المصرى

تمهيد :

أ- نتج عن معاهده التحالف والصداقة الموقعه بين مصر وبريطانيا فى اغسطس ١٩٣٦ ؛ سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له . وإلحاق بعثه عسكريه بريطانية تتولى تدريب الجيش المصرى وكذا سلاح الطيران الناشئ . وان تقبل بريطانيا من ترى الحكومة المصريه ايفاده من رجال للتعلم ببريطانيا على ان تكفل لهم التدريب الملائم كما تعهدت مصر بالمقابل ان تقصر تدريب افراد جيشها فى المعاهد البريطانيه العسكرية وكذا تعهدت ان لايختلف طراز اسلحه قواتها البريه والجويه ومعداتهما عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية .

ب - وهكذا بدأت مع نهايات سنه ١٩٣٦ صفحه جديدة من تاريخ الجيش المصرى . وفى ١٣ من يناير ١٩٣٧ وصل الفوج الاول من اعضاء البعثه العسكريه البريطانية الى مصر ، وشرعوا فى تفقد أحوال الجيش الذى سيقومون باعادة تنظيمه وتحديثه وتطويره وفق ما نصت عليه شروط معاهدة الصداقة والتحالف المصريه البريطانية . وكان تقرير الماجور جنرال "مارشال كورنوول" أول رئيس للبعثه العسكريه البريطانيه عند تقييمه للجيش المصرى فى يناير ١٩٣٧ قاتما للغاية.

٣٨ - **المشروع البريطاني الاول لتطوير الجيش المصرى :**

أ - مع الحماس الشديد الذى صاحب وصول البعثه العسكريه البريطانيه وانتعاش الامال فى قيام جيش مصرى قوى جديد يعيد لمصر امجادها الماضيه ويعيد اليها استقلالها الذى علقت المعاهدة حصولها عليه ؛ قررت وزارة مصطفى النحاس الثالثه (٩ مايو ١٩٣٦- ٣١ يوليو ١٩٣٧) إعاده تنظيم الجيش المصرى على نفس نظم الجيش البريطانيى ؛ وان [illegible]

فى برفع قوته الحالية وتسليحه الى ما يماثله فى(فوقه بريطانية) وملحقاتها من القـــوات

ب - وقد وافقت البعثه العسكريه البريطانية على هذا المطلب - واقترحت فى نفس الوقت انشاء المدارس الفنيه المتخصصة للمدفعية والهندسة العسكريه والاسلحة الصغيرة والدبابات والبدء فى دورة قصيره لتدريب الضباط على أعمال أركان الحرب وايفاد الضباط المصريين الى كليه أركان الحرب بكامبرلى بانجلترا . وفى نفس الوقت حث رئيس البعثه العسكريه البريطانيه الماجور جنرال "مارشال كورنوول "الحكومه المصريه على طلب كميات من الاسلحة والمعدات . ومع تطوير المطلب المصرى وتنسيقه بمعرفه البعثه العسكريه البريطانية وتحويله الى احتياجات ظهر فى النهاية اول مشروع لتطرير الجيش المصرى بعد معاهده سنه ١٩٣٦ .

جـ - وكان المشروع موضوعا وفقا لفلسفه دفاعيه قائمه على ميدا التعاون الوثيق بين الجيش المصرى والبريطانى فى الشرق الاوسط . وكان ايضامؤسسا على إحتمالات "حرب الصحراء" فى الصحراء الغربيه - وهو ما يعنى ان توقعات البعثه العسكريه البريطانية بشأن الحرب العالميه الثانيه التى كانت لم تنشب بعد - كانت صحيحة بالنسبه للجبهة المصرية . ويسجل المشروع من بين ما يسجل إستخدام العربات المدرعه والدبابات لأول مرة فى تايخ البلاد ، فضلا عن إدخال المدفعيه المضادة للطائرات والأنوار الكاشفه والمدفعيه المضادة للدبابات ومدفعيه الميدان الحديثة والهاونات مما لم يكن لدى الجيش المصرى سابق معرفه به ، غير ان العلامة المميزة للمشروع فى الواقع كانت حقيقة ان الجيش المصرى كان بسبيل التحول من جيش يسير على الاقدام ويجر معداته البغال ... الى جيش محمول على عربات ولوارى وجنزير وعربات مدرعة ودبابات ، وقد بلغت التكاليف الماليه للمشروع مليونان وسته وثلاثون الفا ومائتان وواحد من الجنيهات ٢٫٠٣٦٫٢٠١ جنيه وبلغت الاحتياجات البشريه اربعه عشر الفا ومائتان وسته وستون رجلا .

د - وقد منى هذا المشروع بالفشل الذريع لانه لم يعد النظر فى قانون التجنيد الذى كان معمولا به فى ذلك الوقت وادخال اصلاحات به وكذلك كان من الواجب بداءة رفع مستوى التدريب التكتيكى والفنى للرجال وتكوين الكواد الفنية من الضباط وبارسالهم للدراسة فى الكليات والمعاهد العسكريه البريطانية . بالاضافة الى تأخير إمداد الجيش المصرى بالأسلحه البريطانية ومحاوله البعثه العسكريه البريطانيه تغطيه ذلك الموقف بإعاره الجيش المصرى بعض الاسلحه من الجيش البريطانى واستئجارها فى بعض الاحول حتى تصل الاسلحه الجديده ؛ فسلم الى الجيش المصرى فى خلال عام ١٩٣٨ عدد من مدافع الماكينة ومدافع الميدان والمدافع المضادة للطائرات والمضادة للدبابات والهاونات والمدافع الساحليه ومجموعات الانوار الكاشفه

هـ - ولعل قصور الامكانيات البشريه والثقافيه عن ملاحقة موجة التطوير الحديثة فى الجيش غداه عقد المعاهدة المصريه البريطانيه كان مسئولا عن الفشل . بالاضافة الى عدم توافر الكوادر الكافيه لسد النقص فى الوحدات ؛ وبذلك تحالفت عدة حقائق معا - كى لايرى مشروع التطوير الجديد النور. وكان رئيس البعثه متسرعا للغاية فى مشروعه لتطرير الجيش - فقد قدر التكاليف المالية للمشروع بمليونين وسته وثلاثون الفا وواحد من الجنيهات فى يناير ١٩٣٧ ، وبعد فترة قصيرة من وصول البعثه العسكريه الى مصر عاد فى مرحله لاحقه واعاد تقدير التكاليف الاجماليه بسته ملايين من الجنيهات الامر الذى ورط الحكومه المصريه - اذا تعذر على وزارة الحربية تقديم التقديرات التفصيلية لما يلزم من المبالغ للمشروع لاحتياج الامر الى احضار ضباط بريطانيين من الخارج كمتخصصين فى الفروع المختلفه للخدمه العسكريه كخبراء فنيين - وترتب على ذلك تناقض طلبات الوزارة وتلكؤ الجهات الماليه وتعثر الاعتمادات . وكان ناتج كل هذه التخبطات ان سار الدعم البشرى فى تيار لم يواكبه فيه الدعم بالامدادات

و - وكان كل مماتم تحقيقه من تطرير بالجيش المصرى بعد سنه من تقديم المشروع البريطانى هوانشاء الوحدات التالية :

(١) عدد ١ كتيبه بنادق مشاه

(٢) ١ بطاريه متوسطه .

(٣) ١ بطارية مدفعيه ثقيلة

(٤) ١ بطارية مضادة للطائرات

(٥) ٤ بطاريه ميدان .

(٦) ١ جماعه مهندسى ميدان

(٧) ١ قسم انوار كاشفة

(٨) ١ ألآى سيارات خفيفة

(٩) كما تم تحويل كتينتى مشاه الى كتائب مدافع ماكينة - وكتيية اخرى الى الاى مضاد للدبابات.

ز - كان هذا هو حال الجيش المصرى فى ظل المشروع البريطانى الاول لتنظيمه وبعد مضى عام على وضعه تحت الاشراف البريطانى الجديد للبعثه العسكريه البريطانية .

ومن هذا يتضح ان المشروع قد تعثر ولم يتجاور ان يكون مشروعا على الورق .

مشروع السنوات الخمس :

آ - مع خطوات تعزيز الجيش المصرى وتطويره وتوقع مخططو السياسة الدفاعيه المصريه احتمال قيام حرب اوروبية على نطاق واسع لايمكن لمصر تفادى اقحامها فيها ... تقدم حسن صبرى وزير الحربيه فى حكومه محمد محمود الرابعه (٢٤ يوليو ١٩٣٨- ١٨ اغسطس ١٩٣٩) . بمشروعه ذو السنوات الخمس لاستكمنالوسائل الدفاع

وقد انتهى هذا المشروع الى ان دراسة الموقف العسكرى للقطرالمصرى اكدت ان القوة اللازمه للذود عن استقلال البلاد والدفاع عن سلامة اراضيها يجب ان تكون كالاتى :

(١) فرقه ميانيكية قوامها ٧٠٠ ضابط و١٤،٥٠٠ صف وجندى .

(٢) فرقة مشاه كامله قوامها ٧٥٠ ضابط و١٧,٠٠٠ صف وجندى .

(٣) فرقه الرديف من تسعه أورط وقوه دائمه من سبعين ضابط و٩٠٠ صف وجندى .

(٤) فرقة مضادة للطائرات وقوامها ٣٠٠ ضابط و٧ر٠٠٠ صف وجندى

(٥) مجموعه دفاع ساحلى قوامها ٥٠ ضابط و١ر٢٠٠ صف وجندى

(٦) سلاح الطيران ويتألف من تسعه اسراب .

(٧) مدارس الجيش ووحدات التعليم وقوتها ١٥٧ ضابط و٣٠٠٠ صف وجندى .

(٨) قوة السودان وقوامها ٧٥ضابط و١ر٩٠٠ صف وجندى .

ب – قدرت التكالف اللازمه لانشاء هذه القوة شامله نفقات الانشاء الاوليه ومصاريف الصيانه السنويه عند اتمام البرنامج فى نهايه السنوات الخمس كالاتى :

م	القـــــوة	التكاليف الاوليه للتسليح	نفقات الصيانه السنوية
(١)	الفرقة الميكانيكيه	٢ ر ٢٨١ ر٠٠٠	٥٨٣ر٢٠٠
(٢)	الفرقة المشاه	١ر٩٢٣ر٠٠٠	٤٥٣ر٠٠٠
(٣)	فرقة الرديف	١٥٠ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠
(٤)	فرقة مقاومه الطائرات	٢ر ٨٣٩ر٠٠٠	٤٧٩ ر٦٠٠
(٥)	مجموعه الدفاع الساحلى	١٠٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠
(٦)	سلاح الطيران	٨ر٠٠٠ر٠٠٠	١ر٧٥٠ر٠٠٠
(٧)	مدارس الجيش ووحدات التعليم	٢٠٠ر٠٠٠	٥١ر ٠٠٠
(٨)	قوة السودان	١٧١ر٠٠٠	٣٦ر٢٠٠

جـ - كما اضيف الى الرقم السابق التكالف اللازمة للتسليح والصيانة وبيانها كالاتى : -

م	البيـــــان	التكالف الاوليه للتسليح	نفقات الصيانه السنويه
(١)	احتباط السلاح والذخيره والوقود	٠٠٠ر ٠٠٠ر ٤	٠٠٠ ر ٥٣٢ ر٤
(٢)	مشروع نواه الاسطول البحرى	٠٠٠ ر ٦٦٢ ر٣	٠٠٠ ر ٥٦
(٣)	الانشاء ات ومرتبات الجيش	٠٠٠ر٥٠٠ ر ٢٢	٠٠٠ر ٥٠٠ ر ٢
	الاجمالـــــــى	٠٠٠ر ١٦٢ر٣٠	٠٠٠ر ٣٥٨ر٧

د - وكان قد اعتمد فى ميزانيه عامى ١٩٣٧- ١٩٣٨-١٩٣٨-١٩٣٩ لمشروعات الدفاع الوطنى ٥٠٢ر٨٦٢ر٥ جنيها - فكان لزاما ان يغطى الباقى وقدره ٤٩٨ر٨٥٧ر٤٠ جنيه وقد كانت الحكمه من تقدير خمس سنوات لتنفيذ المشروع هى طاقه الخزينة المصريه وضروره المحافظة على المستوى العالى لخريجى الكليه الحربيه وما يتبع ذلك من ضروره انتظار خمس سنوات لامكان الحصول على العدد الكافى لتكملة المقرر من الضباط وقدره ٢٢٣٥ ضابطا وقد ترتب على ذلك انه اصبح ازاما على الخزينه المصريه ان تخصص متوسطا سنويا قدره ٠٠٠ر١٧٠ ر٨ جنيه اعتبارا من اول مايو ١٩٣٩ ولمدة خمس سنوات تصبح بعدها الميزانيه الثابته لوزارة الحربيه ٠٠٠ر٣٨٨ر٧ جنيه

هـ - وكان الجديد فى المشروع هذه المرة انشاء نواه البحرية المصريه تشتمل على بواخر الحراسه وكاسحات الالغام وقوارب الطوربيد . كما روعى تعزيز سلاح الطيران بتسعة اسراب تعاون وقاذفات ومقاتلات بمزانية قدرها ثمانيه ملايين من الجنيها .

و - ويعد المشروع بالمقارنة بالمشروع السابق - شيئا ضخما للغاية - اذا ما لاحظنا ان الذى كان مقدرا للمشروع الاول هو ٢٠١ر٠٣٦ر ٢جنيه زيدت بعد ذلك الى سته ملايين من الجنيهات بمتوسط انفاق سنوى قدره ٠٠٠ر ١٧٠ر٨ ملايين جنيها لمده خمس سنوات .

غيران هذا المشروع الضخم لم يتيسر له ان يتم على الصوره التى ارادها له واضعوه . ويبدو ان ذلك كان راجعا الى التغييرات الوزاريه السريعه التى كانت تحد ث بالبلاد والى التيارات والتوجيهات السياسيه التى كان الوزارة بعد "حسن صبرى " فى يناير ١٩٣٩ راى اخر

مشروع السنوات السبع :

أ - فى يناير ١٩٣٩ عكف وزير الدفاع الوطنى " حسين سرى " على دراسه المشروع الذى قدمه سلفه " حسن صبرى" وقد تبين له جوانب التقصير والتى تتلخص فى ان المشروع اعد على انه كل ما يلزم لتقويه الجيش المصرى وسلاح الطيران ولم يشرفيه الى المستوى النهائى الذى يجب ان يصلا اليه ليكونا وحدهما قادرين على الدفاع عن البلاد . ولم يضع المشروع بيانات وبرامج مفصلة لبعض التنظيمات الوارده فيه . بالاضافه الى ان المشروع قد بنى علي اساس التنفيذ فى خمس سنوات - وقد وجد حسين سرى ان عدد الضباط وضباط الصف والصناع المهرة الموجودين فى الوحدات فى يناير ١٩٣٩ اقل بكثير من العدد المقرر لها

ب - وقد راى حسين سرى ان تنفيذ المشروع بهذه الطريقة من شانه ان ينقص من كفابه الوحدات المنشاة - لذلك قرر اعادة النظر فى تقدير السدة اللازمه لتنفيذ المشروع على اساس التعشى مع العدد الذى يمكن تخريجه سنويا من الضباط وغيرهم من المتخصصين والفنيين .

كذلك راى حسين سرى باشا ان قوات الاحتياطى الوارده فى المشروع هى تسع كتائب لاتكفي للدفاع عن المرافق العامة للبلاد وللمساعده على سد النقص الذى قد يحدث في الجيش العامل وقت الحرب فقرر زيادتها ١٥ كتيبة لتصبح قوتها ٤٥٠ ضابط و١٢٫٠٠٠ صف وجندي بدلا من ٢٧٠ ضابطا و٧٫٢٠٠ جندى .

جـ -وقد تلخص مشروع حسين سرى باشا فى تكوين الجيش المصرى من الوحدات التالية :

(١) عدد ٣ فرقة ميكانيكيه قوتها ٤٥٠٠٠ صف ضابط وجندى

(٢) عدد ٢ فرقة مشاه قوتها ٣٦٠٠٠ صف ضابط وجندى .

(٣) عدد ٢ فرقة مدفعيه مضادة للطائرات قوتها ١٤٫٠٠٠ صف ضابط وجندى

د - وتصل قوة الجيش المصرى طبقا لهذا المشروع الى ١٢٫٠٠٠ صف ضابط وجندى بما فى ذلك قوه الدفاع عن السواحل وقوه السودان والمدارس والمعاهد ومصالح الجيش المختلفه اما سلاح الطيران فقد رؤى ان يتكون من :٣ سرب تعاون ، ١١سرب مقاتل ، ١٠ سرب قاذفات .

هـ - ويلاحظ ان هذا البرنامج يقتضى زيادة القوات بما يعادل ضعف القوات المقررة فى مشروع " حسن صبرى " وقد قدرله واضعوه ان يتحقق خلال مده ١٨ عاما ؛ رغم ان الخطة كانت لسبع سنوات ؛ وان التكاليف الانشائية لهذه الزيادة كانت خمسين مليونا من الجنيهات ، وأن اساس زيادة الجيش الى هذا العدد هو جعله قادرا على مقاومه اى اعتداء خارجى لمده ثلاثه اشهر حتى تصل النجده من الدول الحليفه ولم تتخذ اى خطوه لاعتماد هذا المشروع من السلطات العليا فاصبح كسابقه حبرا على ورق .

مشروع تشكيل سنه ١٩٤٠ :

أ - عندما اعلنت الحرب العالميه فى ٢ سبتمبر ١٩٣٩ كانت الوحدات الرئيسيه فى الجيش المصرى عباره عن ٩ كتا يب مشاه مشكله فى ثلاثة لواءات ؛ والاى دبابات خفيفه ؛ ٢ الاى مدفعيه ميدان ؛ ٣كتايب مدافع ماكينه ؛ والاى سيارات فرسان خفيفة ؛ والاى مدفعية مضادة للطائرات . بقوه ١٠٠٠ ضابط ؛ ٢٤٥٠٠ جندى الى جانب ٨٠ ضابط و١٠٠ جندى من القوه الجويه المصريه .

ب - ولم يكن قدتم تنفيذ اى من المشروعات السابقة باستثناء بعض الوحدات التى لها موردا ماليا - على ان هذه الوحدات الجديدة كانت تشكل الوحدات الجيدة لم يكن ليتيسر الا

بسحب الاعداد المطلوب لها من الضباط والجنود من الوحدات المشكله أصلاً ، وكانت مشكله المعدات والاسلحه الرئيسيه والمؤن قد استمرت فى التزايد نتيجه للبطء الشديد من جانب بريطانيا ؛ لدرجه ان الجيش المصرى كله كان لا يمتلك من البنادق فى ١٣ ابريل سنه ١٩٣٩ سوى ٢٠٫٠٠٠ بندقيه

جـ - وقد اعترف وزير الدفاع فى ذلك الوقت بالعجز عن النهوض بالجيش وفقا لبرامج التطوير بسبب النقص فى الضباط والاسلحه وانه ازاء الازمات الدوليه المتلاحقه لن يتيسر تنفيذ مراحل النهوض بالجيش على الوجه الامثل وقرر ان الحاجة ستكون ما سة لتخريج ١٢٠ ضابطا فى سنه ١٩٣٩ ثم التعجيل بتخريج غيرهم كلما دعت الحاجه - واستصوب ان يتم استكمال وسائل الدفاع فى مشروع السنوات السبع فى ثلاثه مراحل يكون عدد الجيش فيها ٥٠٫٠٠٠ و ٩٠٫٠٠٠ و ١٣٥٫٠٠٠ على التوالى بحيث تستطيع البلاد فى اخر المرحله الاعتماد على قواتها الدفاعيه .

د - وفى ظل هذه الظروف اقترحت البعثه العسكريه البريطانيه التعجيل باستكمال بعض وحدات المعاونه ؛ ووضعت مشروعا لذلك تصل به قوه الجيش الى حوالى ١٫٨٥٧ ضابطا و٤٥٫١٣٢ صف ضابط وجندى واسمت هذا المشروع(C-1940) وقد اعتبرت البعثه العسكريه هذا المشروع احد مراحل (مشروع السنوات السبع) وخططت له لينتج فى ابريل ١٩٤٠ جيشا قوامه ٤٥٫٠٠٠ رجل الى جانب خمسة اسراب للسلاح الجوى المصرى (٢٫٠٠٠ من كل الرتب) لكن الحرب بدات ولم يتم استكمال هذه المرحله

هـ -ويبدو أن السلطات المصريه تركت للبعثه العسكريه منذ بدايه الحرب مهمه تنظيم الجيش وفقا لمصالح بريطانيا الدفاعيه فى المنطقه ؛ اذا يلاحظ ان خطة تنظيم الجيش المصرى التى نحن بصددها من ابتكار البعثه العسكريه البريطانية وحدها - كما ان هذا المسلك كان يؤيده

وجود على ماهر فى الوزارة فى الفتره من ١٨ اغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ مايو ١٩٤٠ وهو صاحب مبدا تجنب مصر ويلات الحرب . ويتضح من حالـه وتكوين الجيش فى سنـه ١٩٤٢ بالمقارنة بما كان مأمولاً ان يكون عليه فى اول ابريل سنه ١٩٤٠- تخلف وحدات كثيرة منه عن الوصول الى المستوى المطلوب . و كان هذا هو كـل ما اصاب الجيش من تقدم خلال الزياده التى اضيفت والتى سميت (Ci 940)مجرد متطلبات استلزمتها ظروف الحرب ورأت بريطانيا تنفيذها لصالح المجهود الحربى البريطاني . ويبدوان النجاح قد أصاب المسميات فقط دون العمل الفعلى ؛ فالكثير من الوحدات سميت دون ان تكون حقيقة وكثير من الوحدات كان ينقصها الكثير من المعدات الاساسية وخاصة بالنسبه للأسلحه الرئيسية كالفرسان والمدفعيه والمشاه كما كان النقص فى الافراد ملموسا فى وحدات عديدة . وبذلك نجد ان المشروع لايخرج من كونه تكمله للوحدات المحاربة التى انشأت حتى سبتمير ١٩٣٩ مع زيادة الوحدات المضادة للطائرات والانوار الكاشفة واستكمال الدفاع الساحلى لتغطية الواجبات التى استلزمتها ضرورات الحرب .

ز - وقد كانت مشروعات التطرير تحدد تنظيم الجيش على اساس الفرقه الميكانيكيه والفرقة المشاه بتنظيمات كل منها النمطيه . غير انه بمضى الوقت وبتكشف استحاله تزويد وحدات الجيش بالمعدات والاسلحه وقفا لجداول التنظيم لاتشغال الجيش البريطانى بتطورات الحرب ولاسباب اخرى تنحصر فى ضرورة بقاء الجيش المصرى غير قادر على الدفاع عن امن حدوده .

مشروع الدفاع عن البلاد وتعزيز الجيش عام ١٩٤٥ :

أ - مع منتصف عام ١٩٤٥ ، بدات اختلافات وجهات النظر فى شان مستقبل الجيش المصرى تتضح بين السلطات المصريه والسلطات البريطانية (البعثه العسكريه) . فقي مايو ١٩٤٥ اوصت لجنه روساء اركان الحرب فى لندن والبعثه العسكريه البريطانيه بفتح المناقشات بشأن الجيش المصرى لما بعد الحرب مع السلطت المصرية وقد إقترحت البعثة العسكرية البريطانية على رئاسة الاركان حرب الجيش المصرى تنظيما للجيش

على اساس لواء حدود لواء ميكانيكي اربعة كتائب امن داخلي تسعه الايات مضاده للطائرات وانوار كاشفه سته اسراب طائرات في حدود ميزانيــة قدرها سته ملابين جنيه

ب – وكان تنفيذ هذا المشروع يعني خفضا في قوه الجيش المصرى بمقدار ٢٦٠ ضابط ٦٠٠٠ درجات اخرى وقد رفض وزير الحربية المصرى آنذاك هذا المشروع موضحاً أنه لا يتجاوز قوه بوليسية . ويقرر البريطانيون انه منذ ذلك الوقت بدأ الفكر التنظيمي للجيش يتخذ صورة الخفاء وعدم البوح به لهم .

هيئه اركان الحرب :

أ – كان اهم عمل في حركه تحديث الجيش المصرى هو اعادة خلق الآله العقليه الحربيه له والتي حرمت مصر منها كأثر من آثار الاحتلال البريطاني لمصر في ستمبر١٨٨٢. فكانت اولى خطوات التحديث هي اعادة انشاء هيئه اركان الحرب فصدر القانون رقم ٧٢ لسنه ١٩٣٧ بانشاء هيئه اركان حرب الجيش في ٣١ يوليو سنه ١٩٣٧ من رئيس هيئه اركان حرب الجيش واركان حرب ادارة الجيش ؛ واركان حرب العمليات الحربيه وكاتم اسرار حربيه ؛ واركان حرب تشهيلات وتموين الجيش

ب – ويتبع رئيس هيئه اركان الحرب :مدير العمليات والمخابرات الذى اختص بمساعده رئيس اركان حرب الجيش في جميع واجباته وشطت ادارته من بين ما شملت ادارة العمليات الحربيه التي اختصت بالمسائل الاستراتيجيه والخطط والعمليات والإتصال برئاسة الجيش البريطاني بمصر بخصوص العمليات والتنظيم الدفاعي ويدخل من ضمن ذلك تحصين الموانى والدفاع الجوى ومساعده السلطه المدنية

المــــدفعـية :

أ – كان سلاح المدفعيه المصرية قبل معاهدة ١٩٣٦ يتكون من اربعه بطاريات خفيفة قوتهـا ٢٤ ضابطا و٦٢٨ درجات اخرى ، ١٦ مدفع هاوتزر عبار ٧ر٣ بوصه تحمــــل على البغال ؛ الى جانب بلوك مدفعيه يسمى بلوك المحافظه مسلح باثنى عشـر مدفعـــا من طـــراز "كروب ٦" و " كروب ٩" "ونــورد نفلـد عيارة" ٧٥مم غـير صالحـه للقتال وو اجبها فقط أداء التحيه والتعظيمات فى الاحتفالات والمناسـبات العامه وبطاريـة سيارات مدافع ماكينه قوتها ضابطين ، ٥٩ رتب اخرى مسلحة بأربعة مدافـع "فيكرز"رشاشة عيار ٣٠٣ر٠ تحمـل على السيارات

ب – ولتحديث المدفعيه تم التخلص من نظام الجر بالحيوانات عن طريق استخـدام السيارات وتم تشكيل النواه الاولى من لـواء مدفعية الميدان الخفيف . ثم تبـع ذلك تنظيم السـلاح على اسس حديثه

جـ – وفى النصف الاول من عام ١٩٤٤ كانت المدفعيه المصريه تتكون من اللواء الاول والثانى والثالث المضاد للطائرات وقيادة مدفعيه الفرقة ؛ والمدفعية الساحيه . ومنذ النصف الثانى لعام ١٩٤٤ بدأت الاتصالات تجرى بين البعثه العسكريه البريطانية ووازرة الحرب البريطانيه لادخال " الرادار" فى المدفعيه المصريه وقد نجحت هذه الاتصالات واثمرت عن الافراج عن هذه المعدة فى ١٤ يناير ١٩٤٥ .

د – وقد وافق ذلك استكمال تجهيز المدفعيه الثقيلة المضادة للطائرات بمدافع ٧ر٣ بوصة – وكان ينقصها ستة مدافع فقط لتوصيلها الى المعدل الرسمى – اما مدفعية الميدان فلم يكن لديها سوى الاى واحد مكـون من بطاريتين ٢٥ رطـل وجملة مدافعها ١٦ مدفع – وكان بالمدفعيه المضـادة للدبابات ثلاثه تروبات فقط مزودة بمدافع ٦ رطل جملتها ١٢ مدفع بواقع

اربع مدافع لكل تروب . وقد كانت اتجاهات البعثه العسكريه البريطانيه فى شأن تجديد المدفعيه المصرية فى ذلك الوقت هى التركيز على المدفعيه المضادة للطائرات ورفعها الى تسعة الايات مدفعية مضاده للطائرات وانوار كاشفه . ومع نهايه ١٩٤٥ كان قدتم تجهيز ألآى ميدان واحد بمدافع ٢٥ رطل وتم تجهيز بطارية مضادة للدبابات بمدافع ٦رطل .

هـ -وبذلك كان سلاح المدفعيه يتكون فى ذلك الوقت من ثلاثه الوية مدفعيه مضادة للطائرات تشكل كل من الاول والثانى منهم من ألآى ثقيل من ثلاثه بطاريات وبطارية خفيفة وألآى أنوار كاشفه من بطاريتين - أما اللواء الثالث فقد تشكل من بطارية ثقيلة وبطارية خفيفة وبطاريتين انوار كاشفة . وتشكلت قياده مدفعيه الفرقه من الاى ميدان والاى خفيف وبطارية ميدان . وتكونت مدفعية السواحل من ست بطاريات .

الفرسان :

أ - كان سلاح الفرسان المصرى قبل بدء تطويره يتكون من أورطتين من الفرسان الخياله سلاحهما السيف و المزراق (حربه طويله) والبندقيه القصيرة (قرابينة) والطبنجة وكانت القوة البشريه لهما احد عشر ضابطا و٣٧٥ درجات اخرى . وبأدخال الميكنه فى الجيش المصرى مع قدوم البعثه العسكريه البريطانيه اعيد تنظيم هذا السلاح على اساس ان تبقى اورطتى الخيالة على شكل الاى لاغراض الاحتفالات والتشريفات واستبعادهما تماما من الاعمال القتاليه لتخلفهما عن روح العصر الذى كان قد قطع شوطا فى الاعتماد على المحرك والدرع - مع تشكيل رئاسة الاى فرسان ميكانيكى يتكون من اورطة واحدة من السيارات المدرعه الخفيفة - ومن رئاسة الاى دبابات خفيفة يتكون من اورطة دبابات خفيفة ماركه ٦طراز "ميدوز" .

ب- وقد استمرت السياسة العسكريه بالنسبه لتحديث سلاح الفرسان هى الاكتفاء بتسليحه من ألآى خفيف وألآى دبابات خفيفه . ولم يبدأ التفكير فى ضم ألآى استطلاع الى

الفرســان إلا فى مايــو ١٩٤٤ حيث رأت البعثه ان ألآى الاستطلاع هو التشكيل المناسب للجيش المصرى فى ذلك الوقت بالنظر لان السيارات المدرعه لها القدرة على العمل فى مجال المسافات الطويله كمناطق الحدود المصريه – وان الدبابات لالزوم لها فى ذلك الوقت حيث انها كانت تمر بمرحلــه إنتقالية واحتمالات تطررها بدرجه كبيره خلال اعوام ١٩٤٥ – ١٩٤٦ كانت واردة – فاكتفت بتحويل ألآى السيارات الخفيفة الى الاى استطلاع مع الاحتفاظ بألآى الدبابات الخفيفة .

البحريــة المصريــة :

أ – كانت السياسة البريطانية منذ بدايه القرن التاسع عشر تحمل بكل الطرق على حرمــان مصر من ان تكون دوله بحريه إلا أن مصر بموقعها الجغرافى المتحكم وشواطئها الممتدة الطويلة تسطيع ان تحصل على مكانة بحرية مرموقة يخشى بأسها لاسيما بعد انشاء قناة السويس . وكلما شاءت مصر ان تبنى اسطول قوى كانت بريطانيا تقف لها بالمرصــاد وتسد عليها المنافذ ؛ حتى اتيح لها احتلال البلاد فى النهاية ؛ ولو كان لمصر اسطول قوى لحسبت بريطانيا له حسابه ولدافع عن الوطن ولما تم ضرب الاسكندرية واحتلال البـــلاد عام ١٨٨٢ بهذه القوات المعادية القليلة نسبيا وبمثل تلك السهولة .

ب – بعد احتلال بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ اتخذت مجموعة من الاجراءات فى شأن البحرية المصرية هى :

(١) إلغاء الاسطول البحرى المصرى وتسريح رجاله .

(٢) إلغاء الاسطول التجارى وبيع بواخر مصلحة البوستة الخديوية الى شركة بريطانية واحلال الضباط والفيين الاجانب محل المصريين فى تسيير هذه البواخر للتخلص من الطبقـــــة البحرية المصرية بما لها من تقاليد قديمة متوارثة منذ أوائل القرن التاسع عشر .

(٣) الغاء الترسانة البحرية وتسريح ما بها من عمال مدربين .

جـ – ولتحقيق اهداف بريطانيا كان اهتمام سلطات الاحتلال وعنايتها بمصلحة الموانى والفنارات شديدا واقتصر تولى المناصب الرئيسية للمصلحة على الضباط البريطانين ولم يبخلوا بالاموال اللازمه لتحسين الموانى المصرية ؛ وفى عام ١٩١١ اشترت المصلحة سفينة تموين لخدمة الفنارات فى البحر الاحمر بدلا من السفينة القديمة ؛ سميت باسم عايدة [1]. نفس اسمها القديم ولازال هذا الاسم مطلقا على السفينة الحديثة التى اشتريت بعدها .

د – ولعبت مصلحة خفر السواحل المصرية دورا هاما فى حياة البحرية المصرية فقد ارادت بريطانيا القضاء على البحرية المصرية كن تامن جانبها بالاضافة الى استغلال الامكانيات البحرية المصرية فى خدمة اغراضها وتخفيف المهمة على اسطولها البحرى فعمدت الى انشاء قسم بحرى بمصلحة خفر السواحل يضم عددا قليلا من السفن الساحليه الصغيرة واللنشات الساحلية ؛ وقد حرصت بريطانيا دائما ان تكون رياسة المصلحة ورياسة القسم البحرى وقيادة الوحدات البحرية قاصرة على الضباط البريطانيين .

هـ – ولحاجه بريطانيا الضرورية الى العنصر الوطنى ليمكن مصلحةخفر السواحل الوقوف على قدميها اضطرت الى انشاء مدرسة لتخريج الطباط البحريين اللازمين لخدمة اغراض خفر السواحل التى كانت تابعة لوزارة المالية انذاك فافتتحت فى عام ١٨٩٨ مدرسة البحرية فى السفينة "ديب البحر" وقد اشتهرت منذ ذلك الحين بأسم مدرسة " ديب البحر " ولم تكن منتظمه فى قبول دفع جديدة كل عام بل لم يكن يتعدى عدد الضباط فى كل دفعة اصابع اليد الواحدة حتى ان عدد الضباط البحرين المتخرجين منها منذ عام ١٨٩٨ حتى عام ١٩٢٦ بلغ ٣٦ ضابطا بحريا

و – البحرية المصرية خلال الحرب العالمية الاولى :

فى خلال الحرب العالمية الاولى نيط بالسفن المصرية مهام خطيرة فى خدمة المجهود الحربى

---

(١) ظلت هذه السفينة (عايدة) تعمل فى خدمة منائر البحر الاحمر حتى عام ١٩٥٩ عندما شحطت عند طرف جزيرة الأخوين ، وبنيت بدلاً منها سفينة أخرى بهولندا سميت (عايدة ٢) وصلت إلى الاسكندرية فى عام ١٩٦٦ .

البريطانى على طول السواحل المصرية فى البحرين المتوسط والاحمر فقامت بما عهد اليها على الوجه الاكمل مع تعرضها لخطر الغواصات والالغام البحرية المعادية .

ز - البحرية المصرية ما بين الحربين العالميتين :

(١) بعد ان نكثت بريطانيا بوعودها فى اعطاء مصر استقلالها بعد الحرب الاولى وهب الشعب مطالبا بالحرية والاستقلال زاد الوعى القومى بضرورة ايجاد بحرية وطنية فاشترت الحكومة المصرية سفنا ساحلية جديده لمصلحة خفر السواحل وارسلت البعثات البحرية الى الخارج وزاد الاهتمام بالبحرية التجارية وتكونت عده شركات ملاحية مصرية .

(٢) وفى عام ١٩٢٥ تم الاتفاق بين مصر وايطاليا (المحتلة لليبيا فى ذلك الوقت) على تحديد الحدود المصرية الليبية وتشكلت لجنة مصرية ايطالية لتعيين الحدود الليبية المصرية على طبيعة الارض. واتمت اللجنة عملها فى ٩ نوفمبر ١٩٢٦ وتم على ذلك ضم هضبة السلوم الى الاراضى المصرية واقتطعت واحة جغبوب من الحدود المصرية لتصير داخل الاراضى الليبية وبذلك استطاعت مصر ان تستفيد من خليج السلوم كميناء بحرى عند اقصى نقطة على حدودها الغربية .

وفى عام ١٩٣٣ قامت السفينة "مباحث" التابعه لمصلحة خفر السواحل المصرية والمخصصة للابحاث المائية واعمال المساحة برحلة علمية لدارسة البحر الاحمر والمحيط الهندى وكانت تقل على ظهرها بعثة السير جون مورى المؤلفة من علماء بريطانيين فى علم الاقيانوجرافيا واثنين من العلماء المصريين هما الدكتور حسين فوزى والدكتور محمد عبد الفتاح وتحركت السفينة "مباحث "من الاسكندرية فى ٢ سبتمبر ١٩٣٣ وعادت الى الاسكندرية بعد انتهاء الرحله فى٢٥ مايو ١٩٣٤ اى قضت فى رحلتها تسعة شهور قطعت خلالها ٢٢ الف ميل بحرى . وحصلت البعثة على نتائج علمية فاقت من حيث كثره عملها اية بعثة علمية سابقة فى المنطقة . وتعتبرالسفينة مباحث أول سفينة

ترفع العلم المصرى وتتجول فى المحيط الهندى جنوبى خط الاستواء .

ح - البحرية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية :

(١) بالرغم من أن مصر لم تشارك فى الحرب العالمية الثانية الا ان بريطانيا إستغلت إحتلالها لمصر فى تسخير كل مرافق البلاد فى خدمتها ، فقدمت البحرية المصرية اجل الخدمات للحلفاء فى احلك فترات حربهم وقامت الطوافات المصرية بنقل المؤن والذخيرة إلى جيوشهم بالصحراء الغربية ونقل الاسرى الايطاليين ثانية الى الاسكندرية . وكانت السفن المصرية تتعوض فى رحلاتها لهجمات طائرات المحور باستمرار حتى غرقت الطوافة "السلوم " قرب سيدى براني بعد اصابتها بقذائف طائرة المانية وكذلك انفجر اللنش القاطره "قاروس" داخل منياء الاسكندرية عند اصطدامه بلغم فى ٢٩ يونيو ١٩٤٣ اثناء سيره مع قافلة خارجة من المنياء فنسف بمن فيه وكان على ظهره دفعة كاملة من طلبة المدرسة فغرق ثمانية ونجا واحد منهم .

(٢) استخدم الحلفاء اثناء الحرب الثانية الموانى المصرية وورش اصلاح السفن بها بكل امكانياتها وتعتير المساعدات التى حصل عليها الاسطول البريطانى فى مصر ذات قيمة ملحوظة فى المعارك البحرية التى خاض غمارها كما ان البحرية البريطانية استاجرت معظم البواخر التجارية المصرية لنقل العتاد الحربى وغيره الى الجزيرة البريطانية وكان من نتجة ذلك ان اكثر من سبعة عشر باخرة مصرية من عماد البحرية التجارية المصرية اغرقتها قوات المحور باعالى البحار .

ط - التعليم البحرى :

(١) قامت مدرسة خفر السواحل البحرية بالسفينة "ديب البحر " بدور هام فى تخريج الضباط البحربين كما سبق ذكر ذلك . وفى عام ١٩٢٢ اوفدت الحكومة المصرية بعثة الى بريطانيا مكونة من ١٧ طالبا بعد حصولهم على الشهادة الابتدائية حيث الحقوا بالكلية

البحرية " واستر " وهى سفينة تعليم وقد اكملوا دراستهم والحقوا بالسفن التجارية البريطانية باعالى البحار للتمرين العملى لمده ثلاث سنوات نالوا على اثرها شهادة ضابط ثانى اعالى البحار امام مجلس التجارة البريطانى ، كذلك الحقوا بمدارس البحرية البريطانية "ببورت سنموت" ليدرسوا دراسات فنية خاصة بالملازمين وبعد ان قضوا سبع سنوات بالبعثة عادروا ملازمين بحريين بمصلحة خفر السواحل

(٢) وفى ذلك الوقت افتتحت مصلحة خفر السواحل مدرسة فى قسم الاساس بالمكس التحق بها ثمانية من الطلبة الذين أتموا الدراسة الثانوية وتخرجوا ضباطا بحريين فى عام١٩٢٦ وبعودة اعضاء البعثة عمل الجميع حنباً الي جنب فى المصالح البحرية المختلفة تحت قيادة خريجى مدرسة خفر السواحل الاولي بديب البحر .

(٣) وفى عام ١٩٣٠ افتتحت المدرسة البحرية مرة اخرى واتخذت الطوافه القديمة "عبد المنعم" مقرا لها وأوكل التدريس بها الى البكباش " بويد " والصاغ " ستيفن " من البحرية البريطانية وكان القبول فى هذه المدرسة بالشهادة الثانوية العامه (التوجيهية) ومدة الدراسة عامين تعقبها الترقية الى رتبة الملازم ثانى تحت الاختيار وكان التدريس باللغة الانجليزية والتعليم على النهج المقرر فى البحرية البريطانية . وتطور نظام التعليم بعد ذلك فاصبح الطلبة يختارون من بين طلبة الكلية الحربية ثم يقضون بالمدرسة البحرية سنتين ليتخرجوا طلبة ممتازين ؛ وتخرجت تبعا لهذا النظام ثلاث دفعات : ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ .

٤٧ - **سلاح الطيران** :

أ - حاولت وزارة محمد محمود الاستمرار فى خطة التطوير التى بدأتها وزارة مصطفى النحاس عام١٩٣٧ الاان المصاعب المالية والسياسية التى واجهتها جعلت حصيلة تنفيذ خطة التطوير اقل مما كان مقدرا لها وكان ابرز ما تحقق عام ١٩٣٨ يتمثل فيما يلى :

(١) تغير اسم سلاح طيران الجيش المصرى - بناء على امرملكى - ليكون سلاح

الطيـران الملكى

(٢) استمرار تزايد سيطرة الضباط المصريين على القوة الجوية ، وتقلص نفوذ ضبـاط البعـثة البريطانية .

(٣) تعين مدير سلاح الطيران الملكى عضواً فى مجلس الدفاع الوطنى .

(٤) التخطيط لزيادة طاقة مدارس سلاح الطيران .

(٥)التعاقد على شراء ١٨ طائرة " جلاديتور" .

وكانت الحكومة المصرية قد طلبت تزويدها بطائرات حديثة طراز " هاريكـن " بدلا منـها حيث ان طراز "الجلاديتور" كان قد اوقف انتاجـه بعد ظهور الطائـرات الاحـدث من طـراز هاريكـن" وسبتفير" إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن فى موقف يسمح لها بتزويد مـصر بهذه الطائرات الحديثة التى كانت فى أمس الحاجة إليها لتجديـد سـلاحـها الجوى لمواجـهة التهـديـدات الالمانية ، فـاضـطرات الحكومة المـصرية الي قبول الطائرات من طراز "جلاديتور ".

(٦) التعاقد على شراء ٢٣ طائرة "مايلز ماجستر " إضافية ، لمدرسة الطيران .

(٧) انشاء رف طائرات "جوردون" لجر أهداف تدريب الرماية للمقاتـلات والمدفعية المضادة للطائـرات .

ب - سلاح الطيران فى مشروعى الخمس والسبع سنوات :

(١)على ضؤ تقدير موقف القيادة العامة للجيش المصرى فى اكتوبر ١٩٣٨ كانت احتمالات التهديد كالاتى :

(أ) احتمال قيام حرب اوروبية على نطاق واسع .

(ب) تعذر تفادى اقحام مصر فى هذه الحرب على ضوء التزاماتها فى معاهدة١٩٣٦ .

(جـ) احتمال قيام ايطاليا بالهجوم على مصر .

(د) احتمال عزل مصر عن المساعدات البريطانية وبا لتالى فان عليها ان تشكل قوات مسلحـــة قوية تستطيع مقاومة اى هجوم خارجى من البر والبحر والجو .

(٢) كان التخطيـط لوضع مشروع السنوات الخمسة السابق ذكره والذى وضعه حسن صبرى فى وقت تزايد الاهتمام فيه بسلاح الطيران وقدرت القوة المطلوبـة لتكوين سـلاح الطيران القوى بتسعة اسراب ما بين قتال وقذف وتعاون ونقل ؛ وقدرت تكاليـف تطويـره بثمانية ملايين جنيه ؛ وقد عدل هـذا المشروع عند ما تـولى وزارة الدفـاع حسين سـرى الى مشروع السبع سنوات الذى كان يهدف مـن وجهـة نظر سـلاح الطيران الى تشكيل القيادات والوحدات التاليه حتى ابريل ١٩٤٦ :

(آ) قيادة سلاح الطيران الملكى المصرى .

(ب) ٥ قواعد جوية اومطارات

(جـ) ٥ اسراب مقاتلات

(د) ٣ اسراب قاذفات

(هـ) ٢سرب تعاون مع الجيش .

(و) ٢ سرب قاذفات قتابل ونقل جوى

(ز) ١ رف قطر اهداف التدريب للمدفعية المضادة للطائرات والمقاتلات

(ح) ١ رف مدارس فنية.

(ط) – مدارس سلاح الطيران وتشمل مدرسة الطيران ومدرسة التسليح ومدرسة الاشارة ومدرسة ميكانيكا الطيران .

(ى) – مستودع اصلاح طائرات ومستودع مخازن فنية .

(٣) – وقد اعطيت الاسبقية لتشكيل اسراب المقاتـلات وخطط لإنشاء جناح جـوى بالكلية الحربية يستوعب ٥٠ طالبا وسرعان ما نشبت الحرب العالمية الثانية التى كان لها باضافة الى المصاعب المالية وعدم الاستقرار السياسى اثـرا كبيرا فى عـدم اكتمال المشـروع .

جـ – عندما اشتعلت الحرب العالمية الثانية كانت القوة القتالية لسلاح الطيران تتآلف من اربعـه اسراب (٢ سرب مقاتل ؛ وسرب تعاون وسـرب قـاذفات خفيفة) ؛ وبعـد ان وضعت

البعثة البريطانيه مشـروع تشكيل ١٩٤٠ (c1940) كـان مخططـا ان تكـون القـوة المقاتله للسلاح الجوى ٥ اسراب ولم يتحقق هذا الهدف نتيجة تباطؤ الامدادات البريطانيه ولـم تطرأ اى زيـادة على القوة الجويـة المصريـة طوال عهد حكـومتي علي ماهر وحسن صبرى سوى تشكيل سرب طائرات "الجلاد تيور" التـى اضطرت حكومة محمد محمـود الى قبولها ؛ كما تم اضافة ثلاث طائرات انسن (١)

د - ادت السياسة البريطانية سواء فـي عرقلـة امـداد القـوات الجـويـة بالطـائرات او قطع الغيـار وسمـاح الحكـومة المـصرية للقـوات البـريطـانية بالاستيلاء على مـخزون القـوة الجوية المصرية مـن قطـع الغيار ؛ كذلك ضعف امكانيات الصيانة والاصلاح الى تدهـور موقـف القوة الجوية خلال الأعوام الاولى من الحرب العالمية ؛ ويظهر ذلك من خلال الآتى :

(١) خلال منتـصف عـام ١٩٤٠ كـان كل مـا لـدى سـلاح الطـيران مـن طائرات القتال ٥٧ طـائـرة منـها ٢٤طائـرة غيرصالحة وكان لهذه الطاءرات ٧٣ طيارا منهم ١٩ من ضباط الصف .

(ملحق د) .

(٢) امـا فـى عـام ١٩٤١ فطـبقا لبيـان اللـواء علـى موافي - مدير السلاح الذى خلف اللواء حسن عبد الوهـاب - الى وكيل وزارة الدفاع الوطنى فى ٢٨ ابريل ١٩٤٢ عن حاله القـوة الجوية المصـرية فـقد وصل عدد الطائرات الصالحة الى ٦٢ طائرة من ١٤٠ طائرة كانت تمثل كل قوة سلاح الطيران بما فيها ٧٢ طائرة تدريب منهم ٣٧ طائرة صالحة (ملحق هـ) .

(٣) وفى اكتوبر ١٩٤٢ كان اجمالى القوة الجوية المصرية ١٣٣ طائرة كان الصالح منها ٤٧ طائرة من جملة ٥ اسراب كانت تمتلكها مصر في ذلك الوقت .

---

(١) وقد نشأت الحساسية البريطانية نتجة نمو الروح الوطنية بين ضباط السلاح الجوى المصرى ، الامر الذى حد من سيطرة البعثة البريطانية . بل ان الامر وصل ببعضهم الى محاولة الهرب بطائراتهم الى قوات المحور مما جعل السلطات البريطانية تضغط على الحكومة المصرية لنقل عدد من ضباط السلاح الجوى المللكى خارج السلاح ولإعادة سيطرة البعثة البريطانية على القوة الجوية المصرية .

هـ - مع انتصار الحلفاء فى العلمين ومطاردتهم لقوات المحور حتى تونس خلال الشهور الاولى لعام ١٩٤٣ بدأء الموقف البريطانى فى مصر يقوى مرة اخرى ؛ وبدأت تقل حساسية السلطات البريطانية لاستخدام سلاح الطيران الملكى المصرى فى دعم المجهود الحربى للحلفاء ؛ ومن ثم بدأ موقف القوة الجوية المصرية يتحسن تدريجا ففى شهر ابريل تسلم سلاح الطيران الملكى اول دفعة من طائرات " التوماهوك " على سبيل الاعارة وفى شهر مايو تم تشكيل ثالث اسراب المقاتلات فى القوة الجوية المصرية من تلك الطائرات وخلال عام ١٩٤٥ وبعد ان اعلنت مصر الحرب ضد المحور وافقت القوات الجوية الملكية على اعارة سلاح الطيران الملكى المصرى عشر طائرات " هاريكين " ؛" سن " كما تم شراء ٢٠ طائرة " سبيتفير ٥ ب" فى فبراير ١٩٤٥ كما وافقت قيادة القوات الجوية البريطانية على تسليم مطار حلوان الى سلاح الطيران الملكى المصرى للتخفيف من حاله التكدس فى مطار الماظه وفى الحقيقة فان الامدادات البريطانية الاخيرة كانت نتيجة لظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى منافسة ابريطانيا فى الشرق الاوسط .

(و) بانتهاء الحرب العالمية الثانية فى اغسطس ١٩٤٥ كان موقف القوات الجوية المصرية سيئا اذ من بين ١٨١ طائرة كان يمتلكها سلاح الطيران الملكى المصرى اضطر الى تكهين ٩٦ طائرة منها لقدمها وعدم صلاحيتها من ناحية وعدم وجود قطع غيار من ناحية اخرى ويوضح ملحق (و) موقف السلاح الجوى بعد الحرب العالمية الثانية :

خلاصة القول انه بالنسبة للقوات الجوية المصرية منذ ابرام المعاهدة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية يمكن ابراز الآتى :

(١) فى البداية حالت الاعباء المالية من ناحية والتواء السياسة البريطانية من ناحية اخرى دون تزويد القوة الجوية المصرية بالكم والنوعية الحديثةمن الطائرات والعتاد اللازمين

لتطوير بناءها .

(٢) وعندما تصاعدت الازمة الدولية فى اوروبا قبل الحرب واحست السلطات البريطاني بحاجتها الى القوات المسلحة المصرية شجعت خطط التوسع رغم المشاكل الاقتصادية واستسلمت الحكومة المصرية لمطالب البعثة البريطانية فى التركيز على العناصر التى تحتاجها القوات البريطانية مثل المقاتلات فى الوقت الذى رفضت فيه تزويد سلاح الطيران المصرى بالقاذفات وطائرات النقل والتدريب المتقدم التى كانت القوة الجوية المصرية فى امس الحاجة اليها .

(٣) وعند ما قلمت الحرب واتبعت الحكومات المصرية المتتابعة سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب لم تمنع تلك السياسة فى استخدام القوة الجوية المصرية فى تدعيم المجهود الحربى للحلفاء .

التعليم العسكرى :

أ - كانت المدارس العسكرية الموجودة فى مصر قبل المعاهدة هى مدرسة وكلاء امناء البلوكات - مدرسة الجمبار مدرسة الاشارة - مدرسة ضرب النار- المدرسة الحربية . ويتضح من هذا ان المعهد التعليمى الوحيد بالجيش المصرى قبل المعاهدة ؛ كان المدرسة الحربية التى تبين من مقارنة مناهجها بمناهج الكليات العسكرية البريطانية فى ذلك الوقت انها لم تكن من وجهة نظر التعليم العسكرية شيئا .

ب - الكلية الحربية :

(١) شملت حركة التحديث والتطوير المدرسة الحربية حيث حولت الى الكلية الحربية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ . وفى يونيو ١٩٤٤وضع برنامج للتعليم فى الكلية الحربيـة خفضـت مدة الدراسة فيه من ثلاث سنوات الى سنتين فقط - لكنه يزيد وقت الدراسة عن ذلك الذي كان يعمل به فى برنامج السنوات الثلاث - وذلك عن طريق تقصير اوقات الامتحان ومدد الاجازات وزيادة ساعات العمل فى اليوم . وشمل المنهج الدراسى فى برنامج ١٩٤٤

التكتيك - تعليم الاسلحة -هندسة الميدان - الطبوغرافيا - التنظيم والادارة - التدريبات والاحتفالات - والتدريب الرياضى -الجغرافيا والتاريخ العسكرى - القانون العسكرى - اللغة الانجليزية - صيانة السيارات -ركوب الخيل .

(٢) وهكذا مس التطوير والتحديث الكلية فتغيرت مناهجها الى دراسات اعمق وأشمل - بالمقارنة بدراسات المدرسة الحربية فى عام ١٩٣٥ .

جـ - كلية اركان الحرب المصرية :

(١) تم افتتاح كلية اركان الحرب عام ١٩٣٨ - للدراسات العسكرية العالية ؛ وبدأت اولى دوراتها فى يناير ١٩٣٨ بقبول فرقة اعدادية من الضباط لعدة شهور ثم بدات اعتبارا من مايو ١٩٣٨ فى تطبيق نظام " امتحان القبول " بحيث لايلتحق بالكلية الا من يجتازه - والحق افراد هذه الدورة فى اكتوبر ١٩٣٨ وتم تخريجهم فى ٢٢ / ٦ / ١٩٣٩ كاول دفعة من ضباط اركان الحرب بالجيش المصرى حاصلين بذلك على لقب (Passed Staff College).

(٢) ويلاحظ اثر الوجود البريطانى فى الجيش المصرى-فى ربط نظام التعليم بهذه الكلية بمثيلة فى كلية اركان حرب الشرق الاوسط البريطانية فى حيفا - وان تكون الكلية مدرسة تكتيكية صغرى على ان تكون كلية اركان حرب .

٤٩ - وخلاصة القول ان الجيش المصرى تحول خلال الحقبة من ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٤٧ من حوالى عشرة الاف جندى يكونون الاى خيالة واربعة بطاريات مجرورة بالخيول واحد عشر اورطة (كتيبة) مشاه - وبعض الخدمات المساعدة الى قوة تبلغ حوالى خمسين الف رجل مجهزين ومدربين على استخدام العربات المدرعة - والمدفعية الساحلية ومدفعية الميدان والمدفعية الثقيلة والخفيفة الضادة للطائرات ؛ واعمال المهندسين والمشاه الحديثة .

القسم السادس

مصر والحرب العالمية الثانية

القسم السادس

مصر والحرب العالمية الثانية

قيام الحرب العالمية الثانية

أ - كان هتلر المسئول الأول عن أثارة الحرب العالمية الثانية وذلك على عكس دوافع الحرب العالمية الأولى ، التى قامت لأسباب كثيرة متعددة وحمل مسئوليتها عدد كبير من الشعوب ، وقد قرر هتلر الحرب وهدد موعدها بعد أن وضع العالم خمس سنوات من عام ١٩٣٥ الى عام ١٩٣٩ فى أتون الخوف والتهديدوالوعيد .

ب - بدأت تتضح سياسة هتلر بعد أن جمع مستشاريه المقربين فى ٥ نوفمبر ١٩٣٧ ، وأزاح لهم الستار عن مشروعاته المستقبلية مبينا أن الخطوة الأولى التى سوف تخطوها ألمانيا هى تجميع ألمات أوروبا جميعا تحت حكم واحد وكان معنى ذلك ضم كل من النمسا وأرض السوديت ، وتم له ما أراد فى ١٢ مارس ١٩٣٨ .

جـ - كانت تشيكوسلوفاكيا هى فريسة هتلر الثانية حيث تمكن عن طريق إتفاقية ميونيخ (٢٩ سبتمبر ١٩٣٨) من الحصول على الأقليم التى تقطنها أغلبية كبيرة من الألمان فى تشيكوسلوفاكيا . ثم خالف شروط ميونيخ وأبتلع تشيكوسلوفاكيا فى أوائل ١٩٣٩، ثم إجتاح بولنده فى الأول من سبتمبر ١٩٣٩ .

د - وفو إجتياح هتلر لبولنده ، وجهت الحكومتان البريطانية والفرنسية أنذارات شديدة اللهجة الى ألمانيا بأنهما يعتبران دولتهما فى الحرب مع ألمانيا إذا لم تنسحب قوات الغزو فى بحر أربع وعشرون ساعة . وفى ٣ سبتمبر أعلنت الدولتان الحرب على ألمانيا . وهكذا بدأت الحرب العالمية الثانية (١) .

---

(١) دارت الحرب العالمية الثانية بين دول التحالف الاوروبى وكانت دول المحور تتكون من المانيا وايطاليا ثم انضمت لهم اليابان وكانت دول التحالف تتكون من انجلترا وفرنسا بقية الدول الاوربيه وانضمت لهم الولايات المتحدة الامريكية وكانت خسائر الحرب عبارة ٥٠ مليون قتيل ٨٠ مليون جريح خسائر قدرت ب١,٣٨٤ مليار دولار.

الموقف البريطاني من مصر بعد المعاهدة وقبل الحرب العالمية الثانية :

أ - حددت بريطانيا الاطار العام الذى تتحرك فيه سياستها تجاه مصر بعد المعاهدة وقدرت انه رغم ان دار المعتمد البريطانى ستتحول الى سفارة وان المندوب السامى سيصبح سفيراً فان النفوذ البريطانى سيتمر لانه يتعذر على اى حكومة مصرية ان تتجاهل المطالب والنصائح البريطانية وتستمر فى الحكم .

ب - وفى ١٠ فبراير ١٩٣٨ كتب " انتونى ايدن " وزير الخارجية البريطانى الى " مايلز لامبسون " السفير البريطانى فى مصر يحدد له احوال التدخل البريطاني العسكرية ضد النظام المصرى كالاتى :

(١) أغفال تنفيذ نصوص المعاهدة نصا وروحا

(٢) السعى من جانب الحكومة المصرية لتأمين نفسها بالتفاوض مع دوله اخرى لعقد معاهدة عدم اعتداء مما يعتبر متعارضا مع نصوص المعاهدة .

(٣) امتناع الحكومة المصرية عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين وسائل الدفاع عن مصر اورفضها الوعد بالتعاون الهذا الغرض .

(٤) تدهور النظام والامن العام فى مصر الي الحد الذى يؤثر علي حياة الاجانب وممتلكاتهم او يعرضها للخطر .

(٥) تدهو الوضع الحالى علي نحو يترتب عليه ان تصبح الحكومة المصرية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية خصوصا تنفيذ النصوص المتعلقة بالنواحى المالية فى المعاهدة .

(٦) مساندة الحكومة المصرية أو الملك فارو ق للعناصر العربية المعادية لبريطانيا او الدخول فى مشروعات غير مرغوب فيها خاصة بالجامعة العربية اوالجامعة الاسلاميه ،

جـ - ابدت بريطانيا اهتماما كبيرا بالجيش المصرى خاصة بالنسبة للجهود الكبيرة التى تبذلها مصر لزيادة عدد القوات المسلحة واعادة تنظيمها كذلك بالنسبة لتسليح هذا الجيش والمهام المنتظر ان يقوم بها بالنسية لالتزامات مصر بمقتضى المعاهدة وكان البريطانيون يرون هذا كله فى اطار هدف أساسى وهو اتخاذ مصر كقاعدة عسكرية رئيسية لبريطانيا وكان ذلك يستلزم العمل على تأمين الجبهة الداخلية والعمل على استقرار الاحوال واستتباب الامن لضمان ولاء وتعاون المصريين . وكان ولاء الجيش المصرى امرا اساسيا فيما يختص بالجبهة الداخلية فقيامه بتامينها بكفاءة ضد اى اضطرابات داخليه يوفر على القوات البريطانية القليلة الموجودة بمصر الحاجة الى التدخل فى وقت تكون فيه مشغولة بمواجهة هجوم العدو ، كما ان تعاونه فى الدفاع عن مصر أصبح أمراً اساسياً ، لذلك فقد كان البريطانيون يقدرون تعاون الجيش وولائه ، ويراقبون الاوضاع داخله فى يقظة واهتمام وكانت أداتهم فى ذلك البعثة العسكرية البريطانية التى كانت ايضا من وسائله فى محاولة توجيه امور الجيش بما يصون المصالح البريطانية .

د - وكان الجانب البريطانى يبدى اهتماما خاصا بشاغلى المنصبين المسيطرين على الجيش وهما منصب وزير الدفاع من الناحية السياسية ومنصب رئيس اركان حرب الجيش من الناحية الفنية وعند ما طرح اسم اللواء صالح حرب كمرشح لوزارة الدفاع عند تشكيل وزارة على ماهر فى اغسطس ١٩٣٩ تحفظت السفارة البريطانية على تعيينه تخوفا من ماضيه لانه هرب من عمله فى مصلحة الحدود وانضم الى قوات السنوسى اثناء الحرب العالمية الاولى ولأن تعينه وزيراً للدفاع كان يستتبعه تعين " عزيز على المصرى "الذى لم يكن يحوز رضا البعثة العسكرية البريطانية رئيسا لاركان الجيش (١).

---

(١) الفريق عزيز على المصرى كان له ماضى عسكرى لامع ونشاط كبير لتأيد حركات الثورة العرابية - كما كان له نشاطه الوطنى فى مصر ، وقد تولى قيادة مدرسة البوليس ، كما عين رائدا للملك فاروق حين أرسله والده الملك فؤاد للدراسة فى بريطانيا - وذلك قبل أن يتولى رئاسة أركان حرب الجيش فى وزارة على ماهر الثانية فى أغسطس ١٩٣٩ وقد أثار هذا التعين قلق الجانب البريطانى رغم أنه كان أكفأ ضابط مصرى ورغم أنه تعاون مع السلطات البريطانية الى أقصى حد وزودها بأراء صائبة فى مخطط الدفاع عن الصحراء الغربية - وكان الخلاف بينه وبين السلطات البريطانية يرجع الى أعتراضه على طلبات البعثة العسكرية وأعجابه الدائم بالعسكرية الألمانية .

هـ - وقد حرص الجنرال " ويلسن " قائد القوات البريطانية فى مصر على اقامة علاقات طيبه مع الجيش المصرى وتجنب قيام اى خلاف مع القوة العسكرية المصرية ، ولذلك فعندما قامت الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩ وكان من الضرورى ان توضع مصر فى حالة استعداد لها ، اتبع " ويلسن " طريقة عقد مؤ تمر يومى يحضره هو او احد كبار مساعديه و" ماكريدى " رئيس البعثة العسكرية - مع كبار الضباط المصريين للأتفاق على الأجراءات اللازمه ، وكان اشتراك الجيش المصرى منذ خريف ١٩٣٩ فى التدريبات مع القوات البريطانية وقيامها بمناورات مشتركة عاملا اخر قصد به توثيق صلات التفاهم بين الجيشين ، وقد كان بعض الضباط المصرين أعضاء فخريون فى ميس الضباط الانجليز .

الاوضاع السياسيه والعسكرية فى خلال الحرب العالمية الثانية

الموقف البريطانى من وزارة على ماهر : -

أ - قبل اشتعال الحرب بحوالى شهر فى اغسطس ١٩٣٩ اسندت رئاسة الوزارة الى على ماهر الذى شكل وزارة تمثل دكتاتورية ينتمى الي حزب يؤيده فكان موقفه ضعيفا فى البرلمان ولم يشترك معه الحكم سوى السعديون (١) .

ب - وعندما أشتعلت الحرب طلبتها بريطانيا من الحكومة المصرية تنفيذ المادة االسابعة من المعاهدة وأعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على المطبوعات فتم أصدار مرسوم بتعين على ماهر حاكما عسكريا مع فرض الرقابة على الصحف والمكتبات والسينما والأذاعة ودعى البرلمان لإجتماع غير عادى يوم ١٢ أكتوبر ١٩٣٩ حيث تم الموافقة على

---

(١) تكون الحزب السعدى عام ١٩٣٧ نتيجة الخلافات داخل الوفد فانفصل بعض أعضاء الوفد البارزين وشكلوا الحزب السعدى باعتبار أنهم الممثلون الحقيقيون لمبادىء سعد زغلول .... وكان على رأس هؤلاء الأعضاء أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى .

مجموعة من القوانين المتعلقة بالاحكام العرفية كذلك قانون انشاء الجيش المرابط .

جـ - ورغم اعتراف " لامبسون " بالكفاءة الادارية لحكومة على ماهر واستجابته الصريعه للمطالب البريطانية باصدار تشريعات الطوارئ ، إلا أن ردود فعله كانت عنيفه عندما لم تعلن مصر الحرب على المانيا وعندما اتضحت له سياسة على ماهر ذات الوجهين واتصالاته الودية بكل من ابطاليا والمانيا ففى احدى رسائله الى " اللورد هاليفكس " وزير الخارجية البريطانى فى ٢ اكتوبر ١٩٣٩ كتب يقول : لدى شعور بأن الحكومة المصرية الحاليه هى نبت ضار وان استمرارها فى الحكم سيؤدى الى تزايد ضعف نفوذنا فى مصر .

د - اما من الناحية العسكرية فقد كانت بريطانيا ترى ان جهود صالح حرب وعزيز المصرى وعبد الرحمن عزام - وزير الاوقاف بتأييد على ماهر قد سارت فى ثلاث اتجاهات تمثل خطورة على النفوذ البريطانى فى مصر وهى

(١) تكوين الجيش المرابط خارج نطاق وزارة الدفاع وبالتالى خارج اشراف البعثة العسكرية البريطانيه وارتياب الجانب البريطانى فى ان الوزارة تريد بانشاءه ان يكون قوة تحت يدها تستخدمها عند اللزوم لتحقيق اغراض سياسية .

(٢) موقف عزيز المصرى رئيس اركان حرب الجيش الذى كان معجبا بقوة العسكرية الالمانية ونظامها وتفوقها وكان يعبر عن هذه الافكار فى احاديثه مع ضباط الجيش المصرى مصغرا من شان الجيوش البريطانية .

(٣) محاولات صالح حرب وعزيز المصري القضاء على نفوذ البعثه العسكريه البريطانيه واضعاف قبضتها على الجيش المصرى .

هـ - الجيش المرابط :كان عبارة عن جيش إقليمى يتألف من المجندين الذين يزيدون عن حاجة الجيش العامل ولم تنقضى مدة التزامهم بالخدمة العسكريه بالاضافة الى عدد من المتطوعين وكانت مهة هذا الجيش هى تنميه الروح العسكريه والقيام بالخدمات العامة فى وقت الحرب فيقوم بحراسة المرافق العامة واداء الخدمة العسكرية فى المناطق الاداريه لميادين القتال وكانت مدة الخدمة فى الجيش المرابط لاتتجاوز ستة شهور ويجوز جمع الافراد لمدة اخرى لاتزيد عن ستة اسابيع فى السنة الوحدة فى اوقات لاتتعطل فيها اشغالهم العادية ويتولى التدريب ضباط من الجيش العامل اوالمحالين الى الاستيداع او المعاش . وقد شعرت بريطانيا بخطورة تكوين هذا الجيش خارج نطاق وزارة الدفاع المصرية حيث استدت قيادته لعبدالرحمن عزام لانه لم يكن تحت سيطرة البعثة العسكرية البريطانيه .

و - كانت الحالة الاقتصادية والماليه للبلاد قبل الحرب سيئه نتجة عدة عوامل اهمها اعباء المعاهدة ومطالب انشاء الجيش الحديث والغاء الامتيازات الاجنبيه وبقيام الحرب تزايد سوء الحالة الاقتصادية والماليه وتزايد الضغط على موارد الميزانيه نتيجة طلبات السلطات العسكرية سواء بالنسبه للسلطات البريطانية وفاء لالتزامات المعاهدة بتقديم المساعدات والتسهيلات التى تلزمها اوبالنسبة للقوات المسلحة المصرية استكمالا لاعداد قواتها يضاف الى ذلك عدم التناسب بين اسعار سلع التصدير التى لم ترتفع قيمتها و بين الواردات التى ارتفع ثمنها كثيراً . أما محصول القطن فقد وضعت الحكومة البريطانية قيودا على تصديره باعتباره سلعة استراتيجية خوفا من تسربه الى بلاد الاعداء مما ادى الى انخفاض اسعاره وزيادة حدة الازمة الاقتصادية وقد كتب "لامبسون" بعد ثلاثة اشهر من الحرب " لها لفاكس " قائلا : ان الشعب المصرى بسبب الحرب التى وجد نفسه متورطا فيها نتجة ارتباطه ببريطانيا العظمى قد اصبح لزاماً عليه ان يتحمل بعض المصاعب . ان متاعب الحكومة المالية تصل الى درجة الازمة

إذ يبدو أن الجهد الذى تبذله الحكومة لإنشاء جيش حديث كامل العدة يحتاج الى نفقات باهظة لاتتحملها موارد البلاد وما لم تمنح حكومة صاحب الجلالة الحكومة المصرية بعض التيسيرات بتإجيل دفيع نفقات التسليح وتقسيطها فان الحكومة المصرية ستواجه أزمة خطيرة .

ز -أدت الازمة المالية والمصاعب السياسية الداخلية الى تحسن موقف الملك فاروق ورئيس وزراءه من البريطانيين حيث عادا الى اظهار رغبة واضحة فى تحسين علاقاتهما بالانجليز وفى الحقيقة فقد كان موقف على ماهر بالغ الصعوبة وهو يحاول الجمع بين سياستين محاولة تحسن علاقته بالانجليز احيانا مع عدم اعلان الحرب والاحتفاظ بصلات ودية مع دول المحور كل ذلك جعل الجانب البريطانى يؤمن أنه شخصا مراوغا ومتآمرا وميالا الى المحور .

ح - كان الوضع فى مصر قبيل الهجوم الالمانى فى الميدان الغربى فى ١٠ مايو ١٩٤٠ كالاتى :

(١)على ماهر والقصر يواصلان محاولة تحسين العلاقات مع الجانب البريطانى بسبب ما يواجه على ماهر فى الداخل من مشكلات سياسية واقتصادية .

(٢)شعور العداء لبريطانيا وعدم ثقة بها ، يتزايد نتيجة الحالة الاقتصادية والمالية واعباء الحرب وبسبب فشلها امام الالمان فى النرويج .

(٣)البريطانيون وبخاصة " لامبسون " عند رأيهم فى عدم الثقة بعلى ماهر وتصميمهم على وجوب تركه الوزارة

ط -وصل الالمان خلال شهر مايو وحتى منتصف يونيه ١٩٤٨ الى ذروة انتصاراتهم فى الميدان الاوربى حيث سقطت هولندا يوم ١٤ مايو واستسلمت بلجيكا يوم ٢٨ مايو واصبحت القوات الالمانية تسيطر على اكثر من نصف سواحل اوروبا الغربية وانتهى الامر بهزيمة الحلفاء فى فرنسا وسقوط باريـس فى ١٤ يونيـــو وما لبثـــت ان اعلنـت

ايطاليا الحرب واصبحت بريطانيا تواجه منفرده المانيا المنتصره والمسيطرة على اوروبا وتواجه الى جانبها ايطاليا وكان دخول ايطاليا الحرب يعنى بالنسبه لبريطانيا فتح ثلاث جبهات فى مصر والسودان والصومال بالاضافة الى تهديد مواصلاتها فى البحر المتوسط وكان طبيعيا ان يكون لذلك صداه القوى فى مصر حيث نشطت العناصر المعادية لبريطانيا واخذت تنشر فكرة عدم دخول الحرب بل واتخاذ موقف الحياد بين الاطراف المتحارية خاصة بعد ان اتضح ان مصر لن تكسب شيئا من انتصار بريطانيا لتمسكها بالقيود التي تضعها المعاهدة علي إستقلال مصر، وكان طبيعيا أن تتحرك بريطانيا لمواجهة الموقف وكانت مخاوف" لامبسون " قد تأكدت فيما يختص باعتزام علي ماهر عـــدم دخول الحرب وكتب الي" هاليفكس " يوم ١٣ يونيو عن المطالب التي لا يزال علي ماهـــر متردد فى اجابتها وهي :

(١) ضرورة اعتقال من لا يزال طليقا من الالمان .

(٢) ضرورة القيام في الصحف والاذاعة بدعاية مضادة للدعاية الايطالية .

(٣) اطلاق سـراح بعـض من سبـق إعتقالهـم من الايطاليـين بالمخالفـة للمطالب البريطانيـــة .

(٤) عـدم رغبـــة علي ماهر في ايقاف جميع انواع التعامل مع ايطاليا ومصادرة المؤسسـات الايطالية في مصر وتجميد الحسابات الايطالية في البنوك .

(٥) يعارض علي ماهـر بعنـاد تعيين حكـام عسكريـين بريطانيـين لثلاث مناطـق عسكرية .

(٦) تلاعب علي ماهر بطريقة مقلقة فيما يختص بالجيش المصري وكان الجنـــرال " ويلسون " قائد القـوات البريطانيـــة قد توقع ان يتجه القصف الايطالـــى الى منطقـة مكشوفـة فوق هضبـة السلوم فخصص لجنودها موقعـا اكثـر امنـا ضمن الخطـــوط البريطـانيـــة ولكـــن ضابطـا مصريا وصل قبـــل وقـــوع الاشتباكات واصدر تعليمـــات مخـالفـــة وعاد دون ان يتصل بالجـانـب

البـريطاني وقـد أدى ذلك الى عـدم انضـمـام الجنود المصـريين الي القـوات البريطانية وكان المقصود من تلك الحركـة من الجـانب المصـري تجنب التـورط في الاشتباكات بين الجانبين المتحاربين .

ى - وفي ١٦ يونيو كتب " هاليفكس " الى " لامبسون " يخوله مقابلة الملك فـاروق لطلب تغيير الوزارة مؤكدا عليه انه من الافضل ان تكون الوزارة الجديدة ممثلة لاكبر عدد ممكن من العناصر ومؤيدة من الوفد - مع تفضيل الا تكون وفدية خالصة - كما اكد هاليفكس علي اهميـة موقف القوات المسلحة المصرية وحصول الوزارة الجديدة علي ولائها .

ك - وفي مـساء ١٧ يونيـو قـابل " لامـبـسـون " الملك فـاروق وقـدم له مـا عـرف بالتـبليغ البريطـاني - اي طلب بريطانيا تشكيل وزارة اخري وان علي ماهر يجب ان يذهب وقد اكد " لامبسـون " ان الجانب البريطاني جاد وسيعمل علي ان يلي الحكم وزارة ورئيس وزراء صـديق يقـف الي جـانبـهم بكل ولاء وتعـاون وان كـان هذا لا يعني بالضرورة ان يعلن الحـرب كما لجـأ الي التهديد بالاشارة الي ان الجنرال " ويفل " ينتظر بقلق عودته ليعرف الي اي مدي سينفذ الملك مطالبهم وتدل الوثائق البريطانية علي ان لامبسون قد وضع برنامج من ثلاث مراحل متتالية كالاتي :

(١) اذا اسـتـجـاب الملك فاروق للمطالب البـريطانيـة وشكل الوزارة المطلوبة تعـتـبـر الازمـة منتهية .

(٢) اذا لم يتم ذلك واصر الملك علي بقاء علي ماهر يرسل " لامبسـون " الي النحاس اذا كان مستعدا لتشكيل حكومة وفدية خالصة او حكومة يشترك فيها اخرون مع تهديد الملك باعلان الاحكام العرفـيـة من جانـب بريطانيـا واستخـدام

القوة العسكرية لو لزم الامر .

(٣) يتولي الجانب البرطاني ادارة البلاد في ظل الاحكام العرفية وذلك اذا رفض النحاس تشكيل الوزارة .

ل - ادي الضغط البريطاني في النهاية الي تقديم علي ماهر لاستقـــالته في ٢٢ يونيو ١٩٤٠ وتحولت المعركة بين " لامبسون " وفـــــاروق لتدور حول شخصية رئيس الوزراء الجديد وقد استطاع فاروق ان يكسب هذه المعركة بتكليف حسن صبري بتشكيل الوزارة الجديدة .

موقف مصر من اعلان الحرب :

أ - كان لدى مصر العديد من الأسباب لعدم إعلان حالة الحرب ضد المحور ويمكن إبراز هذه الأسباب فى خلال الآتى :

(١) ان المعاهدة من وجهة النظر المصرية لا تلزم مصر بدخول الحرب وان مصـــــر قدمت ما يتجاوز التزامها بمقتضاها الي بريطانيا .

(٢) الانتصارات الكاسحة للالمان في اوروبا والتي ادت الي تدهور مكانة بريطانيا في مصر والخوف من انتصارات الالمان الذي بدا مرجحا خلال السنوات الاولي من الحرب لان حساب مصر سيكون عسيرا على قدر انحيازها الي جانب بريطانيـــا .

(٣) عدم وجود قوات كافية للدفاع عن البلاد سواء مصرية او بريطانية .

(٤) تمسك بريطانيا بالقيود التي تضعها المعاهدة علي استقلال مصـــر وقد بدا ذلك واضحا من خلال موقفها من المذكرة التي قدمها مصطفي النحاس الي السفير البريطاني ان تحدد موقفها بالاستجابة للمطالب المصرية :

(أ) ان تصرح الحكومة البريطانية من الان انه عندما تضع الحرب أوزارها ويتم عقد الصلح بين الامم المتحاربة تنسحب من الاراضي المصرية القـــوات البريطانية جميعا سواء المعسكرة قبل الحرب او بعدها وان تحل محلهـــا القوات المصرية على ان تبقى المحالفة قائمة بين الطرفين فيما عــدا ذلك .

(ب) ان تكون مصر طرفا فى التسوية النهائية بعد الحرب وان تكون لها اشتراك فعلى فى مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها .

(ج) بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب ان تدخل انجلترا ومصر فى مفاوضات يعترف بها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعا .

(د) تنازل بريطانيا عن الاحكام العرفية المعلنة حاليا فى مصر تنازلا تاما واخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل .

ب - عندما اعلنت ايطاليا الحرب ضد الحلفاء في يونيو ١٩٤٠ كان لها حشودا كبيرة تجاه حدود مصر الغربية وحدد علي ماهر موقف مصر في جلسة مجلس النواب يوم ١٢ يونيو عندما اعلن ان المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب وانها ستكتفى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا ولن تعلن عليها الحرب الا اذا اعتدت عليها باحدي الطرق الاتية :

(١) اذا غزت القوات الايطالية الاراضي المصرية مبتدئة .

(٢) اذا ضربت ايطاليا المدن المصرية بالقنابل .

(٣) اذا شنت غارات جوية علي مواقع الجيش المصري . وكان اشتراط عدم دخول الحرب الا اذا غزت القوات الايطالية الاراضي المصرية مبتدئة يقلل فرص دخول مصر الحرب لانه يعنى انه لو قامت القوات البريطانية ببدأ الهجوم علي الاراضى الليبية ثم ردت عليها القوات الايطالية وطاردتها داخل الاراضي المصرية فان مصر لا تري في ذلك ما يدعو الي دخول الحرب .

جـ - وفى الحقيقة فان اشتراط غزو القوات الايطالية للاراضى المصرية مبتدئة كان شرطا بلا مضمون لان القوات البريطانية كانت قد بادرت بمجرد اعلان ايطاليا الحرب يوم ١٠ يونيو بعبور الحدود ومهاجمة القوات الايطالية اى ان بريطانيا هى التى بدات الهجوم بما يؤكد ان على ماهر كان قد تخلى فى الاصل عن السياسة الدفاعية وقد

تبلور ذلك بعد سقوط فرنسا يوم ١٧ يونيو وادراكه ان دخـــول مصـر الحرب ليس في صالحها واصدر اوامره الى القوات المسلحة المصرية المرابطة على الحدود بالارتداد داخل البلاد حتى مرسى مطروح منعا للاشتباك مع الطليان وتورط البلاد فى الحرب .

الموقف البريطاني من اعلان مصر الحرب :

أ - كان اصرار الجانب البريطاني في بداية الحرب علي ضرورة اعلان مصر الحرب علي المحور يرجع الي عدة اسباب اهمها :

(١) التاثير الادبى الكبير لاعلان مصر حالة الحرب بالنسبة لدول الشرق الاوسط وهى رائدة العالم العربى فى هذا الاتجاه وكان لامتناعها - فى رأى بريطانيا - اثر سئ علي العراق الذى تردد هو الاخر ولم يعلن حالة الحرب

(٢) ان عدم اعلان الحرب قد يؤدي في المستقبل الي عدم تقديم التسهيلات اللازمـــة للجانب البريطاني والخوف من ان احراز المانيا لبعض الانتصارات في المستقبـل قد يؤدي الي تردد مصر في الموافقة علي بعض الاجـــراءات التي قد تطلبهـــا بريطانيا .

(٣) ضعف القوات البريطانية فى مصر في مواجهة القوات التى حشدتها ايطاليا مما جعل الجانب البريطانى يدخل فى حساباته دخول مصر الحرب ووضـــع الجيش المصرى الصغير الحديث تحت قيادته .

ب - وقد صدر تصريح رسمى بريطاني يوم ٢٠ يونيو ١٩٤٠ يعلن ان بريطانيـــا لم تعمل على اعلان الحرب وفى الحقيقة فان التصريح البريطاني انصب على فكرة الإرغام دون فكرة الطلب او الضغط لتحقيق هذا الغرض ... وقد بدات بريطانيا تغير من موقفهـــا وتعيد حساباتها اعتبارا من ١٢ يونيو بعد ان وجدت ان عدم اعلان مصر الحرب اكثر فائـدة لها وكان هــذا هــو رأى" هاليفكس " الذى ارسله الى " لامبسـون " وقد علق " لامبســون " على ذلك قائلا " انه يوافق على هذا بشرط انه يمكن الاعتماد على قيام

الحكومة المصريـــة بتنفيذ الاجراءات اللازمة لسلامة القوات البريطانية وان تنفذها فى الحال .

موقف مصر خلال حكومة حسن صبرى :

أ - تشكلت وزارة حسن صبرى يوم ٢٨ يونيو ١٩٤٠ بعد مناورات سياسية عنيفة بين القصر والجانب البريطانى وهى وزارة من اختيار القصر ضمت مستقلين وسعديين واحرار دستوريين ومن الحزب الوطنى والاتحاد الشعبى ، وفى الحقيقة فان بريطانيا كانت تريد وزارة من المستقلين مؤيدة من الوفد ومن كافة القوى السياسية الا ان الملك نجح فى فرض وزارة حسن صبرى التى لم يكن الوفد راضيا عنها وان كان قد اتى بوزارة اشتهر عن اعضائها وعلى رأسهم رئيس الوزراء بانهم اصدقاء لبريطانيا وفى مساء ٢٨ يونيو قابل " لامبسون " الملك فاروق واخبره بالموافقة علي ان يشكل حسن صبري الوزارة بشرط ان ينفذ كل ما يطلبه الجانب البريطاني وألا يتبع سياسة تتعارض مع روح المعاهدة .

ب- وفى اول زيـارة قـام بها " لامبسون " لرئيس الوزراء الجديد يوم ٢ يوليو طلب منه الاتي :

(١) قيام ادارة بريطانية للصحراء الغربية .

(٢) انسحاب الجيش المصري من الصحراء الغربية على ان تأخذ بريطانيا مهماته واسلحته على ان تدفع ثمنها .

(٣) احالة عزيز المصري رئيس اركان الجيش للتقاعد على ألا يسمح له بمغادرة مصر الى تركيا . وكان " لامبسون " قد الح فى هذا الطلب منذ نوفمبر ١٩٣٩ مما اضطر علي ماهر الى اعطاء الفريق عزيز المصرى اجازة مفتوحة اعتبارا من شهر فبراير ١٩٤٠ كذلك طلب ابعاد عبد الرحمن عزام عن منصب مفتش عام الجيش المرابط وان يخلفه واحد من الجانب البريطانى من كبار الضباط .

جـ- بتحليل طلب بريطانيا بانسحاب الجيش المصرى من الصحراء الغربية واستيلاء القوات لبريطانية على الجزء الاكبر من اسلحته ومهماته يمكن ان نستخلص الآتى :

(١) الاحتمال الاول ويؤيده تحول موقف بريطانيا بالنسبة لدخول مصر الحرب اذ بدأ يتضح ان هناك فوائد كبيرة من عدم دخولها ولم تعد بريطانيا تصر على دخول مصر الحرب لذلك كان هذا القتراح مبنى على ان مصر امتنعت عن دخول الحرب وسحبت قواتها بعيدا عن الحدود لذلك فلا فائدة من وجود الجيش المصرى فى الصحراء الغربية ومن احتفاظه بسلاحه الذي اصبحت القوات البريطانية فى اشد الحاجة اليه .

(٢) الاحتمال الثانى وهو الاكثر ترجيحا ان هذا الطلب كان بغرض الضغط على الوزارة الجديدة لكى تعيد النظر فى موضوع دخول الحرب لان الجانب البريطانى رغم انة اصبح يرى ان عدم دخول مصر الحرب لا يخلو من فائدة الا انه كان يرى ايضا ان الحاجة فى المستقبل قد تستدعى دخولها الحرب.

د - وقد اثار الطلب البريطانى عاصفة من الاستياء بين ضباط الجيش المصرى باعتبار انه بمثابة تجريد للجيش المصرى من السلاح كما تسبب فى استياء عام لدي الشعب المصرى ، فتنازل الجانب البريطانى عن طلبه وأعلن وزير الدفاع ان الجيش المصرى سيحتفظ بكل ما لدية من سلاح ومهمات .

هـ- كذلك كان من اسباب تنازل بريطانيا عن مطلبها ان الوزارة المصرية اتفقت فى اول اجتماع لها ان مصر ستحارب الطليان اذا تقدموا الى مرسى مطروح التى كانت تعتبر اول مركز للقوات المصرية فى الصحراء الغربية واعلن رئيس الوزراء فى مجلس النواب مساء ٣ يوليو ١٩٤٠ ان مصر الحريصة على الدفاع عن استقلالها حريصة ايضا على الوفاء بالتزاماتها تجاه بريطانيا العظمى وفقا للمعاهدة . كما وافق رئيس الوزراء على ان القوات المصرية الموجودة فى الصحراء الغربية ستتصرف في الظاهر من تلقاء نفسها ولكنها عمليا ستتبع اوامر الجنرال " ويلسون " قائد القوات البريطانية فى مصر

كما وافق على ان تدخل الى الصحراء الغربية القوات المصرية خفيفة الحركة بعد ان تعهد الجنرال ويلسون الا يحركها الي الغرب من خط سيوه – سيدي براني

و – مما سبق يتضح ان حسن صبرى قد ساير الانجليز فى بعض مطالبهم وكانت مقاومة المطالب البريطانية من جانب الجيش المصرى وعلى رأسه اللواء الزيدى رئيس الاركان الذى اقصى عن منصبه وعين مفتشا عاما للجيش وقد عارض الملك فاروق فى نقل القوات خفيفة الحركة الى الصحراء الغربية ثم اضطر للموافقة بعد ان واجه قرارا جماعيا من مجلس الوزراء إلا أنه عين اللواء ابراهيم عطاالله رئيسا للاركان على غير رغبة الانجليز باعتباره من الضباط الموالين للقصر .

ز – كان من اخطر الازمات التى واجهت حسن صبرى هى خروج مجموعة الوزراء المنتمين للحزب السعدى ذلك لان الحزب السعدى وكان يرأسه الدكتور احمد ماهر كان من المنادين باعلان مصر للحرب الى جانب بريطانيا وعندما اجتاحت القوات الايطالية الاراضى المصرية فى ١٣ سبتمبر ١٩٤٠ وتقدمت حتى سيدى برانى رأى الوزراء السعديون وعلى رأسهم محمود فهمى النقراشى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعا عن أراضيها وإلا اعتبر ذلك تسليما بان انجلترا تدافع عن مصر وان مصر فى حمايتها اما حسن صبرى فكان رأيه أنه ينبغى ألا تعلن مصر الحرب حتى لو وصل الايطاليون الى القاهرة لان موقف مصر هو موقف معاونة لحليفتها انجلترا وايطاليا تحارب انجلترا ولم تعلن الحرب على مصر ، لذلك فان السياسة المصرية يجب ان يكون أساسها هو تجنب ويلات الحرب وقد أدت هذه الأزمة الى خروج الوزراء السعديون من الوزارة وحل محلهم الوزراء المستقلين دون الحاجة الى إدخال عناصر جديدة فى الوزارة .

ح - تشير الوثائق البريطانية الى ان الخط الذى ستدافع عنه القوات المصرية بالاشتراك مع القوات البريطانية هو خط سيوه - سيدى براني ولكن اعتبارا من ٧ اكتوبر ١٩٤٠ لم تذكر تلك الوثائق الا منطقة سيوه فقط وهذا ما يؤكد ان القوات المصرية التى كانت موجودة على الشريط الساحلى ما بين سيدى براني ومرسى مطروح قد سحبت فى سبتمبر ١٩٤٠ ولم يبق سوى القوات التى كانت موجودة بسيوه التى عهد اليها بالدفاع عنها ، وقد كان موقف القوات المصرية فى سيوه من المسائل ذات الاهمية الكبرى بالنسبة لبريطانيا ذلك لتشككهم الدائم تجاه نوايا الملك والعناصر العسكرية المؤيدة له وحين زار " انتونى ايدن " وزير الحربية البريطانى مصر قابل الملك فى ١٥ اكتوبر ١٩٤٠ واشارالى تاكيد وزيرالدفاع المصرى بان القوات المصريةفى سيوه ستقاتل اذاهوجمت .

ط - مما سبق يمكن ان نتبين ان حسن صبرى استمر على سياسة سلفه على ماهر بتجنيب مصر ويلات الحرب مع اقناع الجانب البريطانى بالاكتفاء بمساهمة الجيش المصرى فى امور الدفاع دون اعلان الحرب وبان هذا اكثر فائدة لبريطانيا وقد كانت هناك بعض العوامل التى اقنعت بريطانيا بطريقة قاطعة ان عدم اعلان مصر للحرب اكثر فائدة وكان اهم هذه العوامل هو ادراكها ان الشعب المصرى نفسه حريص على الابتعاد عن الحرب كما ان دخول مصر الحرب سيشجعها ويقوى من موقفها فى مطالبة بريطانيا بتنازلات فيما يختص بوضعها فى مصر والسودان وقد يؤدى اعلان الحرب الى ضرب القاهرة بطائرات المحور مما قد يتسبب عنه مشاكل بالنسبة للجبهة الداخلية وهكذا فيما يختص بموقف مصر والجيش المصرى من الحرب اصبح هناك اتفاق شبه ضمنى بين الجانب البريطانى ومصر على التخلى عن فكرة دخول مصر الحرب فى مقابل زيادة اسهامها فى النشاط الحربى باشتراك قواتها فى الدفاع عن

الصحراء وعن قناة السويس وحماية المنشآت .

ى - أنتهت وزارة حسن صبرى فجأة بوفاته فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ ، أثناء ألقائه لخطاب العرش عند أنعقاد الدورة البرلمانية ، وبمجرد وفاته أسرع القصر بتكليف حسين سرى بتشكيل الوزارة الجديدة .

وزارة حسين سري (نوفمبر ١٩٤٠ - فبراير ١٩٤٢)

أ - تعتبر وزارة حسين سرى امتدادا لوزارة حسن صبرى سواء باعتبارها من وزارات القصر كما انها جمعت بين احزاب الاقلية ولم يشترك فيها الوفد وقد اتبعت نفس سياسة الوزارة السابقة لها بالنسبة للحرب فاتبعت سياسة تجنيب مصر و يلات الحرب مع التعاون مع البريطانيين لاقصى مدى .

ب - وقد اتسم عهد تلك الوزارة بعدم الاستقرار سواء بالنسبة للاوضاع الخارجية وتطورات الحرب حيث توالت انتصارات المحور فى حرب الصحراء الدائرة على حدود مصر بقيادة المارشال " اوروين روميل " او بالنسبة للداخل حيث تفاقمت الخلافات بين رئيس الوزراء ومجموعة الوزراء السعديين والاحرار الدستوريين .

جـ- أدت حالة عدم الاستقرار التى سادت مصر خلال تلك الفترة الى قيام الانجليز باتباع نفس الأسلوب الذى سبق ان أتبعوه للضغط على القصر لاقالة وزارة على ماهر فى يونيو ١٩٤٠ ولكن مع الأختلاف فى الهدف والاسلوب كالآتى :

(١) بالنسبة للهدف : كان هدفهم تشكيل حكومة برئاسة الوفد وذلك لتصورهم انه الاقدر على دعم استقرار البلاد وتنفيذ المعاهدة نصا وروحا كما لم يكن هناك حاجة للضغط لاقالة حسين سرى حيث انه كان قد قدم استقالته بنفسه .

(٢) بالنسبة الى للأسلوب : فقد لجأ " لامبسون " الى أسلوب أكثر حدة وعنفا لفرض الوزارة الوفدية على القصر .

حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ :

أ - أستقالت وزارة سرى باشا يوم ٢ فبراير فأرسل " لامبسون " إلى الملك فاروق يطلب منه أن يكلف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة فإستدعى فاروق رؤساء الأحزاب والرؤساء السابقين وطلب منهم إختيار وزارة قومية تواجه الأحداث الخطيرة التى تمر بالبلد .

ب- رغم قبول زعماء الأحزاب والرؤساء السابقين الإشتراك فى وزارة قومية يرأسها مصطفى النحاس إلا أن مصطفى النحاس أصر على رفضه تأليف وزارة إئتلاف مع باقى الأحزاب وعندما علم " لامبسون " بذلك طلب من الملك أن يعهد إلى النحاس بتأليف وزارة وفدية .

جـ- وبعد ظهر يوم ٤ فبراير عاد " لامبسون " إلى القصر وسلم إنذارا إلى الملك فاروق عن طريق رئيس الديوان (أحمد حسنين) . يقول فيه : " إذا لم أعلم قبل السادسة مساء أن النحاس قد دعى لتأليف وزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعات ما يحدث .

د - إجتمع الزعماء فى قصر عابدين بمجرد علمهم بالإنذار البريطانى ولكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى نتيجة محددة وفى التاسعة مساءا طوقت الدبابات البريطانية قصر عابدين ودخل السفير البريطانى ومعه الجنرال " ستون " قائد القوات البريطانية فى مصر على الملك فاروق وطلب منه السفير البريطانى أن يتنازل عن العرش أو يكلف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة ، ووافق فاروق أن يعهد للنحاس بتشكيل الوزارة .

نتائج حادث ٤ فبراير على الجيش المصرى :

أ - وصلت المشاعر المعادية لبريطانيا والتى سببتها الأزمة إلى ذروتها فى الجيش خاصة بين الضباط الشبان الذين شعروا أن هذا الحادث تحديا لكرامتهم العسكرية وإزدادت شعبية الملك فاروق داخل الجيش حيث أظهره هذا الحادث بمظهر المناوىء للإحتلال ، وإنتقد البعض الوفد لقبوله الحكم على أسنة الرماح الإنجليزية كما أشاعت الأحزاب المعارضة .

ب - قرر ضباط الجيش المصرى الذين أعتبروا ماحدث إهانة لمصر الإجتماع فى نادى الضباط بالزمالك يوم السبت ٧ فبراير رغم الجهود التى بذلها وزير الحربية للحيلولة دون هذا الإجتماع إلا أنه فى الساعة الخامسة مساءا حيث ندد المجتمعون بتدخل بريطانيا فى الشئون الداخلية لمصر بقوة السلاح مع ما فى ذلك من مخالفة صريحة لنصوص معاهدة ١٩٣٦ - وتوجه كبار الضباط الى القصر وقيدوا أسمائهم فى سجل التشريفات وقدموا مذكرة للأمين الثالث أمين السيوفى بوقائع ما حدث بالنادى لتبليغها للملك .

جـ - وفى اليوم التالى ٨ فبراير أجتمع مندوبو الوحدات فى الساعة الرابعة مساءا وتقرر فى هذا الأجتماع الآتى :

(١) أن يذهب جميع الضباط الأقل من رتبة البكاباشى (المقدم) الى السراى لتحية الملك فى عيد ميلاده الذى سيوافق ١١ فبراير وذلك فى تمام الساعة الحادية عشرة صباحا وهو موعد حضور السفير البريطانى والسفراء الأجانب لكتابه أسمائهم فى سجل التشريفات .

(٢) الإمتناع عن مجاملة ضباط البعثة العسكرية البريطانية أو قبول أى مجاملة منهم وكان ذلك إحتجاجا عمليا على هذا الأعتداء المهين .

تقدم قوات المحور :

أ - بحلول ربيع عام ١٩٤٢ منى الجيش البريطانى بسلسلة من الهزائم فى معارك الصحراء أدت إلى انسحابه تاركا الطريق أمام المارشال " روميل " الذى واصل تقدمه حتى وصل إلى مرسى مطروح وإستولى عليها يوم ٢٦ يونيو ثم تقدم نحو العلمين .

ب - إنتشرت الإشاعة حول الوضع المتدهور لقوات الحلفاء وإحتمالات الموقف خاصة بعد أن تبين إن الإنجليز مصممين على مقاومة قوات المحور حتى النهاية ، وفى ذلك يبرز الآتى :-

(١) تولى القوات البريطانية مهمة الدفاع عن القناطر الخيرية بدلا من القوات المصرية وأشيع أن سبب ذلك أن الإنجليز ينون إغراق منطقة الدلتا بالمياه لإعاقة تقدم قوات المحور نحو الإسكندرية .

(٢) أشيع أن السفير البريطانى طلب من الملك ومجلس الوزراء الإنتقال إلى السودان إلا أنهم رفضوا ذلك .

(٣) فى مساء أول يوليو عقد البرلمان بمجلسيه – مجلس الشيوخ ومجلس النواب – جلسة سرية أعلن فيها النحاس الآتى :-

(أ) أن مصر حصلت على غيطان الذهب الخاص بها .

(ب) فى كل بلد داخل القطر مؤنه تكفيها لمدة شهر واحد .

(ج) أن البريطانيون رفضوا الموافقة على جعل القاهرة مدينة مفتوحة بما يدل على نيتهم بالمقاومة حتى النهاية .

(د) كذب الإشاعات الخاصة بإنتقال الملك والحكومة إلى بلد آخر .

جـ – رغم حالة الذعر التى كانت تجتاح البلاد إلا أنها كانت تشغلها قضية أخرى وهى الصراع الدائر بين رئيس الوزراء وزعيم الوفد مصطفى النحاس وبين سكرتير عام الوفد مكرم عبيد الأمر الذى أدى فى النهاية الى حدوث الانشقاق الثانى فى حزب الوفد بخروج مكرم عبيد ومجموعة من الأعضاء وتكوين حزب الكتلة الوفدية ، ولا شك أن القصر الذى لم ينسى حادث ٤ فبراير كان له دور كبير فى حدوث هذا الإنشقاق .

د – عاد الهدوء إلى مصر مرة أخرى بعد أن إستطاع البريطانيون صد الهجوم الألمانى فى معركة علم حلفا فى أخر أغسطس ١٩٤٢ ، ومع توالى الإمدادات على قوات الحلفاء إستطاعوا الإنتصار فى معركة العلمين التى بدأت فى ٢٣ أكتوبر وإنسحبت قوات المحور خارج الحدود المصرية يوم ١٢ نوفمبر .

هـ – وخلال عام ٤٣ ، ٤٤ إنقلبت دفة الحرب وبدأت تتوالى الهزائم على المحور بعد دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء ، وفى سبتمبر ١٩٤٣ إستسلمت إيطاليا بعد

نزول الحلفاء بها وفى يونيو ١٩٤٤ بدأ نزول الحلفاء إلى الشواطىء الفرنسية .

و - لا شك الحكومة الوفدية التى تشكلت عقب حادث ٤ فبراير توسعت فى تعاونها مع السلطات البريطانية بأكثر مما تمليه المعاهدة كبديل عن إعلان الحرب إلا أن ذلك كان من منظور وطنى ينبع من رؤيتها فى معالجة القضية المصرية ، حيث ترى أن إلتزام مصر بتنفيذ المعاهدة بمساندة الحلفاء وتأمين قاعدتهم فى مصر سيجعل صوتها مسموعا لدى الحكومة البريطانية كما أن الحكومة الوفدية ترى أنه بمساندتها لبريطانيا فإنها تساند قضية الديمقراطية ضد الفاشية .

ز - إنتهز الملك فاروق - الذى لم ينسى حادث ٤ فبراير - فرصة غياب السفير البريطانى فى أجازة فى جنوب أفريقيا ، وأن الرنجليز قل إهتمامهم بالوضع الداخلى فى مصر بعد أن إبتعد الحظ عنها وأقال الحكومة الوفد وشكلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور أحمد ماهر .

وزارة أحمد ماهر وإعلان الحرب :

أ - عندما شكلت وزارة أحمد ماهر فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ على إثر حكومة الوفد ، كان الحلفاء يسيرون قدما نحو تحقيق النصر بعد أن خرجت إيطاليا من الحرب وأطبقت قوات الحلفاء على ألمانيا من كا جانب ، ولذا لم تكن بريطانيا قلقة أنذاك تجاه أى تهديد خارجى لقاعدتها العسكرية فى مصر ، ولذا لم تجد ما يبرر تدخلها لمساندة حكومة النحاس باشا ، عندما إستغل الملك غياب السفير البريطانى فى أجازته وأقال حكومة الوفد ، وصرح أحمد ماهر منذ يومه الأول أن يؤيد سياسة التفاهم مع بريطانيا ومنفذ لمعاهدة ١٩٣٦ ، كما أعلن فى خطبة العرش أن حكومته تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التى تربطها بريطانيا العظمى .

ب - إلا أن ما أعلنه أقطاب الحلفاء فى فبراير ١٩٤٥ - بعدم إشتراك أى دولة فى مؤتمر " سان فرانسيسكو" لتكوين الأمم المتحدة ، ما لم تكن تلك الدولة قد أعلنت الحرب على

دول المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ جعل مسألة إعلان مصر الحرب تطفو على السطح مرة أخرى بعد أن قاربت الحرب على نهايتها ، وقد كانت كل الحكومات المصرية السابقة منذ إعلان الحرب تنفذ سياسة تجنب مصر ويلات الحرب بدرجات متفاوتة من التعاون مع قوات الحلفاء ، رغم العمليات الحربية التى دارت على أراضيها وإشتركت بعض قواتها فى جزء منها .

جـ - ولما كان أحمد ماهر نفسه من دعاة دخول مصر الحرب منذ البداية ، فقد رأى ضرورة إعلان مصر الحرب حتى لا يقعدها ذلك عن الإشتراك فى مؤتمر "سان فرنسيسكو" ، ونظر لعلمه أن أغلب فئات الشعب تعارض إشتراك مصر فى الحرب حتى ولو كان شكليا ، فقدرأى أنه يجب التمهيد لهذا الرأى حتى يقبله الساسة المصريون والرأى العام فى البلاد ، فدعا إلى تشكيل لجنة سياسية من أهل الرأى فى مصر ، على خلاف ميولهم لبث الموضوع .

د - وعقدت هذه اللجنة - التى قاطعها الوفد - إجتماعات كثيرة ، إتفقت بعدها على ضرورة إشتراك مصر فى مؤتمر " سان فرنسيسكو " ، ووجب على مصر لذلك إعلان الحرب ، وهو ما وافق عليه مجلس الوزراء عندما نقل إليه أحمد ماهر رأى اللجنة السياسية ، ونظرا لأن إعلان الحرب على دول المحور بعد أن بعد مسرح تلك الحرب وتهديدها عن مصر لا يعتبر إعلانا لحرب دفاعية ، فقد تقرر عرض الأمر على البرلمان .

هـ - وعندما شكلت وزارة محمود فهمى النقراشى فور إغتيال الدكتور أحمد ماهر ، فى نفس اليوم الذى ألقى فيه بيان الوزارة فى البرلمان بشأن إعلان الحرب ، جاء تشكيل الحكومة الجديدة من نفس أعضاء الوزارة السابقة بإستثناء رئيسها بطبيعة الحال ، ومن ثم لم تتغير سياستها تجاه إعلان الحرب ، والتى وافق البرلمان على إعلانها فى اليوم التالى لإغتيال الدكتور أحمد ماهر .

و - ولم تنقض سوى شهرين قليلة على تشكيل حكومة النقراشى حتى إنتهت الحرب العالمية الثانية بإستسلام ألمانيا فى مايو ١٩٤٥ ، وأعقبتها اليابان فى أغسطس من نفس العام وبذلك أسدل الستار على أخر فصول السياسة المصرية تجاه تلك الحرب .

١ - العمليات العسكرية في صحراء مصر الغربية :

أ - إجتمع هتلر و موسوليني يوم ١٨ مارس ١٩٤٠ للمناقشة فى أمر غزو مصر ونصيب إيطاليا من الغنائم . وفى أول يوليو ١٩٤٠ قام البريطانيون ومعهم رجال الحدود المصريون بإستطلاع الحدود الغربية مع ليبيا ودراسة للمنطقة الغربية من مرسى مطروح حتى السلوم .

ب - وفي يوم ١١ سبتمبر ١٩٤٠ إحتلت المدفعية الإيطالية مواقع على الحدود المصرية حيث بدأت فى إطلاق قذائفها على منطقة السلوم وفى ١٣ سبتمبر تقدم الإيطاليون بقيادة المارشال جرزيانى فى ثلاث قولات وإحتلوا السلوم ، وقد إشتبكت معهم الدبابات البريطانية أثناد إنسحابها .

جـ - تقدمت القوات الإيطالية داخل الحدود المصرية ووصلت الى منطقة سيدى برانى يوم ١٨ سبتمبر ثم تابعت تقدمها ببطء حيث توقفت عند منطقة المقتلة التى تقع على مسافة ٢٤ كم شرق سيدى برانى يوم ١٨ أكتوبر ، وأعتبر الإيطاليون ما تم تحقيقه إنتصارا كبيرا ورقى جرزيانى إلى رتبة الفيلد مارشال لهذا النجاح .

د - وقد توقف الإيطاليون بعد أن طالت خطوط مواصلاتهم وأثر جرزيانى عدم مواصلة التقدم إلا بعد تأمين وسائل الأمداده وقد أعطى هذا التوقف للبريطانيين الفرصة لإستعادة زمام المبادرة .

هـ - بدأ الهجوم البريطاني الذى أعد له الجنرال ويفل بدقة ومهارة بالغة فجر يوم ٩ ديسمبر وأستطاع الجيش العاشر البريطاني أن يهزم الإيطاليين فى سيدى برانى هزيمة ساحقة ودخل السلوم يوم ١١ ديسمبر وواصل زحفه حتى إستولى على مدينة طبرق يوم ٧ يناير ١٩٤١ خريطة رقم (٢) .

ثم وصل الى بنى غازى وأستكمل إحتلال برقه ، وقد خسر الإيطاليون ١١٣ أسير وأكثر من سبعمائة مدفع ، وتهاوى الجيش الضخم الذى كان قد زحف على مصر خريطة رقم (٣) .

و - كـــانت أحوال الإيطـــــاليين فى ليبيـــا تسير من سىء إلى أسـوأ فأرسل هتـلر فرقتين لمعاونتهم إحداهما خفيفة والأخرى من فرق البانزر وفى ١٢ فبراير ١٩٤١ هبطت طائرة روميل فى طرابلس لتبداء رحلة جديدة فى حرب الصحراء .

ز - إستطاع روميل أن يفرض سيطرته على ميدان المعركة وأن يحقق العديد من الإنتصارات التى أدت إلى إنسحاب البريطانيين من برقة وتقدم الألمان لإحتلال منطقة حلفاية بعد أن أحكموا الحصار حول طبرق خريطة رقم (٤) .

ح - أدت إنتصارات المحور فى حرب الصحراء إلى تغيير القيادة البريطانية حيث تم تعيين الجنرال أوكنلك قائد عام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط بدلا من الجنرال ويفل وعين الجنرال كينجهام قائدا للجيش الثامن البريطانى وقد توالت الإمدادات على البريطانيين خلال تلك الفترة بينما كانت قوات روميل تعانى من نقص فى إمداداتها .

وأدى ذلك إلى تحقيق الحلفاء لبعض النجاح ففى ٢٣ نوفمبر ١٩٤١ دخل البريطانيون البردية وفى ٢٧ نوفمبر تم فك الحصار عن طبرق ، ودخل الحلفاء السلوم يوم ٣ ديسمبر ١٩٤١ وفى نهاية ديسمبر ١٩٤١ دخل البريطانيون بنغـــازى للمرة الثانيـــة خريطة رقم (٥) .

ط - لم تنعم القوات البريطانية كثيرا بما حققته من نجاح حيث إستطاع روميل بعد أن وصلته بعض الإمدادات أن يعيد إحتلال برقة وفى يوم ٢١ يونيو ١٩٤٢ دخل روميل طبرق وغنم كثير جدا من السلاح والعتاد والذخيرة وتموينات وأسر من قوات الحلفاء ٢٥,٠٠٠ رجل ورقى روميل إلى رتبة الفيلدر مارشال خريطة رقم (٦) وفى ٢٥ يونيو ١٩٤٢ أخلى البريطانيون السلوم وسيدى عمر وسيدى برانى . وفى ٣٠ يونيو تم إخلاء مرسى مطروح أمام ضغط روميل الذى حاول الإستمرار فى التقدم ولكنه أوقف عند العلمين ثم عجز البريطانيون عن زحزحته غربا خريطة رقم (١٠) .

ى - حضر تشرشل يوم ١٨ أغسطس ١٩٤٢ إلى القاهرة للتفاوض فى هذه الهزيمة وعين الكسندر قائدا عاما للشرق الأوسط محل أوكنلك مونتجومرى قائدا عاما للجيش الثامن وويلسون قائدا عاما للجيش البريطانى فى العراق وإيران وفى أواخر أغسطس

تدفقت الإمدادات على مونتجومرى من بريطانيا وأمريكا علي الطريق الطويل حول أفريقيا على الموانى المصرية الأدبية والقصير وسفاجة إلى أخرها ومنها ٤١,٠٠٠ مقاتل ١٠٠٠ دبابة شيرمان وكروسيدر ٩٠٠٠ عربة مختلفة ، ٧٠٠ طائرة وعددا كبيرا من المدافع ٦ رطل م د و٢٥ رطل . فى حين أن روميل لم تصله الإمدادات من العتاد والسلاح والوقود وبذلك إنتصر مونتجومرى فى معركة الإمدادات .

ك - أنشأ مونتوجومرى الفيلق العاشر الإحتياط فى مقابل الفيلق الأمريكى الألمانى وقد تكون من الفرقة ١ المدرعة ، والفرقة ١٠المدرعة ، والثانية نيوزيلندى ، ولواء مدرع تحت القيادة . وفى يوم ٢٩ أغسطس ١٩٤٢ أعلن روميل لقواته أنه سوف يكون فى الإسكندرية بعد يومين أو ثلاثة على أمل أن الإمدادات سوف تصله كما وعده كيسلرنج وهتلر ولكنها لم تصله .

ل - وفى ٣١ أغسطس ١٩٤٢ وقعت معركة علم حلفا والتى تكبد فيها الطرفان خسائر شديدة وإنتهت بإنتصار البريطانيين فإرتفعت روحهم المعنوية ولو أنهم خسروها لدخل روميل إلى الدلتا . وتم إيقاف هجمات روميل فى أوائل شهر سبتمبر ١٩٤٢ فى منطقة العلمين خريطة رقم (١٠) .

م - وفى ٦ أكتوبر أصدر مونتجومرى أوامر عملياته لمعركة العلمين وأهم ما فيها أن الهجوم الأساسي سيتم بواسطة الفيلق ٣٠ فى الشمال بمواجهة أربع فرق وأن الدبابات سوف تفتح طريقين فى حقول الألغام بمساعدة قذف القنابل من الطائرات ليمر الفيلق ١٠ منهما .

ن - حضر روميل يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٢ من أجازته فى أوروبا حيث إشتبك مع قوات الحلفاء فى معركة العقاقير يوم ٢ نوفمبر والتى إنتهت بهزيمة قواته ، وقرر الإنسحاب ، وفى يوم ٨ نوفمبر ١٩٤٢ وصل البريطانيون إلى سيدى برانى ، وفى ١٢ نوفمبر ١٩٤٢ خرج آخر جندى من جنود المحور من الحدود المصرية وهكذا إنتهت معركة مصر وقد خسر المحور ٧٥,٠٠٠ مقاتلا ، ٥٠٠ دبابة ، وأكثر من ١٠٠٠ مدفع وخسر الحلفاء ١٣,٦٠٠ مقاتلا خريطة رقم (١١) .

دور الجيش المصرى فى الحرب العالمية الثانية :

أ - قوة الجيش المصرى :

قبل أن نتكلم عن دور الجيش المصرى فى الحرب العالمية الثانية يجب أن نوضح أنه عندما أعلنت الحرب العالمية الثانية فى ٢ سبتمبر ١٩٣٩ كانت الوحدات الرئيسية فى الجيش المصرى عبارة عن ٩ كتائب مشاة مشكلة فى ثلاث لواءات ، والآلى من الدبابات الخفيفة ، و٢ آلاى مدفعية و٣ كتائب مدافع ماكينة ، وآلاى سيارات فرسان خفيفة ، وآلاى مدفعية مضادة للطائرات بقوة كلية تبلغ ١٠٠٠ ضابط و٢٤٥٠٠ جندى إلى جانب ٥ أسراب جوية منهم سربان مقاتلات بقوة أفراد تبلغ ٨٠ ضابط و ١١٠٠ جندى .

ب - الدفاع المحلى :

من المعروف أنه لا يمكن لجيش أن يقاتل فى الميدان بنجاح إلا إذا كانت مؤخرته وقاعدته الإدارية فى أمن وهدوء وجميع مواصلاته الإدارية الخلفية فى أمان لذلك كلفت القوات المسلحة المصرية فور بدء الحرب بعدة واجبات تذكر منها ما يلى :-

(١) الدفاع عن قناة السويس ضد الغارات الجوية حتى لا تتعطل الملاحة .

(٢) الدفاع الجوى عن المطارات والموانىء وعن المدن الكبرى .

(٣) الدفاع الساحلى عن جميع الموانى .

(٤) حراسة الخطوط الخطية والمرافق العديدة العامة ومحركات القوى والمواصلات عموما فى جميع البلاد .

(٥) إعداد خطوط المراقبة الجوية العديدة للإبلاغ عن إتجاهات الطائرات المعادية فى الحال . وكذا وحدات البالون فى الموانى لمنع إختراق الطيران المعادى لمجال الميناء . وكذلك إعداد غرفة العمليات الحربية فى القاهرة والإسكندرية .

(٦) إعداد نظم الدفاع الجوى السلبى عن المدن والموانى والأهداف الحيوية وعن قناطر النيل وخزان أسوان وقناطر إسنا وأسيوط والقناطر الأخرى على النيل وقد تكلف هذا المشروع وحده ثلاثة ملايين من الجنيهات بما فى ذلك شراء أقنعة ومهمات حريق وإنشاء مخابىء عامة وحراستها وإنشاء مخابىء المهاجرين ومراكز إسعاف وإطفاء

جـ - دور قوات حرس الحدود :

(١) قام أفراد حرس الحدود بمراقبة تحركات العدو على الحدود ما بين السلوم وسيوة وتحملت بذلك الصدمة الأولى. وكان على وحدات حرس الحدود حماية الجانب الجنوبى للحلفاء ضد أى تطويق من الجنوب ما بين الحدود وسيوة وحافة منخفض القطارة . والدفاع عن سيوة لأنها موقع هام ومورد مياه ومفتاح إلى باقى الواحات التى تهدد غرب وادى النيل وهى متصلة إتصالا مباشرا وسهلا مع جغبوب .

(٢) قامت وحدات حرس الحدود بإقامة داوريات بين الواحات الخارجه وبين العوينات فى الركن الجنوبى الغربى لمصر وعلى شاطىء البحر ضد أى إنزال على الشاطىء والتبليغ عن ذلك .

د- دور الفرسان :

(١) كان عليهم الدفاع عن مرسى مطروح عندما كانت مركزا للتموين الأساسى وكذلك عن الضبعة .

(٢) عاونوا قوات حرس الحدود فى سيوة وفى مراقبة الشاطىء ضد أى إنزال .

هـ - دور المدفعية :

(١) الدفاع عن موانى الإسكندرية وبور سعيد والسويس من الجو والبحر ، والعمل مع الفرسان فى الصحراء الغربية .

(٢) إدارة غرفة العمليات فى القاهرة والإسكندرية بالإشتراك مع الطيران ووحدات المراقبة الجوية والرادار .

و - دور المشاة :

(١) كان عليهم تعيين قوات ضد الهابطين بالمظلات غرب القاهرة والدلتا إلى الفيوم ثم فى بعض مراكز وادى النيل .

(٢) قامت المشاة أيضا بالدفاع عن خط المياه غرب القاهرة حتى الإسكندرية .

ز – دور المهندسين :

(١) تطهير مناطق الألغام أولا بأول حول سيوة .

(٢) صيانة خط أنابيب المياه وخطوط السكة الحديدية فى الصحراء الغربية .

ح – دور سلاح المهمات :

(١) إمداد القوات البريطانية بإحتياطى الذخيرة والسلاح المصريين وتقديم ورشة للإصلاح وعمل كل ما يمكن منه .

(٢) وقامت سرايا خدمة الجيش بنقل الذخيرة والسلاح للقوات البريطانية وكذلك التموينات من الدلتا إلى الميدان ثم الرجوع بالأسرى إلى القاهرة حتى لايتعطل التقدم البريطانى .

(٣) قام القسم الجغرافى (المساحة العسكرية) من أجل الحلفاء برفع مناطق الميدان على خرائط بمقياس ١٠٠,٠٠٠ ، ٢٥,٠٠٠منها مطروح والضبعة وخالدة .. ألخ .

(٤) كذلك تعيين المواقع والأهداف للمدفعية الساحلية والمضادة للطائرات (المصرية والبريطانية) بالرصد وحساب المثلثات فى المدن والموانى والقناة .

ط – دور البحرية :

(١) عمل السلاح البحرى فى أمور الرقابة فى جميع الموانى والشواطىء المصرية على السفن والبوارج التى تدخل فى هذه الموانى .

(٢) قامت الوحدات البحرية المصرية بأعمال التفتيش البحرى بصفة مستمرة وكذلك قامت بمراقبة الطائرات التى كانت تبث الألغام فى البحر ثم تعيين مناطق هذه الألغام . وكذلك إشتركت البحرية المصرية فى عمليات الإنقاذ البحرية .

(٣) عمل السلاح البحرى فى رقابة الموانى وإقامة البالونات الواقية فى الإسكندرية وقناة السويس . وقامت الطوافات المصرية بنقل القوات المحاربة والذخيرة والمهمات والمؤن والجرحى والمياه والأسرى ما بين السلوم ومرسى مطروح والإسكندرية خلف خطوط تقدم الحلفاء .

ى - دور السلاح الجوى :

(١) تعاون مع السلاح الجوى البريطانى فى الدفاع عن قناة السويس والقاهرة والموانى واقامه الدوريات الجوية فى البحر الاحمر لحماية القوافل والاستكشافات ضد الغواصات التى تقترب من الشاطىء أو من سفننا .

(٢) اقام السلاح الجوى غرفة العمليات فى الزمالك بالاشتراك مع المدفعية وخطوط المراقبة الجوية المصرية وكذلك فى الاسكندرية ، وذلك لإرشاد القوات البريطانية عن الإغارات المتوقعه .

(٣) حل رجال الطيران المصرى محل رجال الطيران البريطانى فى استخدام المطارات الساحلية وجميع العمليات الساحلية فى شمال افريقيا .

(٤) وكانت القوة الجوية المصرية عباره عن ثلاثة اسراب ... سربان مقاتلان يتناوبان الخدمه فى حلوان والسويس ويقوم الأخير بحراسة القوافل فى خليج السويس ضد الغواصات ، وسرب قاذفات قنابل بمطروح . وبعد تقدم البريطانيين فى ليبيا وتونس أخذت أغلب الطائرات محلاتها فى إدكو وقامت بحراسة القوافل .

تكاليف الدفاع:

من اجل الواجبات السابقه والمهام التى كلفت بها الوحدات المصرية خلال الحرب العالمية الثانية وكذا البحرية والطيران ، زيدت ميزانية وزارة الحربية من أجل الحرب . والجدول التالى يبين ميزانية وزارة الحربية فى الفترة مابين عام ٣٧ - ١٩٣٨ ، ٤٤ - ١٩٤٥ ، حيث كانت فى أقل معدل فى ميزانية ٣٧ - ١٩٣٨ وكذلك بعد إنتهاء الحرب فى سنة ٤٤ - ١٩٤٥ ، وزيدت فيما بين هذين العامين وهى أعوام الحرب .

السنة	جمله الميزانية المصرية جنيه مصرى	ميزانيه الحربية جنيه مصرى	النسبة المئوية	ملاحظات
٣٧ - ١٩٣٨	٣٦.٩٩٣,٠٠٠	٣.٠٧٤.٦٢٠	٨,٣	
٣٨ - ١٩٣٩	٤٢,٢٦٧,٠٠٠	٦,٢٣٤,٥٣٨	١٤,٨	
٣٩ - ١٩٤٠	٤١,٨٤٧,٠٠٠	٦,٣٨٥,٤٠٠	١٥,٢٢	
٤٢ - ١٩٤٣	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,٨٨٦,٤٠٠	١٢,١	بدأت الحرب تبتعد عن
٤٤ - ١٩٤٥	٧٦,٦٨٩,٠٠٠	٦,٦٦٠,١٨٩	٨,٧	مصر

إعتراف بريطانيا بدور الجيش المصرى:

أ - تعددت إعترافات قواد الجيش البريطانى وأقطاب السياسة البريطانيين بمدى ما أفاد الإنجليز وحلفائهم من معاونة مصر ومساهمتها فى الحرب وما تكبدت فى سبيل ذلك من خسائر فى الأموال والأرواح .

ب - وفى رسالة بعث بها الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط على أثر إنتصاره على الإيطاليين إلى رئيس وزراء مصر يقول فيها : " أود أن أعرب لكم عن شكرى على المعاونة والمساعدة اللتين تلقيتهما من السلطات العسكرية المصرية فى أثناء حملتنا على ليبيا فإن جميع ضروب المعاونة التى أسداها لنا الجيش المصرى سهلت على جيوش الإمبراطورية التى تحت قيادتى مهمة تأمين الدفاع عن مصر من إعتداء العدو .

جـ - وفى خطاب لمستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا أمام مجلس العموم يوم ٢٧ فبراير ١٩٤٥ بنوهنا بخدمات مصر للحلفاء . " وقد قام الجنود المصريون بدورهم خلال الحرب فحافظوا على الأمن فى جميع أنحاء الدلتا وقاموا على حراسة كثيرا من المراكز الهامة والمستودعات ، وساعدوا مجهودنا الحربى بمختلف وسائل المساعدة " .

د - وفى تقرير للجنرال أوكنلك قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط إلى وزارة الدفاع البريطانية يقول فيه : " إن المساعدة التى قدمها لنا الجيش المصرى دليل على نيات الحكومة المصرية الطيبة ، فعلاوة على حراسة المرافق الداخلية أرسلت حامية إلى واحة سيوة فى وقت كان لا ينبغى لنا فيه ألا نترك فى الصحراء الغربية إلا أقل عدد ممكن من قواتنا وكانت خدمات الجيش المصرى عظيمة القيمة وقد توالى أعمال المراقبة والأنوار الكاشفة والبطاريات المضاءة للبطاريات فى القاهرة والأسكندرية ومنطقة القتال فخفف بذلك الضغط على مواردنا إلى حد كبير .

هـ - ونشر الميجور جنرال كليتر بك رئيس البعثة البريطانية في مصر سنة ١٩٤٥ تقريرا عن الخدمات التي أداها الجيش المصرى لبريطانيا وحلفائها خلال الحرب قال فيه " على الرغم من أن مصر بناء على نصيحة الحكومة البريطانية - لم تعلن الحرب على المحور إلا في عام ١٩٤٥ فإن الجيش وسلاح الطيران المصريين ساهما بإخلاص مع القوات المتحالفة خلال أيام الحرب الحرجة سنة ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٢ وقدم للقوات المتحالفة الكثير من الخدمات الرئيسية .

فوائد وخسائر مصر في الحرب :

أ - لم تفد مصر من هذه الحرب بأى مغنم كدولة أعلنت الحرب غير القليل من التعويضات ، ولكن في مقابل ذلك كانت خسائرها كبيرة ، ففي الحقيقة فإن مصر رغم عدم إعلانها الحرب إلا في الشهور الأخيرة منها فإنها إشتركت فيها بطريقة فعلية بدون أى مسوغ لمصالحها فتحملت أخطارها وأعباءها .

ب - أما عن خسائر مصر بسبب الحرب فإنه يمكن إلقاء الضوء عليها من خلال الآتى :

(١) أهدرت شخصية مصر الدولية في علاقاتها مع بعض الدول الأجنبية حيث قطعت علاقاتها مع تلك الدول .

(٢) تدفقت الجيوش البريطانية من إنجلترا ومستعمراتها وحلفائها ، وقد أدى هذا الى مساوىء أدبية وإقتصادية كبيرة ، حيث إستولى الحلفاء على تموين البلاد وشلت حركة المواصلات لصالح القوات وأصيب الشعب المصرى بالكبت بسبب تسلط المخابرات البريطانية .

(٣) تحملت مصر أعباء الحرب وأخطارها حيث تعرضت مصر خلال فترة الحرب الى ١٨٦ اغارة جوية منها ١٥ على القاهرة ، و ٧٧ على الأسكندرية ، و٦٤ علي منطقة القناة ، و٢٩ على باقى مناطق الوجة البحري وغارة واحدة علي الوجه القبلى ، وقد نتج عن هذه الغارات ١٥٠٠ قتيل و ٣٠٠ جريح من المدنيين .

أثرت الحرب على عملية بناء وتسليح الجيش الحديث من عدة إتجاهات كان أبرزها .

(أ) تأخر عملية الإمداد بالأسلحة والمعدات نتيجة تعلل بريطانيا بحاجاتها الى تلك الأسـلحة لصـالح معركتها ، بل إن الأمر وصل الى درجة أن السلطات البريطانية طلبت الإستيلاء على أسلحة الجيش المصري لصالح معركتها .

(ب) تحويـل جزء كبيـر من ميزانيـة الجيش المصرى والتى كان من المفروض أن تخصص لصالح تسليح الجيش المصري لصالح خدمة جيوش الحلفاء .

خلاصة القول أن دور مصر فى إنتصار الحلفاء كان مؤثرا ، ولولا هذه المساعدات لما حقق الحلفاء نصرهم الكبير ، فقد كانت مصر القاعدة الكبرى للشئون الإدارية والتجهيز للقتال لكل العمليات خلال الحرب التى دارت فى شمال أفريقيا . كما أصبحت الأسكندرية قاعدة للإحتياطى العام للحلفاء فى شمال إفريقيا .

الخـــلاصـــــة

١- منـذ ان وطأ الاحتلال البريطاني ارض مصر كانت وسيلته لتحقيق هدفه بالبقاء لاطـــول فترة ممكنة وتأمين قواته وهى اضعاف الجيش المصرى وقد تم له تحقيق ذلك خلال الحـرب العالمية الاولى والفتـرة التى تلتهـا حتى عام ١٩٣٦ فعملت بريطانيا علي عمل زيادة حجـــم الجيـــش بالشكل الذي يخـل التوازن بينه وبين القوات البرايطانية بدءاً من الســـردار البريطـــانى وقـادة الوحدات المقاتلة حتي الضباط المسيطـرين علي مخـازن الاسلحـــة والذخـيرة والمهمـات .

٢- وانتهزت انجلترا فرصة اغتيال السردار البريطاني للجيش المصري لتطـرد له الجيش المصـرى من السودان لتنفرد هى بإدارته وهوما خططت له السياسية البريطانية من البداية .

٣- وعملت بريطاني علي إخمـاد اى محاولـة لتقوية الجيش المصرى أو حصوله على اسلحة حديثة وقد تمثل ذلك خلال ازمة ١٩٢٧. وعندما شعرت بخطر الحرب العالمـية الثانية وافقت على منح البلاد المزيد من الاستقلال السياسى ووعدت بتقوية الجيش المصرى ، وكان الساسة المصريون قد اقتنعوا بعد ازمة ١٩٢٧ ان تقويـة الجيش في ظل الوجـود البريطـانى فى مصـر لا يمكن ان تتم قبل الحصول على المزيد من الاستقلال السياسى .

٤- وعندما اشتعلت الحـرب العالمـية الثانيـة كـان ما تم تحقيقـه للجيش المصرى لا يمثل الا قدراً ضئيلامما كان يـؤمل تحقيقـه ، واتضـح ان البريطانيـــين خطـطـوا للاستفادة مما تم اعطاءه للجيش المصـــرى من عـتاد للـدفــاع عن مـصـالحـهم فى مـصر ، وهكذا اشتـركت مصر فى المجهـود الحربى للحلفـاء رغم عـدم اعلانها الحرب ضد دول المحور الا ، قرب انتهاء الحرب .

٥- وعندما وضعت الحرب اوزارها وظهرت قوي جديدة في العالم وانحسر الضوء عن الامبراطوريه البريطـانيه ، ظلـت بريطـنيا متمـسكة بموقـفها وظلت تماطـل فى الجلاء عن مصر متمسكة بحجتها بان الجيش المصرى لم يصل بعد الى الدرجه التى تسمح لة بالدفاع عن القناة بمفرده .

خـــاتمـــة

بأنتهاء الحرب العالمية الثانية أسـدل الستار عن مرحلة من تاريخ مصر ، اكتوي خلالها شعبها بنـار حـربين عالميتين لـــم يكن له فيهما أدنـى مصلحـة ، وكان ذلك نتيجـة إرتباط مصر بالامبراطـورية البريطانية بسبب الأحتلال البريطاني للبلاد منذ عام ١٨٨٢ ، وقد عملت بريطانيا علي ان تظل مصـر تابعة لها لأ طول فترة ممكنة ، ففرضت عليها الحماية خلال الحرب العالمية الاولى وعندما هب الشعب المصرى للحصـول على استقلالـه اعطت للبلاد استقلالا مشروطا ، وعملت على استمرار الجيش المصري فى حالة من التخلف ، والضعف واعتبار ان ذلك هو الوسيلة المثالية لتأمين قواتها في البلاد وتأمـين خطـوط مواصـــلات الامبراطوريـــة وعندما شعرت بريطانيـا بخطر الحـرب العالمية الثانية وخوفها من نمو الروح القومية فى مصر اعطتها مـزيد من الاستقـلال السياسى غيـر انها ربطتها بمعاهد اثبتت بعد ذلك وخلال سنوات الحرب ان ضــررهـا كـان اكـثر من نفعهــا .

ورغم ان بريطانيا وعدت خلال معاهدة ١٩٣٦ بتسليح الجيش المصرى وتقويته الا انها لم تفى بهذا الوعد ، ولم يتحقق للجيش المصري إلا القدر القليـل من التقدم والنمــو الذي استغلتــه بريطانيا لصالح مجهـــودهـــا الحربي .

ولا شك أن الاحداث التى تلت هــذه الحقيقة التاريخيـة تـأثرت بما تم تحقيقه بالنسبة للجيش المصرى فلو كان قد تم تنفيذ اى من مشروعات التطوير التى وضعت للجيش المصري لكـان هناك احتمال كبـير لتفـــادي مـا حـدث لهـذا الجيـش في حـرب فلـــسطين .

الملاحق

أ- اجمالي وحدات الجيش المصرى فى مصر والسودان خلال الحرب العالميه الاولى

ب- الحمله التركيه على مصر ٠

جـ- معاهدة الصداقه والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ٠

د- القوة القتاليه للسلاح الجوى الملكى المصرى فى شهر مايو ١٩٤٠ ٠

هـ- السلاح الجوى الملكى المصرى فى مايو ١٩٤١ ٠

و - موقف السلاح الجوى فى مصر بعد الحرب العالميه الثانيه ٠

(ملحق أ)

اجمالي وحدات الجيش المصري في مصر والسودان
خلال الحرب العالمية الاولي

البيـــــان	ضبـــاط	رتب اخري
٨ كتائب مشاة	١٨٤	٤٨٩٦
٢ اورطة خالية	١٢	٢٩٦
٤ بطارية مدفعية	٢٠	٦١٦
٢ سرية حراسة مدفعية	٨	١٩٦
الحدود	٢٢	٥٠٧
وحدات معاونة	١٤٥	١٠٢٩
اجمالي	٣٩١	٧٥١٣

(ملحق ب)

معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

(٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

المادة الاولي

انتهي احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور .

المادة الثانية

يقوم من الان فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدي بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدي بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الثالثة

تنوى مصر ان تطلب الانضمام الي عضوية عصبة الامم . وبما ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد اي طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الامم بالشروط المنصوص عليها في المادة الاولي من عهد العصبه .

المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقة بينهم .

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وان لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السادسة

اذا افضى خلاف بين احد الطرفين المتعاقدين ودولة اخري الي حالة تنطوي علي خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدين الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لاحكام عهدة عصبة الامم او اي تعهدات دولية اخري تكون منطبقة علي تلك الحالة

تابع (الملحق ب)

المادة السابعة

اذا اشتبك احد الطرفين في حرب بالرغم من احكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الاخر يقوم في الحال بأنجاده بصفته حليفاً وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الاتي ذكرها وتنحسر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب او خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها في ان يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصريه ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومه المصريه هى التى لها ان تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الاحكام العرفيه واقامة رقابه وافيه على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة .

المادة الثامنة

بما ان قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو ايضاً طريق اساسي للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للأمبراطورية البريطانية فالى ان يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصرى اصبح فى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حريه الملاحه على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلاله ملك مصر لصاحب الجلاله الملك والامبرطور بان يضع فى الاراضى المصرية بجوار القناه بالمنطقة المحدودة بملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناه . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكن لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بإى حال من الاحوال كما انه لا يخل بأى جهه من الوجوة بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق علية اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة

تابع (الملحق ب)

السادسة عشر على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لان الجيش المصرى اصبح فى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حريه الملاحة علي القناة وسلامتهاالتامة فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقاً لاحكام عهدالعصبة النافذة وقت توقيع هذة المعاهدة او على اى شخص او هيئة للفصل فية طبقاً للاجراءات التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ملحق المادة الثامنة

١- من غير اخلال باحكام المادة السابعة يجب الا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبرطور التي توجد بقرب القناه علي عشر الاف من القوات البرية واربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للادرة والاعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢- توزع القوات البريطانيه التى توجد بقرب القناه كما ياتى :-

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية فى المعسكر ومنطقة جينفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجويه على مسافه خمسه اميال من سكه حديد بور سعيد – السويس من القنطرة شمالا ٠الى ملتقى سكة حديد السويس – القاهرة والسويس – الاسماعلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعلية – القاهرة ٠بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الاراضى المعدة لنزول طائرات والميادين الصالحة التى قد يقتضى الامر إشاءها شرقى القناة لاطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات

٣- يعد فى الاماكن المحددة آنفاً للقوات البريطانية والجوية التى حدد عددها فى الفقرة الاولى سالفة الذكر بما فى ذلك اربعة الاف من الموظفين المدنيين (مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من الرجال القوات الجوية واربعمائة وخمسين موظفاً مدنيين وهم الذين توجد لهم الان معدات السكن) ما تحتاج الية من الاراضي والثكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمة الطواىٔ وتكون الاراضي

تابع (الملحق ب)

والمساكن وموارد المياة مطابقة للنظم الحديثة ٠وفضلاً عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الالعاب الخ ٠ ويعد موقع الاقامة مخيم للنقاهة علي ساحل البحر الابيض ٠

٤- تقدم الحكومة المصرية الاراضي وتنشئ المساكن وموارد المياة ووسائل الراحة ومخيم النقاهة المشار اليه فى الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الان فى تلك الجهاد وذلك على نفقاتها الخاصة على ان تساهم حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة بدفع ما ياتى :-

١- المبلغ الذى انفقتة الحكومة المصرية فعلاً قبل سنة ١٩١٤ فى اقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل في القاهرة ٠

٢- تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية ٠

على ان يدفع اول هذين المبلغين فى الوقت المحدد للفقرة الثامنة الاتى ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة ويدفع المبلغ الاخر فى الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقاً للفقرة الثامنة عشر الاتى ذكرها٠ وللحكومة المصريه أن تتقاضى ايجاراً مناسباً نظير استعمال المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الايجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥- بمجرد نفاذ هذة المعاهدة تعين كلا من الحكومتين فوراً شخصين او اكثر تتألف منهم لجنة يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الاعمال من وقت البدء فيها الى حين تمامها وتقبل مشروعات التصميمات ورسومهاالتخطيطية (والكروكية) والمواصفات التى يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بشرط ان تكون معقولة وان لا تتجاوز مدي التزمات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة ويجب ان يقر ممثلو كلا من الحكومتين فى هذة اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه ٠

ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقوات القوات البريطانية اوممثلهم حق فحص الاعمال

تابع (الملحق ب)

في جميع ادوار انشائها كما يجوز لممثلي المملكـة المتحدة من اعضاء اللجنة تقديم مقترحـات شأن طريقة تنفيذ العمل .ولهم ايضاً حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات او تغيرها فى اى وقت سير العمل تفيذ المقترحات التى يقدمها ممثلو المملكة المتحدة فى اللجنة بشـــرط ان تكون معقولة وان لا تتجاوز مدى التزمات الحكومة المصـرية الـواردة فى الفقرة الرابعـة . وفيما يتعلـق بالالات وغيـرها من المهمات حيث يكون لوحدة الطراز اهميتها قد اتفق علي ان تكـون المهمات التى تشتري وتركب من الطراز المقرر والمستعمـل عادة فى الجيش البريطـانى ومـن المفهـوم طـبعاً انـه يجوز لحكومة صـاحب الجـلالـة فى المملكة المتحدة ان تقوم على نفقتهـــاالخـاصـــــة بعد استعمـال القـوات البريطانيـة لهـذة الثكنات والمساكن لادخـــال التحسينــــات والتغيرات وإنشاء مباني جديـدة فى المنطقـــة المحـددة فى الفقـــرة الثانيـة السالف ذكرها .

٦- تحقيـقاً لبرامـج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصـرى ولإبـلاغ وسـائل المواصلات فيها مستوي حاجات الفنون الحربية الحديثة ستتولى الحكـومـــة المصـريـة انشـــاء الطـرق والكبـاري والسكك الحديدية المبينة بعد وصيانتهـــا

(١) الطرق :

(أ) بين الاسمـاعليـة والاسكندريــةعن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

(ب) بين الأسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنـه يستمر على ترعـه الميـاه الحلوة إلى هليوبوليس.

(جـ) بـيـن بـور سعـيد والأسـماعيليـة فالسـويـس .

(د) مـــواصلة بين الطـرف الجـــنوبى للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السـويس علـى مسافــــة خمســـة عشـــر ميـلا تقريبـا غربى السـويـس .

ولإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحـة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدما ويكون لها تحويلات حول القرى ألخ ، وتنشأ من مواد من شأنها أن

تابع (الملحق ب)

تجعلها صالحة دائما للأنتفاع بها فى الأغراض الحربية وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر وأن تطابق المواصفات الفنية المبينة بعد وهى المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحر كة المرور ٠

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع العجلات أوذوات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم ٠ ففيما يتعلق بالسيارات ذوات الأربع عجلات يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفى أربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامى ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانية عشر قدما وفيما يتعلق بالسيارات ذات الست عجلات تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربعة أقدام وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما ويكون النقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ١٠و٨ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر بأعتبار أن وزنها ٢٥و ١٩ طنا وطولها الكلى خمسة وعشرون قدما والبعد بين مقدم إحداهما ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاثة أقدام ويكون الثقل ٢٥و١٩ طنا محملا على شريطين ترتكزان على مسطح قدره ثلاثة عشر قدما من الطريق أوالكوبرى ٠

(ب) السكك الحديدية :

١- تزاد تسهيلات السكك الحديدية في منطقة القنال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضية حاجة الجيوش الحديثة ٠

ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بان تنشىء علي نفقتها الخاصة ما قد تقتضيه حاجة القوات البريطانية فى المستقبل من الاضافات والتعديلات على السكك الحديدية ٠ فاذا مست هذه الاضافات او التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على اذن بذلك من الحكومة المصرية .

<u>تابع (الملحق ب)</u>

٢- يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجاً .

٣- يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح ويجعل دائماً .

٧- فضلا عن الطرق المبينة فى الفقرة السادسة السالف ذكرها وللاغراض ذاتها ستنشىء الحكومة المصرية الطرق المبينة بعد وتقوم بصيانتها :

(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبياً الي قنا وقوص .

(٢) من قوص الي القصير .

(٣) من قنا الي الغردقة .

وستنشأ هذه الطرق والكباري التي تنشأ عليها وفق نفس المستوي المبين في الفقرة السادسة السالف ذكرها .

وقد لا يتيسر انشاء الطرق المشار اليها فى هذه الفقرة والطرق المبينة في الفقرة السادسة في وقت واحد ولكنها ستنشأ فى اقرب وقت مستطاع .

٨- وحينما تتم الاماكن المشار اليها في الفقرة الرابعة علي ما يرضي الطرفين المتعاقدين (ولاتدخل فى ذلك المساكن الخاصة بالقوات التى ستبقى مؤقتاً بالاسكندرية طبقاً للفقرة الثامنة عشر الاتى ذكرها)وتتم الاعمال المشار اليها فى الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المبينة في الشرطين ٢ . ٣ من الجزء (ب من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة في انحاء القطر المصري غير الجهات الواقعة فى منطقة القنال والمبينة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية مؤقتاً بالاسكندرية وتخلي الاراضي والثكنات ومنازل والطائرات البرية ومرسي الطائرات البحرية والأبنية التي تشغلها القوات وتسلم الي الحكومة المصرية الا ما قد يكون منها ملكاً للافراد .

٩- اي خلاف في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات (١ . ٢ . ٣ . ٤ . ٥ . ٦ . ٧ . ٨) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة اعضاء تعين كل من الحكومتين عضواً منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠- تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على اعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها .

تابع (الملحق ب)

ويجــــري الـتدريب فى المنطقتين ((أ)) و((ب)) طول السنة وتكون المنطقة ((ج)) للمناورات السنوية خلال شهري فبراير ومارس :

(أ) غربي القناة من القنـطرة شمـالا الي خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوبا (بما في ذلك الخط المذكور)والي خط طول ٣٠ ٢١شرقابحيث تستبعد كل الاراضي المنزرعة .

(ب) شرقي القنال وحسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (١) جنوبا الى خط العرض الشمالى ٢٩.٥٢ومن ثم فى الجنوب الشرقى الى ملتقى خـط العرض الشمالى ٢٩.٣٠بخط الطول الشرقى ٣١.٤٤ ومن هذة المنطقة شرقـا على امتـــداد خط العرض الشمالي ٢٩.٣٠ ومساحات المناطق المشار اليها فيما سبق مبينة علي الخريطةالملحقة بالمعاهده (مقياس رسم ١-٥٠٠,٠٠٠) .

١١- تمنع الحكومة المصرية الطيـران فوق الارض الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشـرين كيلو مـترا منه إلا ما كان بقصد العبور من الشرق الى الغرب وبالعكس فى ممـر عرضـه عشـرين كيلو مترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان علي غير ذلك . علي ان هذا المنـع لا يسـري على قـوات الطرفين المتعاقدين ولا علي هيئات الطيران المصرية الصميمـة وعلى هيـئات الطيـران التى تتبـع تبعـية حقيقية اي جزء من اجزاء مجموعة الامم التي تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢- تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل النواصلات المعقولة للوصول من والي الجهات التي توجد فيها القوات البريطانية كما انها تقدم ببور سعيد السويس التسهيلات الضرورية لتفـرغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذة التسهيلات ابقاء ثلة صغيـره بريطانيه في هاتين المينائين لتسليم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣- نظرا لان سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة.لحـسن تدريب القوات الجوية فان الحكومة المصرية تأذن للقوات الجويةالبريطانية في الطيران حيثما تري ضرورة لذلك من اجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملـة في الاراضي البريطانية .

تابع (الملحق ب)

١٤- نظراً لان سلامة الطيران تتوقف علي اعداد كثيرة من الاماكن لنزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستنهي وتيسر علي الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الاراضي والمياه المصرية .

١٥- تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية والطائرات البحرية السالفةالذكر وفى ارسال مقادير من الوقود والمهمات الي البعض منها وخزنها فى سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام فى احوال الاستعجال باى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات ٠

١٦- تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمى القوات البريطانية والطائرات والمهمات من والي منازل الطائرات البرية ومرسى الطائرات البرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذة التسهيلات لموظفى القوات المصرية وطائرات ومهماتها فى القواعد الجوية للقوات البريطانية ٠

١٧- تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية إستئذان الحكومة المصرية فى إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول ٠

١٨- يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة والامبراطور إبقاء وحدات من قواته فى الاسكندريه او على مقربه منها لمدة لاتتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهى المدة التقريبية التى اعتبرها الطرفين المتعاقدين ضرورية لما ياتى :

(١) لإ تمام بناء الثكنات في منطقة القنال نهائياً ٠

(ب) لتحسين الطرق الاتية ٠

١- الطريق بين القاهرة والسويس

٢- بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء ٠

٣- بين الاسكندرية ومرسى مطروح ٠

وذلك للوصول بها الي المستوي المبين في جزء (أ) من الفقرة السادسة ٠

تابع (الملحق ب)

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الاسماعلية والاسكندرية ومرسي مطروح وقد أشير الي ذلك في الشطرين ٢، ٣من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المبين فى الشطرات (أ) و(ب) و(ج) السالفة لذكرها قبل إنقضاء مدة الثانى سنوات المذكورة آنفا وستتولي الحكومة المصرية مهمة صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩- تظل القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة او بجوارها الى وقت إنسحابها طبقاً لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة في الاسكندرية او بجوارها الي نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشر السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التى لها الأن .

المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات فى الوسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى تكون موجودة فى مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة

ليس في احكام هذه المعاهدة ما يمس او ما يقصد به ان يمس باى حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التى قد تترتب لأ حد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الامم او ميثاق منع الحرب الموقع عليها بباريس ٢٧اغسطس سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة

١- مع الاحتفظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقتي ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على ان ادارة السودان مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضي هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان علي ان الغاية الاولي لادارتهما في السودان يجب ان تكون

تابع (الملحق ب)

رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة اي مساس بمسألة السيادة علي السودان .

٢- وبنـاء على ذلك تبقى سلطة تعين الموظفين فى السـودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحـين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعين فى الوظائف الجديدة والتى لا يتوافر لها سودانيون اكفاء .

٣- يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العـام للدفـاع عن السودان فضلا عن الجنود السودنيين .

٤- تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الافيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥- لايكـون هـناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة او في الملكية

٦- اتفق الطـرفان المتعـاقدان علي الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

ملحق للمادة الحادية عشر

ما لم وإلى ان يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتى تطبيقياً للفقرة الاولى من هذة المادة يتعين ان يكون المبدأ العام الذى يراعيانة فى المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدوليـة هـو انـه لا تطبق على السودان الا بعمل مشترك تقوم بة حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية وان مثل هذا العمل المشترك يكون لازماً كذلك اذا اريد إنهاء اشتـراك السـودان فى اتفـاق دولى منطبق عليه .

والاتفـاقـات التى يـراد سريانها فى السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية او انسـانيـة و مثل هـذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصاً بالانضمام اليها فيما بعد وفى مثل هـذه الاحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريـا فى السـودان ويجـري الانضمـام ـ بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحده كل ما فيمـا يخصـه شخصـان مفـوضان فى ذلك تفويضاً صحيحاً وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل

تابع (الملحق ب)

حاله موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفى حالة ما اذا أريد ان يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

واذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحده ومصر فى اصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

ومن المتفق علية ان اشتراك السودان فى اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلابعمل مشترك يجرى خصيصاً بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر وطرفين فى الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .

وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يتفقان على انه مرغوب فيه لصالح السودان .

المادة الثانية عشرة

يعترف صاحب الجلالة والامبراطور بأن المسئولية عن أرواح الاجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد

المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة والامبراطور بان نظام الامتيازات القائم بمصر الان لم يعد يلائم العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إلغاء هذا النظام دون ابطاء وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق هذه المادة .

ملحق المادة الثالثة عشرة

١- ان الاغرض التى ترمى اليها التدابير الواردة فى هذا الملحق ما يلى :

(١) الوصول على وجه السرعة الى إلغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من إلغاء القيودالحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصري (بما في

تابع (الملحق ب)

ذلك التشريع المالى)على الاجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفى حدود تلك المادة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولةالآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى .

وفى نهاية فتره الانتقال هذه تكون الحكومه المصريه حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة.

٢- تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات بقصد :

(أ) الغاء ما قد يقيد التشريع المصري علي الاجانب و(ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشروط (ب) من الفقرة الاولي سالفة الذكر.

٣- ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتاً فى التدابير المشار إليها فى الفقرة السابعة وستتعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدي الدول ذات الامتيازات في مصر .

٤- من المتفق عليه انه فى حالة اذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار اليها فى الفقرة الثانية فان الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

٥- من المتفق علية ان الشطرة (١) من الفقرة الثانية لا تعني فقط ان موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولكنها تعنى ايضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشرة المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الاجانب ويتبع ذلك ان يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية ان تقضى في صلاحية سريان قانون او مرسوم مصري طبقه البرلمان المصري او الحكومة المصرية على الاجانب .

٦- يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا ان اي تشريع مصرى يطبق على الاجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجة العموم فى التشريع الحديث وانه فيما يتعلق

تابع (الملحق ب)

بالتشـريع المالى على الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفاً بالاجانب بما فى ذلك الشركات الاجنبية .

٧- لما كان من المعمول به فى اكثر البلاد أن ينطبق على الاجانب قانون جنسيتهم فى مسـائل الاحوال الشخصية فينظر بعـين الاعتبـار الي انه من المـرغوب فيه ان يستثنى من نقـل الاختصاص علي الاقل في البداية مسائل الأحوال الشخصية برعايا الدول الممتـازة التـى ترغب فى ان يستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨- سيقتضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكـم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية اليها (الامر الذى سيكون بطبيعـة الحال خاضعاً لاحكام الاتفاق الخـاص المشـار اليه فى المادة التاسعة) اعادة النظـر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطـة واختصاصها بما فى ذلك اعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم ان اعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنة المسائل الاتية :

(١) تعريف كلمة "اجنبى" بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة .

(٢) زيادة عدد موظفى الجنايات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لأختصاصها .

(٣) الاجـراءات المتعلقة بمسائـل العفو أو تخفيض عقوبة الاحكام الصـادرة على الاجانب والاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة عليهم .

المادة الرابعة عشرة

تلغى المعاهـده الحالـية جميع الاتفاقات او الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها مخالفاً لاحـكام هـذه المعـاهدة ويجب ان يعد باتفاق الطرفان المتعاقدان اذا طلب احدهم ذلك بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدة ستة اشهر من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان علي ان اي خلاف ينشاء بينهما بصدد تبيق احكام المعاهدة الحالية او تفسيرها ولا يتسني لهما تسويته بالمفاوضـات بينهما مباشرة بل يعالج بمقتضي احكـام عهد عصبة الامم .

تابع (الملحق ب)

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعقـدان فى مفاوضات بناء على طلب اى منهما فى اى وقـت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد اعادة النظر بالاتفـاق بينهمـــا فى نصوص المعاهـدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك فاذا لم يستطيع الطرفان المتعاقـــدان الاتفاق على نصوص المعاهده التى اعيد نظرها يحال الخلاف الى مجلس عصبه الامم للفصل فيه طبقاًالاحكـام العصبة النافذه وقت هذة المعاهدة اوالى اى شخص او هيئه للفصل فيه طبقاً للاجراءات التى يتفق عليها الطرفـان المتعاقدان ومن المتفق عليه ان اى تغير للمعاهدات عنـــد اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفان المتعاقدان طبقاً للمبادى التى تنطوى عليها المواد (٤ . ٥ . ٦ . ٧) ومع ذلك ففى اى وقت بعد انقضاء مدة عشرة سنوات على تنفيـــــذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضاء الطرفان المتعاقدان بقصد اعادة النظـر فيها كما سبق بيانه ٠

ملحق (جـ)

القوة القتالية للسلاح الجوي الملكي المصري

في شهر مايو ١٩٤٠

القوة	العمل	عدد الطائرات ونوعها	صالح	غير صالح	الأفراد
السرب الاول	تعاون	١٥ طائرة لايسندر	٨	٧	٢٢ ضابط طيار
السرب الثاني	مقاتلات	١٨ طائرة جلاديتور	٨	٧	٢٥طيار(١٦ضابطو٩ ضباط صف
السرب الرابع	قاذفات	٦ طائرة اوداكس	٤	٢	٩ طيار(٥ضباط و٤ ضباط صف
السرب الخامس	مقاتلات	١٨ طائرة جلاديتور	٧	٨	١٧طيار(١١ضابط + ٦ ضباط صف

ملحق (د)

السلاح الجوي الملكي المصري

في مايو ١٩٤١

القوة وطبيعة عملهـــا	طـــراز طائـــرات	العـــدد	صالـــح	غير صالـــح
السراب الاول تعاون مع وحدات الجيش	لايسنـــــدر	١٧	٧	١٠
السرب الثاني مقاتلات	جلاديتـــــور	١٦	٨	٨
السرب الثالث قاذفات وقطر اهداف	انســـن وبكـــس انـــرو ٦٤٢ بو سيفـــال مـــوث	٧	٢	٥
السرب الرابع قاذفات وقطر اهداف	اوداكـــس جـــوردون	١٠	٤	٦
السرب الخامس مقاتلات	جلاديتـــور	١٧	٨	٩
مدرسة الطيران لتدريب وتعليم طيران	ماجســـتر افرو ٦٢٦ اوداكس هـــارت	٧٣	٣٧	٣٦
اجمـــالي		١٤٠	٦٦	٧٤

ملحق (هـ)

موقف السلاح الجوي المصري
بعد الحرب العالمية الثانية

السـرب	المـوقـف
السرب الاول	تم تزويدة اوائل عام ١٩٤٥ بطائرات الهاريكن ٢ سي انكمش عمله وتدريبه لنقص الطائرات الصالحة وقطع الغيار .
السرب الثاني	تم تسليحة بعدد ١٨ طائرة هاريكن ٢سي في نهاية عام ١٩٤٣ توقف عن الطيرات منذ ابريل عام ١٩٤٥ نتيجة استهلاك طائراته وتآكل هياكلها اثناء قيامة بحماية قوافل الحلفاء البحرية وتم تكهين طائراته في خريف ١٩٤٥ .
السرب الخامس	تم تكهين طائراته الجلاديتور عام ١٩٤٥ وبقي قائما من الناحية النظرية فقط حتي يمكن اعتماد الميزانية اللازمة لطائراته وطياريه .
السرب السادس	وهو اخر ما تم تشكيلة من اسراب القتال تم تسليحه بطائرات سبتفير التى تسلمها سلاح الطيران في ٥ يونيو ١٩٤٥ .
السرب الرابع	تحولت مهمته الي الاستطلاع العام بدلا من قذف القنابل بعد تزويده بست طائرات انسن خلال عام ١٩٤٥ .
السرب الثالث مواصلات	تم تزويده بثلاث طائرات انسن جديدة كما شكل فيه رف جديد من الطائرات المخصصة للملك بعد اهدائه طائرتين احدهما انسن ١٢ من القوات الجوية الملكية البريطانية والثانية من طراز داكوتا اهداها له الوزير المفوض الامريكي .

الخرائـــــط

١ - الحملة التركية على مصر .

٢ - معسكرات ومناطق تدريب القوات البريطانية وأهم الطرق (طبقا لمعاهدة ١٩٣٦) .

٣ - الهجوم البريطانى على القوات الإيطالية ٩ - ١١ ديسمبر ١٩٤٠ .

٤ - إستيلاء القوات البريطانية على برقة ٢١ - ٢٢ يناير ١٩٤١ .

٥ - هجوم روميل على برقة مارس - أبريل ١٩٤١ .

٦ - هجوم الحلفاء لإسترداد برقة ٨ نوفمبر - ٧ ديسمبر ١٩٤١ .

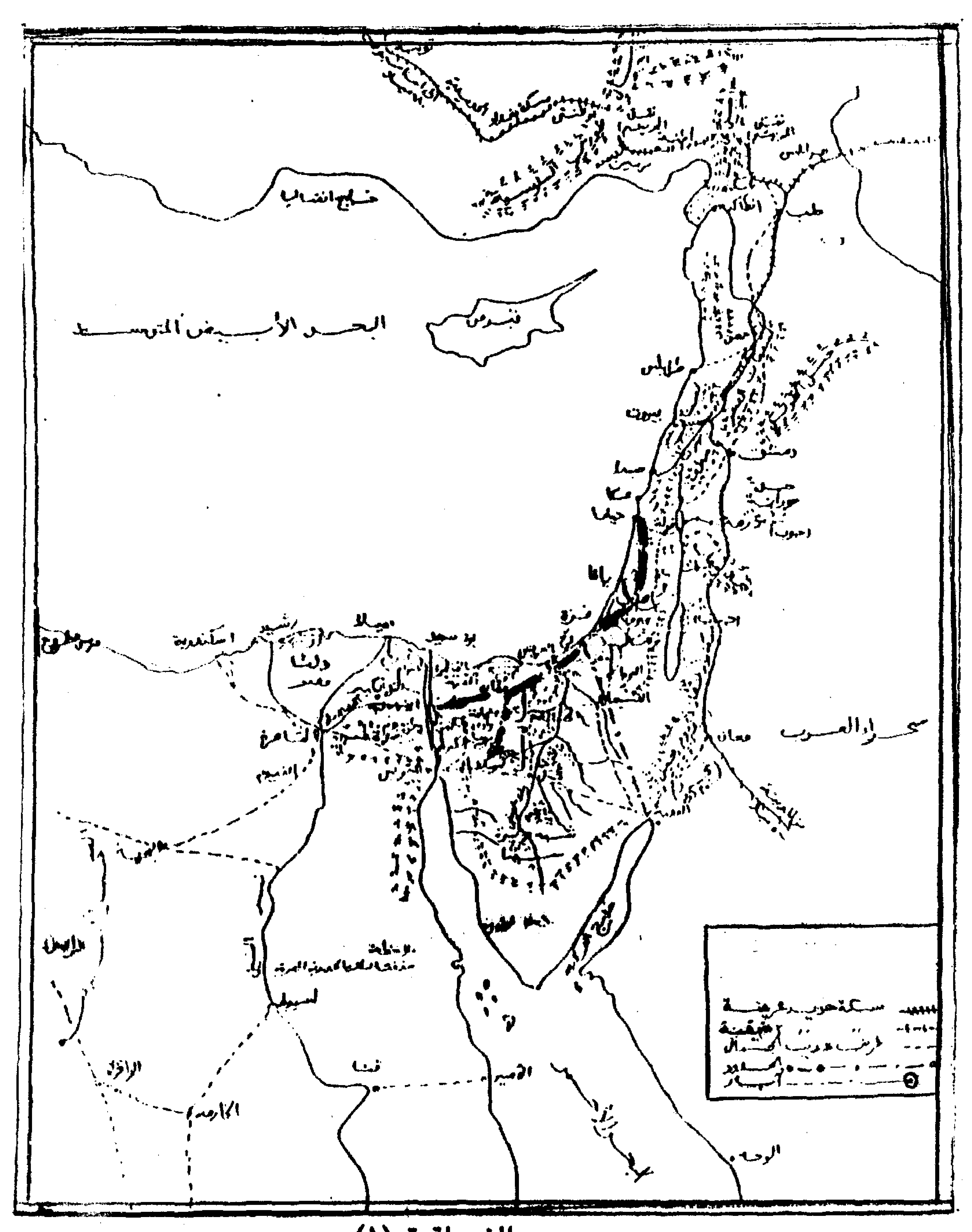
٧ - هجوم قوات المحور لإحتلال برقة - المرحلة الأولى ٢٦ - ٢٧ مايو ١٩٤٢ .

٨ - هجوم قوات المحور لإحتلال برقة والتقدم نحو مرسى مطروح . المرحلة الثانية - ١٥ يونيــو ١٩٤٢ .

٩ - معركة مرسى مطروح ١٩٤٢ .

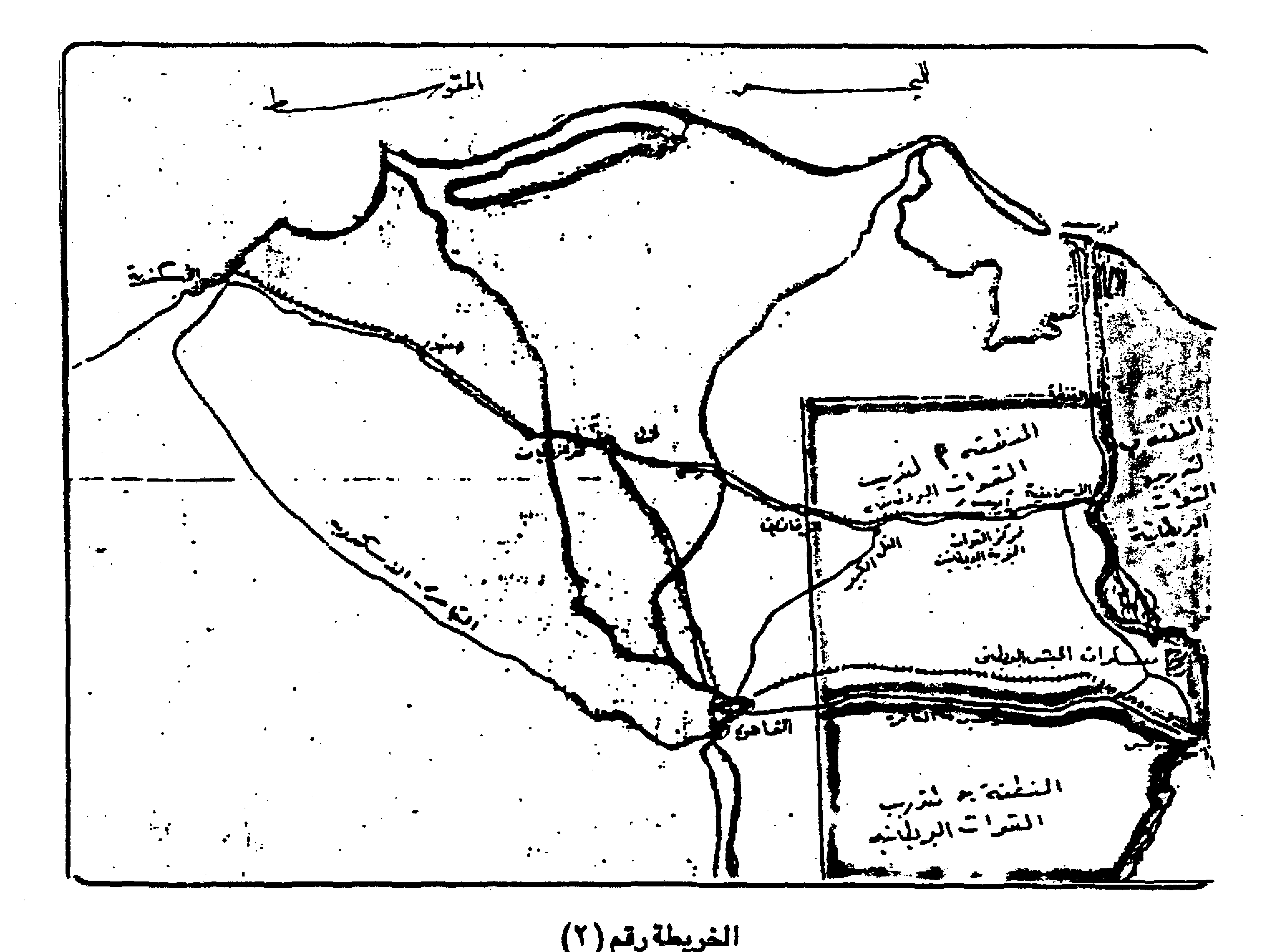
١٠ - هجوم قوات المحور والخطة الدفاعية لقوات الحلفاء فى منطقة العلمين (معركة علم حلفا) .

١١ - خطة الحلفاء للهجوم على قوات المحور فى منطقة العلمين (معركة العلمين) .



الخريطة رقم (١)

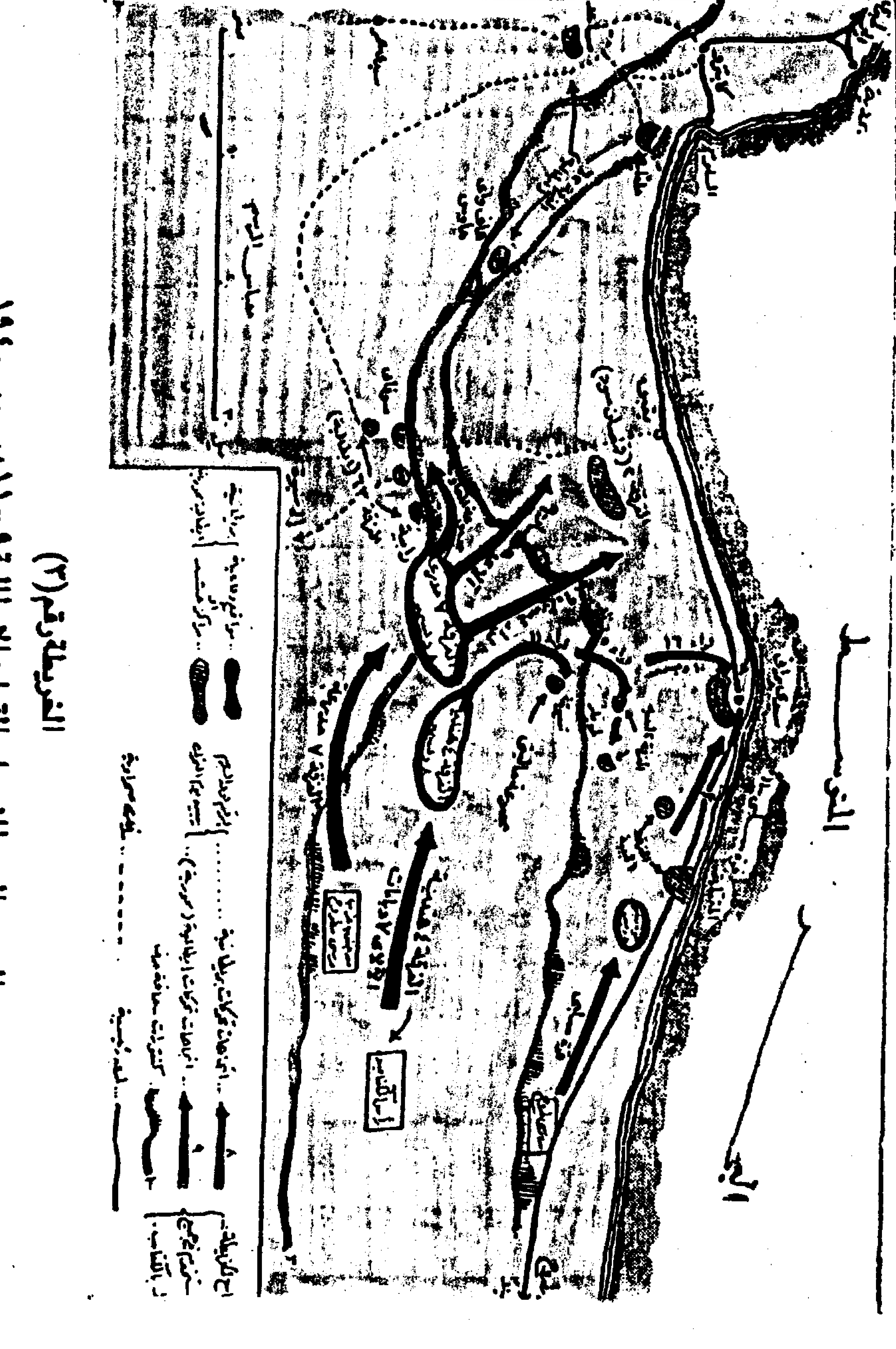
الحملة التركية على مصر



الخريطة رقم (٢)

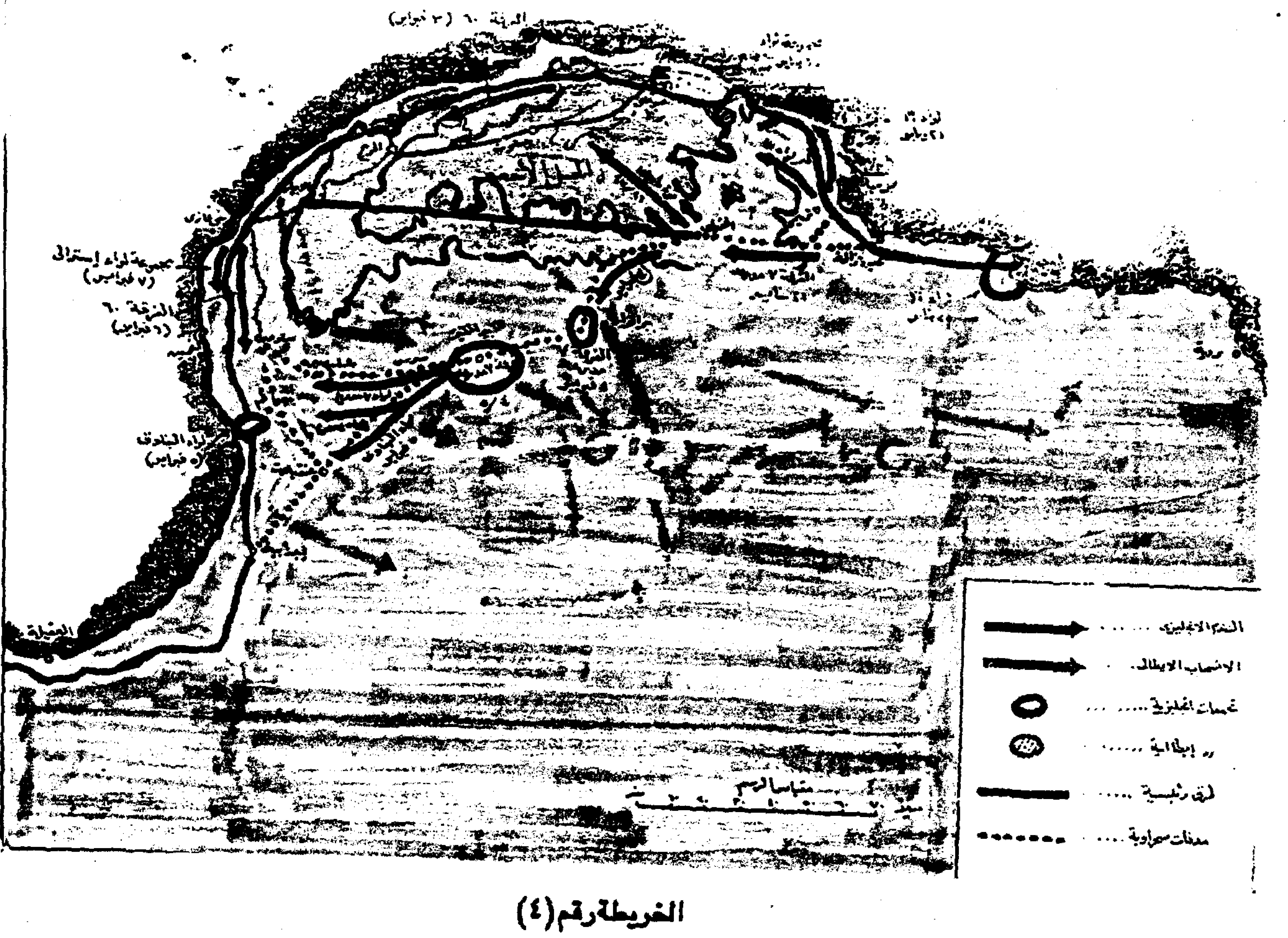
معسكرات ومناطق تدريب القوات البريطانية وأهم الطرق

(طبقا لمعاهدة ١٩٣٦)



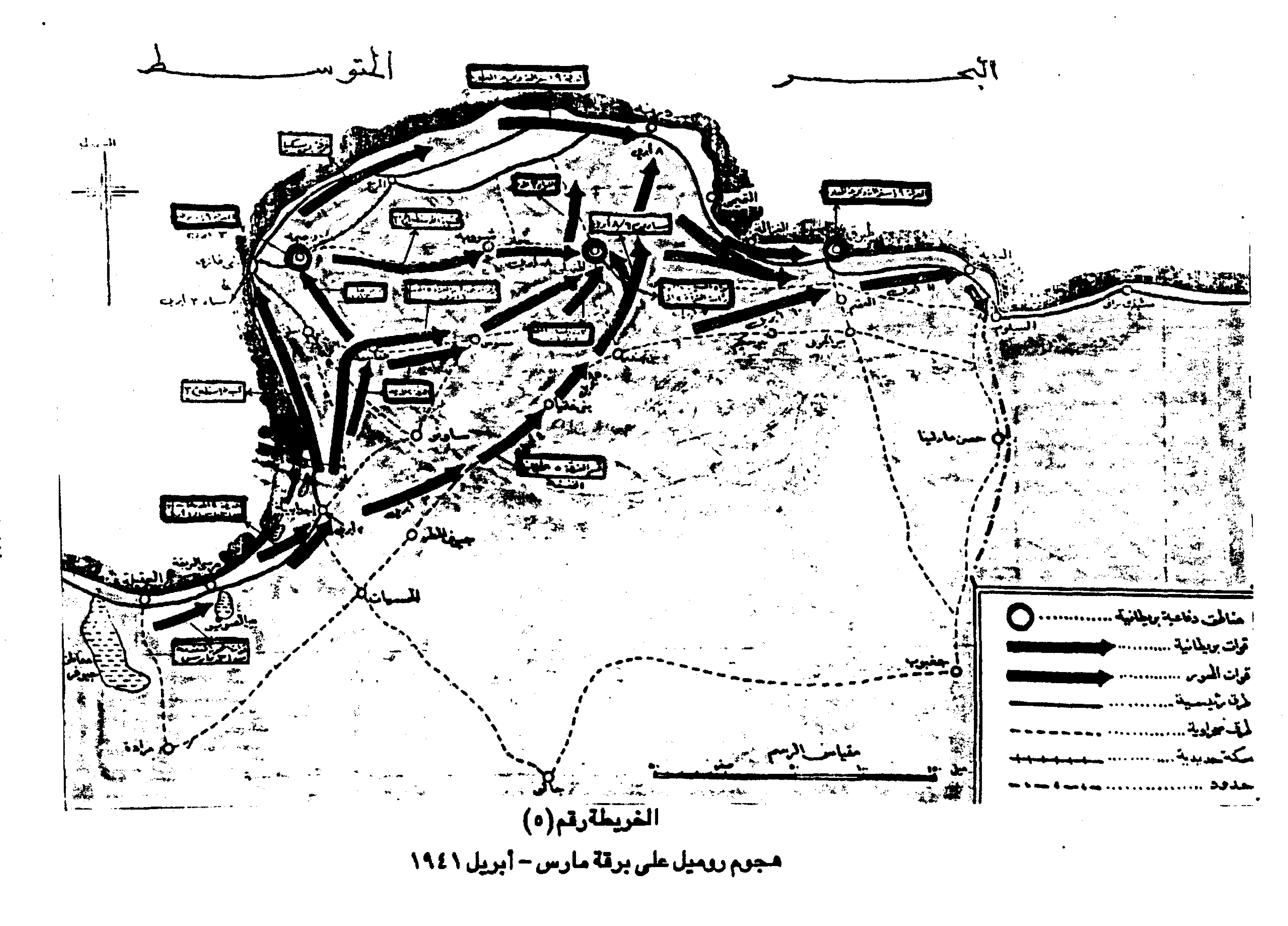
الخريطة رقم (٣)

الهجوم البريطاني على القوات الإيطالية ٩-١١ ديسمبر ١٩٤٠



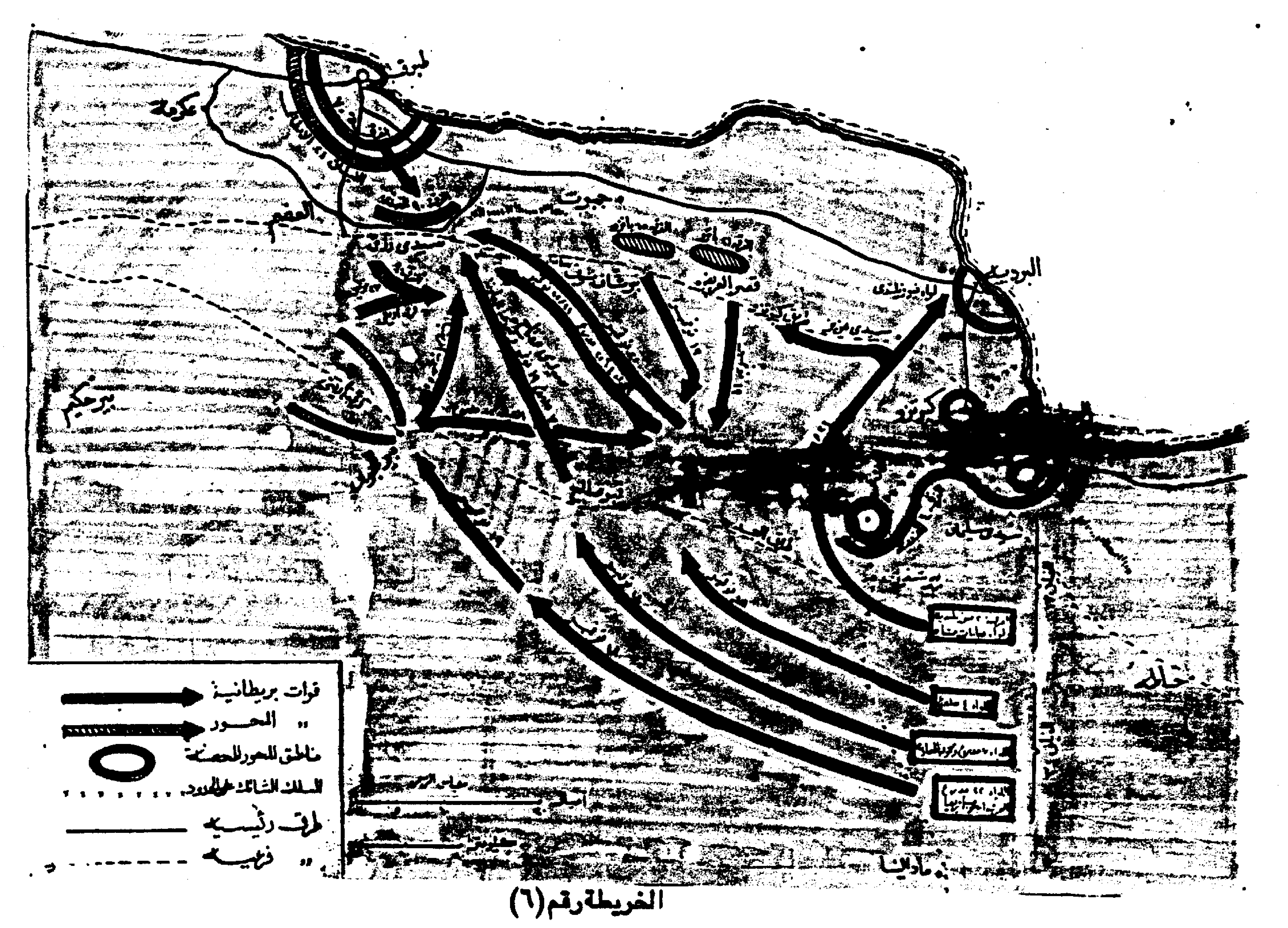
الخريطة رقم (٤)

إستيلاء القوات البريطانية على برقة ٢١ - ٢٢ يناير ١٩٤١



الخريطة رقم (٥)

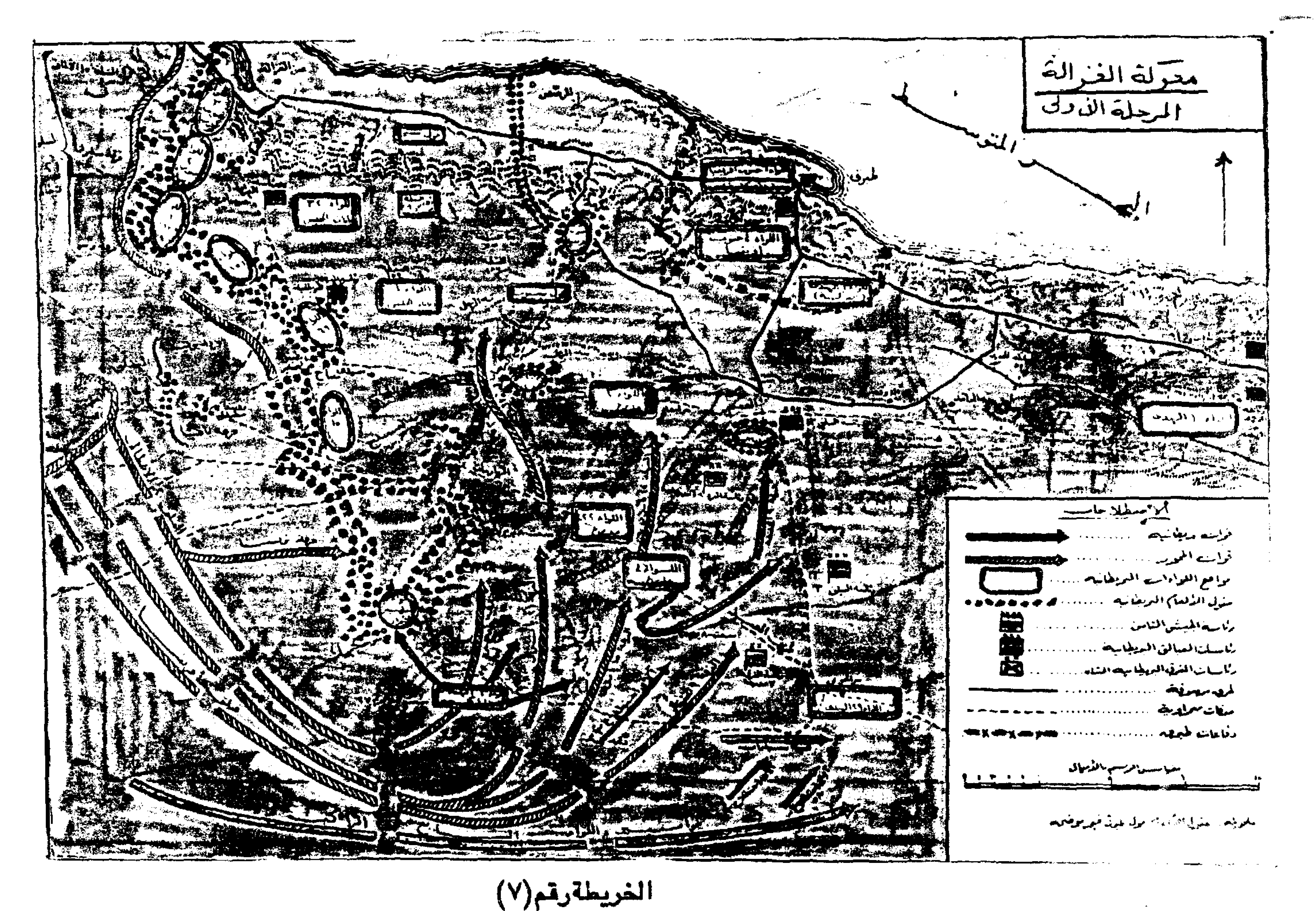
هجوم روميل على برقة مارس - أبريل ١٩٤١



الخريطة رقم (٦)

هجوم الحلفاء لإسترداد برقة ٨ نوفمبر - ٧ ديسمبر ١٩٤١

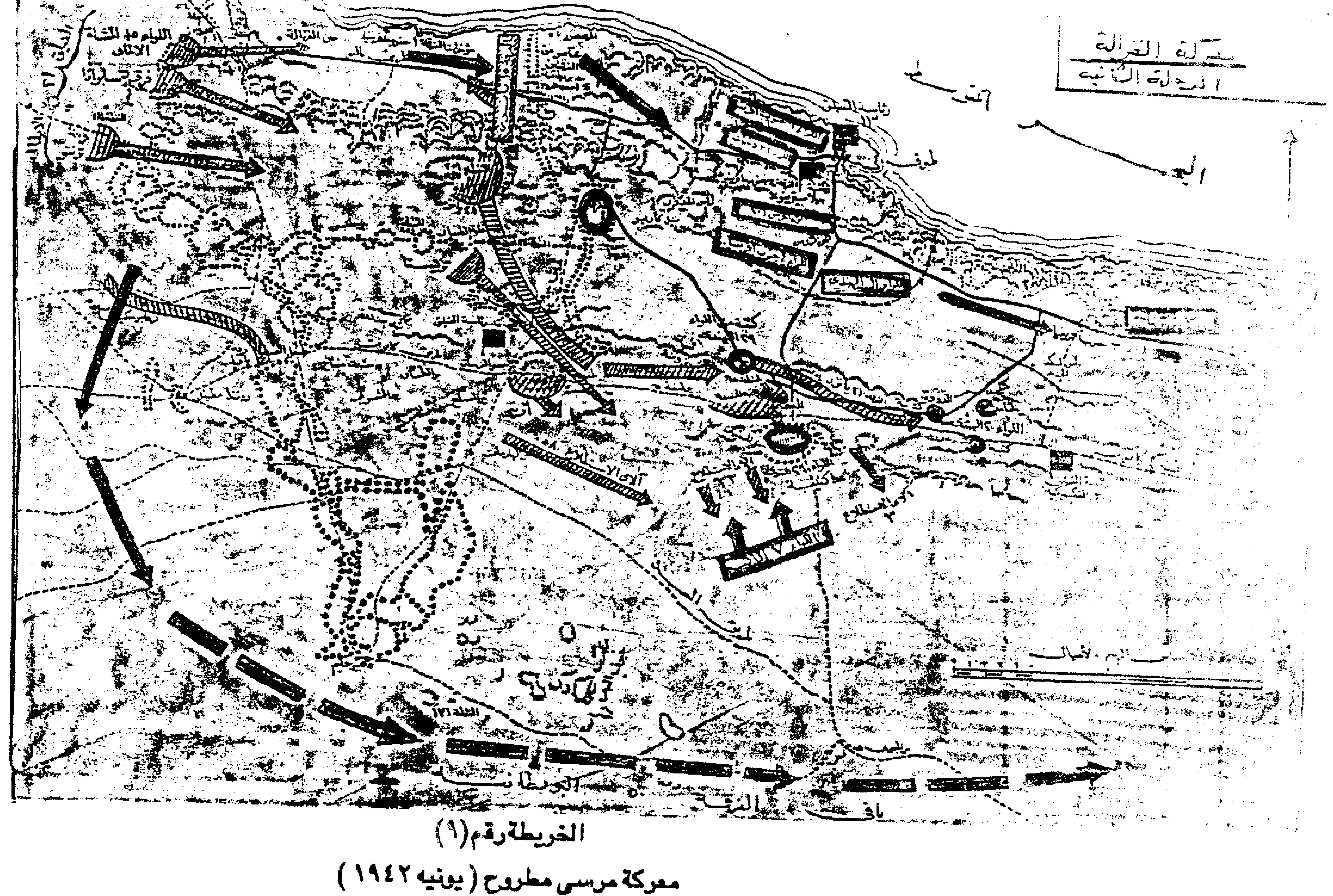




الخريطة رقم (٧)

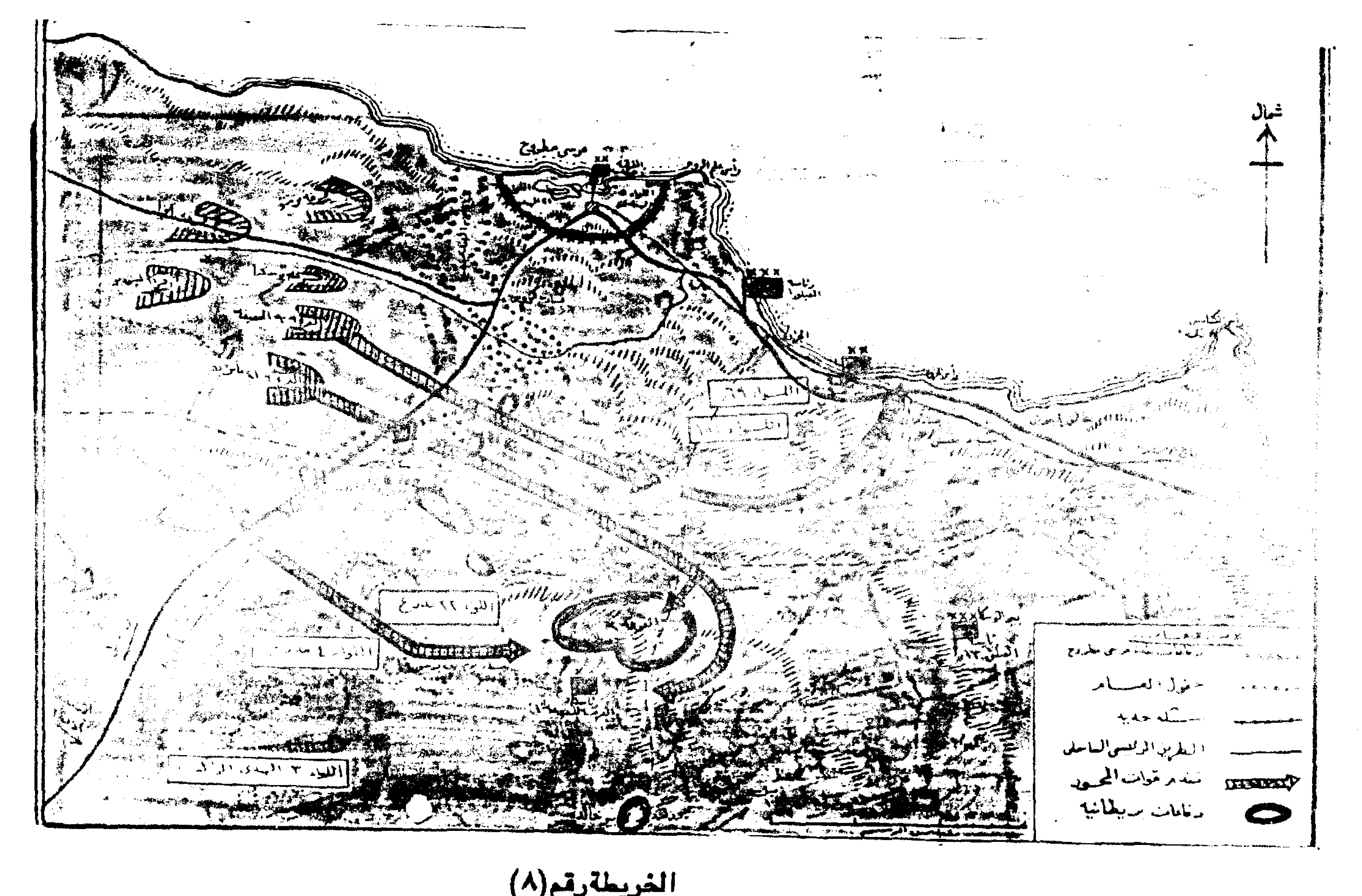
هجوم قوات المحور لإحتلال برقة - المرحلة الأولى ٢٦ - ٢٧ مايو ١٩٤٢





الخريطة رقم (٩)

معركة مرسى مطروح (يونيه ١٩٤٢)



الخريطة رقم (٨)

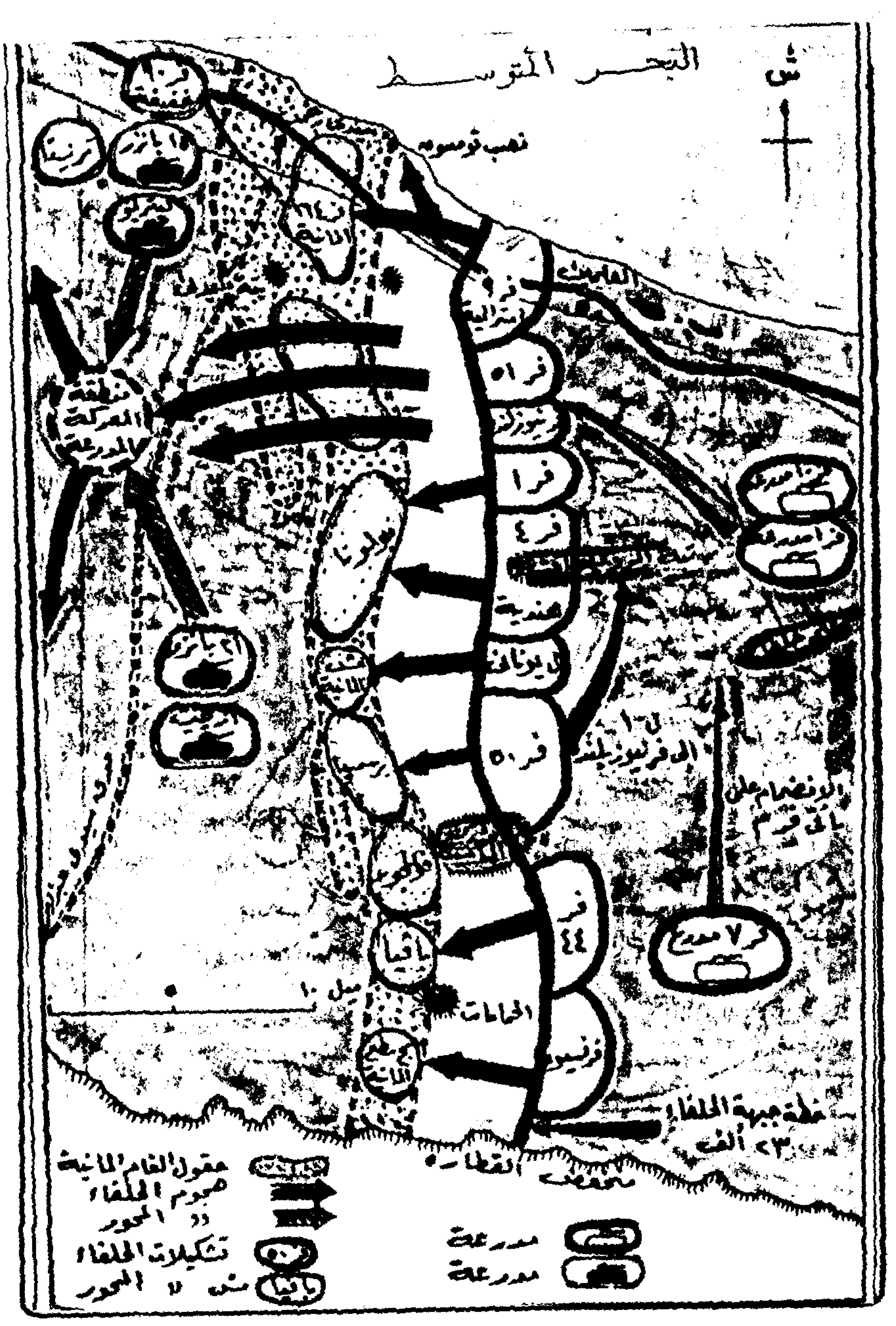
هجوم قوات المحور لإحتلال برقة والتقدم نحو مرسى مطروح المرحلة الثانية (١٥ يونيه ١٩٤٢)



الخريطة رقم (١٠)

هجوم قوات المحور والخطة الدفاعية لقوات الحلفاء فى

منطقة العلمين (معركة علم حلفا)



الخريطة رقم (١١)

خطة الحلفاء للهجوم على قوات المحور فى منطقة العلمين

(معركة العلمين)


المراجع

بيـــان

" مــــجمــــوعات الوثـــائــــق "

١ - مجموعات الوثائق المحفوظة بدار الوثائق القومية .

٢ - وثائق مجلس النواب .

٣ - وثائق الخارجية المصرية .

٤ - مجموعة وثائق المحفوظات البريطانية .

٥ - مجموعة الوثائق السياسية بالمركز الدولى لمصر والسودان .

٦ - مجموعة الوثائق المحفوظة بالمتحف الحربى .

قائمة
« مراجع الدراسة »

١ - أحمد عبد الرحيم مصطفى :

تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، سعيد رأفت ، د . ت .

٢ - أحمد شفيق :

مذكراتى فى نصف قرن ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٣٦ .

٣ - أحمد شفيق :

حوليات مصر السياسية ، القاهرة ، مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٧ ، جـ ١ .

٤ - أحمد حمروش :

قصة ثورة ٢٣ يوليو .

٥ - أنور السادات :

أسرار الثورة المصرية ، القاهرة ، دار الهلال ١٩٥٧ .

٦ - أحمد حسين :

موسوعة تاريخ مصر .

٧ - أحمد بك رفعت :

مذكرة من أعمال الجيش المصرى فى السودان و مأساة خروجه ، القاهرة ، دار الوثائق القومية .

٨ - أحمد عبد الرحيم :

الصراع المسلح على الوحدة فى السودان .

٩ - جاد طه (د.) :

بريطانيا و الجيش المصرى .

١٠ - حامد أحمد صالح :

معركة مصر فى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

١١ - جبر على جبر (لواء ا .ح) :

أثر السياسة المصرية الإسرائيلية فى بناء القوة الجوية

الطرفين القاهرة ، اكاديمية ناصر العسكرية ، د . ت .

١٢ - راشد البراوى (د.) :

وثائق القضية المصرية ، القاهرة ، المركز الدولى لمصر و السودان و قناة السويس ، د . ت .

١٣ - عبد العظيم رمضان (د.) :

الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٩ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

١٤ - عبد الرحمن الرافعى :

فى أعقاب الثورة المصرية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩.

١٥ - عبد الوهاب بكر (د.) :

الجيش المصرى ١٩٣٦ - ١٩٥٢ .

١٦ - عبد الرحمن الرافعى :

ثورة ١٩١٩ .

١٧ - عبد الحميد البطريق (د.) :

التيارات السياسية المعاصرة .

١٨ - عبد الرحمن زكى :

قادة الجيش المصرى فى الخمسين سنة الأخيرة .

١٩ - عبد الرحمن زكى :

الصحافة العسكرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٢٠ - عمر طوسون :

صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على (الجيش المصرى البرى و البحرى)

٢١ - محمد جمال الدين المسدى (د.) :

مصر وبريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية ، وفى أوائل الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٢ - محمد التابعى :

أسرار الساسة والسياسة فى مصر قبل الثورة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٢٣ -وينستون تشرشل :

مذكرات تشرشل ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د. ت

٢٤ - محمد إبراهيم (لواء) :

الجيش المصرى ومجهود مصر الحربى

٢٥ - محمود سليمان غنام :

المعاهدة العربية الإنجليزية

٢٧ - محمود أبو الفتوح :

مع الرمز المصرى

٢٧ - وزارة الدفاع :

المرجع السياسى والإستراتيجى لقناة السويس وأثره على العلاقات المصرية البريطانية

٢٨ - وزارة الخارجية المصرية :

الحدود الغربية لمصر ، القاهرة ، ١٩٢٧

٢٩ - د. ل . فشر :

تاريخ أوروبا فى العصر الحديث

٣٠ - نقولا زيادة :

محاضرات فى تاريخ ليبيا

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية ٩٩٤٧/ ١٩٩٢

الترقيم الدولى ISBN 977 - 5407 - 04 - 4

طبع بمطابع الرنيو
الهيئة العامة للاستعلامات
(ج . م . ع)

طبع بمطابع الرنيو
الهيئة العامة للاستعلامات
(ج . م . ع)